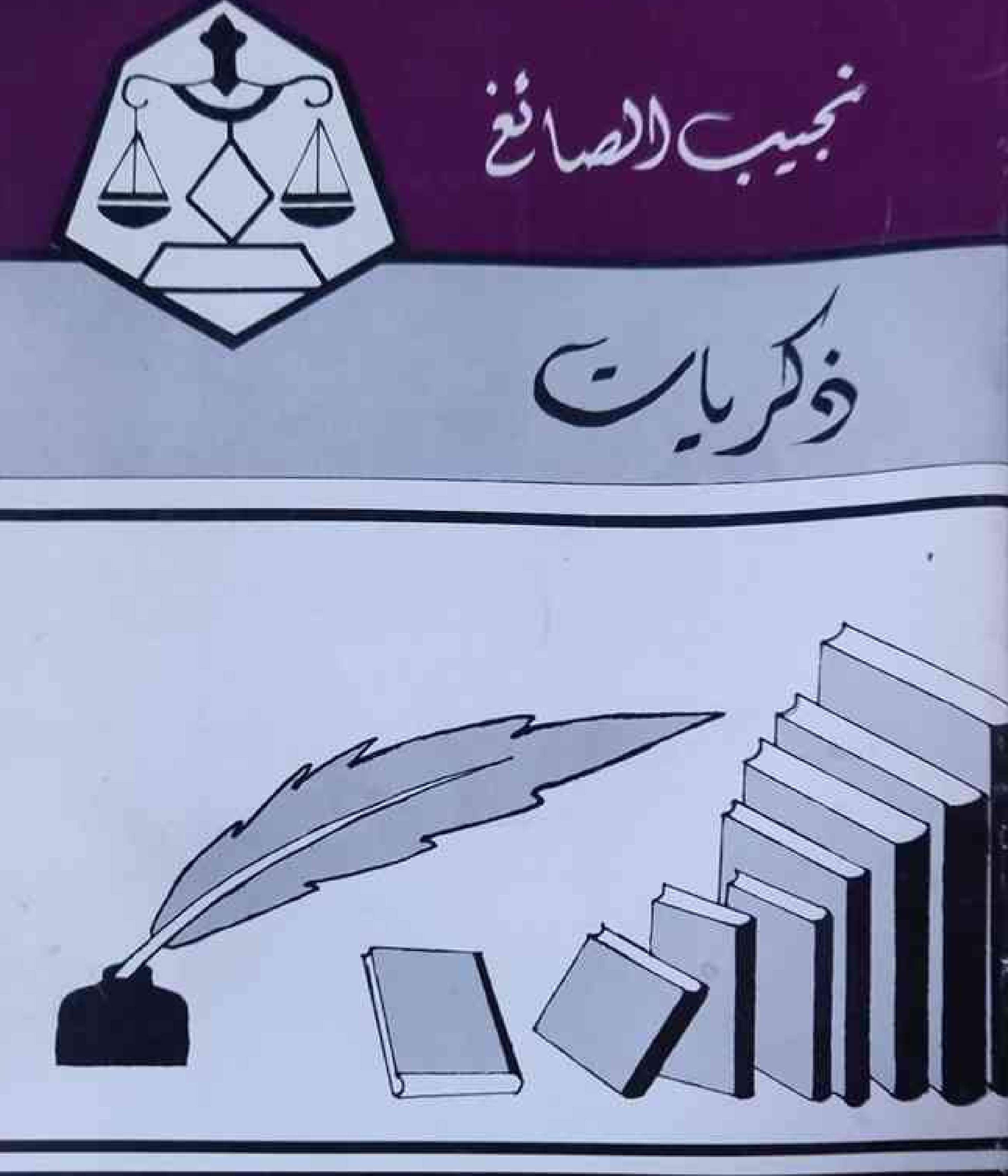


نصف قرن في المحاماة

نجيب الصائغ

ذكريات نصف قرن في المحاماة

المقــدمة

طلب اليَّ عدد من الاصدقاء ان اصدر كتابًا اضمنه بعضًا من اطرف القضايا التي مرت بي خلال مدة ممارستي المحاماة التي تقرب من نصف القرن سواء اكانت تلك القضايا ذات طابع قانوني او سياسي او اجتماعي لما في ذلك من فائدة الوقوف على اوضاع المحاماة والقضاء والسياسة في تلك الحقب الماضية .

وعندما عرضت الفكرة على صديقي الاديب الحقوقي عبد الحميد الرشودي ايدها واضاف قائلاً : ان من المستحسن ان تبدأ اولاً بكتابة نبذة مختصرة عن نشأتك ومراحل حياتك والظروف التي مرت بك حتى اصبحت محاميًا وما تخلل ذلك من ممارسات وظائفية ونيابية وحزبية وسياسية حتى طلبت احالة نفسك الى التقاعد من مهنة المحاماة وقد تمَّ ذلك سنة ١٩٨٩ ، وقد ايدت هذه الفكرة وبعد المداولة تم الاتفاق على ان يتضمن الكتاب ثلاثة اقسام يضم الاول منها نبذة عن نشأتي وتاريخ حياتي بصورة موجزة ويخصص القسم الثاني لتدوين القضايا التي اصطفيتها من بين مئات الدعاوى التي مارستها بصفتي وكيلاً عن اصحابها .

اما القسم الثالث فيتضمن ملاحظات ونصائح عما ينبغي ان يتصف به المحامي من مزايا تتناسب وشرف المهنة وكيفية تصرفه مع القاضي ومع خصمه المحامي اثناء المرافعة . كذلك اسلوب تعامله مع موكله واخيراً واجباته تجاه نقابته .

وقد وجدت من تمام الفائدة ان اختتم الكتاب بملحق يتضمن عدداً من الصور التاريخية القديمة لانها تعطي القارئ فكرة وانطباعًا تاريخيًا عن بعض الحوادث التي سجلتها تلك الصورة في ذلك الوقت .

وبهذه المناسبة أرى من واجبي ان اقدم شكري للملاحظات والمعاونات التي اسداها الاستاذ عبد الحميد الرشودي في مراجعة وتصحيح الاخطاء اللغوية للكتاب . كما اشكر صديقي المحامي علاء الدين اللامع لمساعدتي اثناء تدوين الكتاب وقيامه

بالاشراف على استنساخه وكذلك مشاركته الاستاذ الرشودي بتصحيح الاخطاء الحاصلة عند الطبع ولا يفوتني تسجيل شكري لزوجتي فيوليت أميل جبرائيل لحرصها على تهيئة الجو المناسب للكتابة وللاجتماعات التي اعقدها مع الاستاذين الرشودي واللامع وقيامها بواجبات الضيافة . كما انها كانت تذكرني بأحداث واشخاص ذوي علاقة بموضوع الكتاب خاصة واني كنت وما أزال اقاسي من مرض الربو المزمن فكانت تبذل جهدها لخلق الجو الرائق مع العناية الفائقة على الرغم مما كان ينتابها من جهد وعناء الا انها تحملت كل ذلك بصبر ونكران ذات . كما لا انسى جهود ولدي غسان وتعاونه معنا في هذا العمل . هذا وقبل ان اضع القلم اقول : بانني يسرني جدا ان اتلقى من اخواني وزملائي ملاحظاتهم او تصحيحاتهم عما فرط في الكتاب من اخطاء او اوهام سواء في التواريخ او الاحداث او الاسماء وبذلك يجعلونني من الشاكرين لافضالهم وفوق كل ذي علم عليم .

بغداد في ٤/نيسان/١٩٩٩

نجيب الصائغ

القسم الاول

نبذة مختصرة عن نشأتي
وظروف ممارستي المحاماة

نبذة مختصرة عن نشأتي وظروف ممارستي المحاماة

ولدت في الموصل سنة ١٩١٦ في عائلة متوسطة الحال ماديًا الا أنها غنية بما يتصف به بعض افرادها من علم وادب وفن وسياسة بحيث تعد في طليعة عوائل مسيحيي الموصل الذين عنوا وبرزوا في مثل هذه الموضوعات ولعل من المناسب ان ألم فيما يلي ببعض اعمال ومواقف افراد من عائلة الصائغ قديمًا وحديثًا .

١ - عمي نعوم الصائغ والد يوسف الصائغ كان اول من ادخل فن التصوير الفوتغرافي الى الموصل (بل ربما في العراق) حين استورد من المانيا آلة تصوير مع ادواتها كافة في سنة ١٨٩٢ واخذ يمارس التصوير على سبيل الهواية وكان هذا الفن جديداً على الموصليين اذ شاهدوا - اول مرة - آلة تصوير فوتغرافي .

٢ - عمي عبد الأحد الصائغ اول مسيحي يحصل على شهادة الهندسة من جامعة اسطنبول في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وقد عاد الى العراق سنة ١٩٢٢ فعينته وزارة المعارف مدرسًا للهندسة في الثانوية المركزية في بغداد وفي سنة ١٩٢٤ قررت وزارة الاشغال والمواصلات تعيينه مديراً للاشغال في الموصل وقبل مغادرته بغداد اقامت له ادارة المدرسة المركزية مع بعض التلاميذ حفلة توديعية على شاطىء دجلة . واثناء ذلك اقدم بعض الطلاب على السباحة في النهر وفجأة صرخ احدهم طالبًا النجدة لانه اوشك على الغرق فما كان من عبد الاحد الصائغ الا ان تقفز الى النهر - وهو غير ملم بالسباحة - فانقذ الطالب ودفعه الى الشاطىء الا انه غرق لعدم معرفته السباحة وقد اطلقت عليه الصحافة لقب (شهيد الشهامة) وقد كان اسم الطالب الذي اشرف على الغرق والذي انقذه عبد الأحد (دانيال عشو) وقد صار محاميًا وتوفي قبل سنوات وهو الذي اخبرني بتفاصيل هذه الحادثة .

٣ - وعمي الآخر هو القس سليمان الصائغ (المطران فيما بعد) وهو اول مسيحي يؤلف كتابًا حديثًا عن تاريخ الموصل بثلاثة اجزاء هي :

أ - الجزء الاول يقع في (٣٦٠ص) طبع في القاهرة سنة ١٩٢٣ .

ب - الجزء الثاني يقع في (٢٩١ص) طبع في المطبعة الكاثوليكية في بيروت ١٩٤٨.

ج - الجزء الثالث يقع في (٢١١ص) مطابع الكريم ـ جونيه لبنان ١٩٥٦.

وقد خصص الاول لتاريخ الموصل والثاني لادبائها وشعرائها والثالث لآثارها .

وقد اصبح هذا الكتاب باجزائه الثلاثة مرجعًا لكل من يبحث في موضوع يتعلق بناحية من نواحي تاريخ الموصل سواء من العراقيين والعرب او من الاجانب والمستشرقين .

٤ - اخي داود الصائغ اول مسيحي في العراق يترأس حزبًا سياسيًا مجازاً قانونيًا هو (الحزب الشيوعي العراقي) في سنة ١٩٦٠ بصرف النظر عما اذا كانت مبادىء هذا الحزب تتعارض وسياسة الحكومة العراقية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

٥ - اما انا نجيب الصائغ (مؤلف هذا الكتاب) فقد كنت اول مسيحي في العراق عين سفيراً في وزارة الخارجية سنة ١٩٥٩ في حين لم يسبق أن عين مسيحي واحد بأية وظيفة دبلوماسية طيلة مدة الحكم الملكي وحتى زواله .

ليس الغرض من ايراد هذه النماذج التبجح او المباهاة او التعالي انما هي احداث حقيقية واقعة تؤيد ما اوردته في بعض المزايا التي تتصف بها عائلتنا ضمن عوائل مسيحيي الموصل .

اكملت دراستي الابتدائية والثانوية (الاعدادية) في الموصل وحصلت على شهادة البكالوريا سنة ١٩٣٢ .

قرأت اثناء العطلة في الصحف المحلية أن مديرية البيطرة في بغداد قررت ارسال بعثة مكونة من ستة طلاب من خريجي الثانوية الى القاهرة لدراسة الطب البيطري مدتها اربع سنوات يعودون بعدها اطباء بيطريين . راقت لي الفكرة ليس من ناحية موضوع الدراسة وانما اغرائي موضوع الاقامة في القاهرة مدة اربع سنوات على نفقة الدولة في حين لم اكن حتى ذلك التاريخ قد سافرت الى اي بلدة خارج الموصل . لذا

حملت اهلي على الموافقة على التحاقي بهذه البعثة ، سافرت الى بغداد برفقة عدد من الزملاء وهناك ذهبنا الى مديرية البيطرة التي تقع بالقرب من الباب الشرقي وقدمنا الاوراق والوثائق المطلوبة الى الموظف المختص الذي اعلمنا بالموعد المعين لاجراء المقابلة . وفي هذا الموعد تجمعنا في بهو الدائرة وكانت اللجنة التي تجري المقابلة مؤلفة من رئيس انكليزي اسمه (جدوك) وعضوين عراقيين . اخذت اللجنة تنادي على الطلاب واحداً بعد الآخر للمقابلة وكنت انتظر دوري الا انه لم ينادَ على اسمي رغم ان اللجنة انهت اعمالها وهكذا كنت انا الوحيد بين العديد من الطلاب الذي لم يدعَ للمقابلة . دخلت على رئيس اللجنة سائلاً عن السبب في عدم مقابلتي فأجابني ان الحكومة اتخذت القرار بارسال بعثة الى القاهرة من ستة طلاب على ان يكون ضمنهم مسيحي واحد فقط وحيث قد سبقك في المقابلة تلميذ مسيحي وجدته اللجنة لائقاً لضمه الى البعثة فلم يبق بعد ذلك ما يبرر دعوتك للمقابلة فكان هذا الحادث اول صدمة تجابهني وانا في اول الطريق .

ولكي لا اعود الى الموصل وبعد ان حصلت على موافقة الأهل عقدت العزم على الالتحاق بكلية الحقوق ببغداد فأنجزت معاملة القبول وقد تم ذلك بيسر وسهولة فباشرت الدوام في مطلع السنة الدراسية ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ .

كانت الكلية يومئذ عبارة عن دار واسعة ملاصقة للمتحف العراقي في شارع المأمون . وكان عدد طلاب الصف الاول لا يتجاوز الثلاثين ، وكان رئيس الكلية ساطع الحصري ولم يكن بين هيئة التدريس اساتذة اخصائيون في الموضوعات التي يدرسونها لعدم توفر ذلك فاستعيض عنهم بمحاضرين من وزراء ومدراء عامين ممن اكملوا دراستهم في اسطنبول وادوّن فيما يلي اسماء المحاضرين الذين يدرسون في الصف الاول :

١ - رشيد عالي الكيلاني (رئيس وزراء) القوانين الجزائية .
٢ - حكمة سليمان (رئيس وزراء بعدئذ) القوانين المالية .
٣ - نصرة الفرسي (وزير) القوانين الخارجية .
٤ - ابراهيم كمال (وزير بعدئذ) القوانين الادارية .
٥ - محمد علي محمود (محام ثم وزير) قوانين الاراضي .
٦ - امجد الزهاوي (رئيس مجلس التمييز الشرعي) المجلة .

٧ - عارف السويدي (عضو محكمة التمييز) المجلة .
٨ - داود سمرة (رئيس محكمة الاستئناف) اصول المرافعات الحقوقية .
٩ - الدكتور حنا خياط (مدير عام . وزير) الطب العدلي .
١٠ - محمد حديد (مدير . وزير) الاحصاء .
١١ - يوسف الكبير (محام لامع) مقايسة القوانين .
١٢ - الحاج حمدي الاعظمي (مدوّن قانوني) الاحوال الشخصية .
١٣ - الدكتور عبد الاله حافظ (وزير) الاقتصاد السياسي .
١٤ - انطوان شماس عضو محكمة التمييز - قانون التجارة .

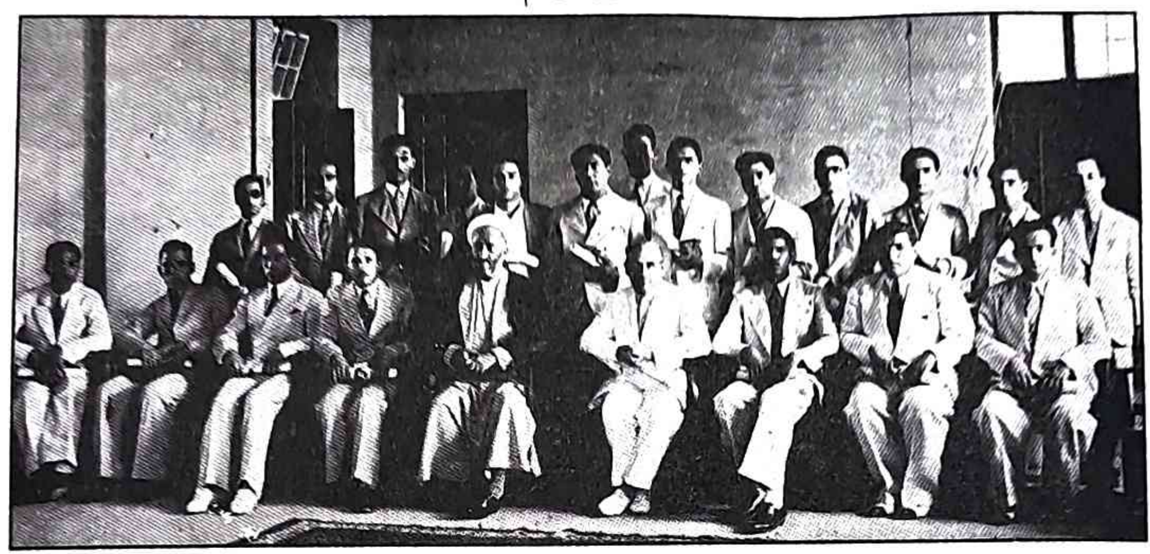
وفي السنة الثالثة انتقلت الكلية الى بناية جديدة في باب المعظم (اتخذت بعد ذلك مقراً لكلية الملكة عالية) وتقرر ان يكون الدوام مساء لان اغلب المحاضرين من وزراء وكبار الموظفين لا يتمكنون من ترك دوائرهم اثناء الدوام الرسمي لذلك اصبح لدي فراغ في الصباح ملأته بتعييني معلمًا في مدرسة مار يوسف الابتدائية التابعة للآباء الكرمليين براتب قدره ستة دنانير وباضافة هذا المبلغ الى المخصصات الشهرية التي كانت ترسل الي من الأهل اصبح وضعي المالي جيداً مكنني من تطوير اسلوب حياتي نحو الاحسن فبينما كنت اسكن لدى عائلة عراقية ادفع لها دينارين ونصفًا شهريـاً لقاء غرفة مستقلة مع ثلاث وجبات طعام مقرونة بجميع الخدمات ، انتقلت الى السكن لدى عائلة المانية مهاجرة ادفع لها ثلاثة دنانير لقاء ايجار غرفة مع خدماتها ومع وجبة فطور فقط ، كما اتفقت مع ادارة مطعم الغزال (حلت محله اليوم محلات زبلوق) والذي يعتبر من خيرة المطاعم على ان ادفع له مبلغ دينارين ونصف شهريًا لقاء وجبتي الغداء والعشاء ، كما تمكنت من شراء بعض الحاجيات التي ارغب فيها ولم يكن بامكاني شراؤها قبل توظيفي .

كانت مدة الدراسة في كلية الحقوق ثلاث سنوات فتخرجت محاميًا سنة ١٩٣٥ وكان ترتيبي من حيث المجموع الثالث في الصف على الوجه الآتي :

الاول عبد الرحمن عبد اللطيف البزاز
الثاني يوسف اسماعيل البستاني
الثالث نجيب موسى الصائغ

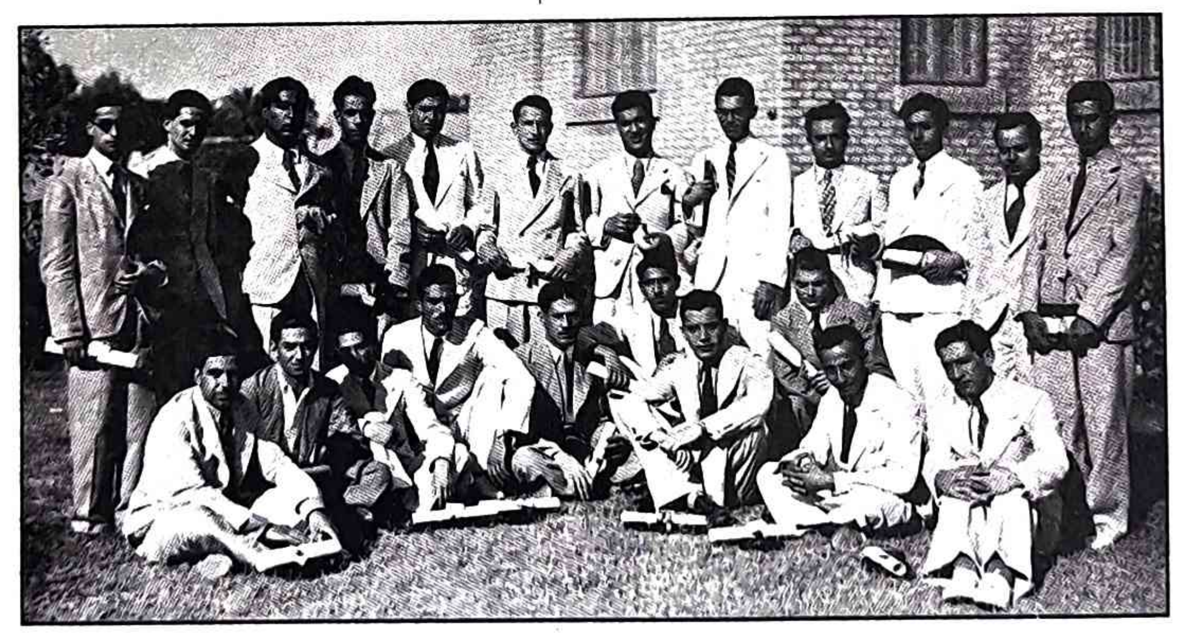
كان الاهل ينتظرون بشوق عودتي الى الموصل لتقبل التهاني والتبريكات نظراً لان المحامين كانوا يشغلون مركزاً ممتازاً في المجتمع الموصلي لقلة عددهم .

صورة رقم (١)



خريجو كلية الحقوق سنة ١٩٣٥ . الجالسون من اليمين : محمد عبد العزيز ، عبد الجبار الشيخ علي ، فريد علي غالب ، رئيس الكلية ساطع الحصري ، وزير المعارف محمد رضا الشبيبي ، حسين المؤمَن ، نجيب الصائغ ، حكمة الجيبجي ، رفيق نوري السعيدي ، ويظهر من بين الواقفين ، عبد الرحمن البزاز ، عباس بغدادي ، يوسف اسماعيل البستاني ، قاسم خليل ، شاكر العاني ، عبد المجيد كمونة ، وخمسة خريجين من اليهود لا اتذكر اسماءهم .

صورة رقم (٢)



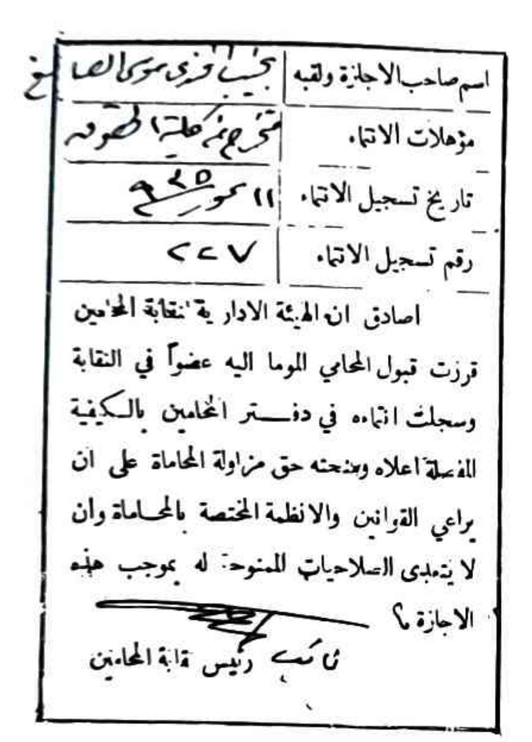
صورة جماعية لخريجي كلية الحقوق لسنة ١٩٣٥

صورة رقم (٣)



نقابة المحامين في العراق

اجازة لمزاولة مهنة المحاماة صادرة وفقاً لقانون نقابة المحامين رقم ٦١ لسنة ٩٣٣



اسم صاحب الاجازة ولقبه	نجيب فوزي موسى الصائغ
مؤهلات الانتماء	متخرج من كلية الحقوق
تاريخ تسجيل الانتماء	١١ تموز ٩٣٥
رقم تسجيل الانتماء	٢٢٧

اصادق ان الهيئة الادارية لنقابة المحامين قررت قبول المحامي الموما اليه عضواً في النقابة وسجلت انتماءه في دفتر المحامين بالكيفية المفصلة اعلاه ومنحته حق مزاولة المحاماة على ان يراعي القوانين والانظمة المختصة بالمحاماة وان لا يتعدى الصلاحيات الممنوحة له بموجب هذه الاجازة

نائب رئيس نقابة المحامين

هوية نقابة المحامين التي انتميت اليها منذ تخرجي وكان رقم الانتماء ٢٢٧ بتاريخ ١١/تموز ١٩٣



صورة رقم (٤) هيئة مدرسة اللاتين في بغداد عندما عينت معلمًا فيها ويبدو في وسط الجالسين رئيسها المدعو (باتري جان) مع بقية المعلمين ويبدو صاحب الكتاب الثاني من اليمين .

لقد طرأت عليّ ظروف عاطفية خاصة الجأتني الى البقاء في بغداد وعدم الاستجابة لألحاح الاهل بطلب العودة الى الموصل . ولاجل ان اتمكن من البقاء في بغداد فلابد لي ان ابحث عن وظيفة ذات صلة بدراستي قرأت في الصحف ان وزارة المعارف (التربية) قررت ارسال بعثة مؤلفة من الخمسة الاوائل من خريجي كلية الحقوق لهذه السنة الى انكلترا للتخصص في مختلف فروع القوانين ولما كان ترتيب تخرجي هو الثالث قدمت طلبًا للالتحاق بالبعثة المذكورة .

اعلنت وزارة المعارف اسماء الطلاب الخمسة المقبولين في البعثة دون ان اكون من ضمنهم فقد كان من المقبولين كل من عبد الرحمن البزاز ويوسف اسماعيل البستاني وآخرون ولما تحريت عن اسباب شطب اسمي من البعثة علمت من المطلعين الواقفين على اسلوب سير الامور في الدولة ان السبب هو كوني مسيحيًا فكان هذا الموضوع الصدمة الثانية في بدء حياتي العملية .

قرأت بعد ذلك في الصحف اعلانًا صادراً عن وزارة المالية بطلب تعيين اثنين من خريجي كلية الحقوق لاشغال وظيفتين فيها الأولى بعنوان ملاحظ الحقوق براتب ٢١ ديناراً والثانية بعنوان ملاحظ التسوية وراتبها ١٨ ديناراً على ان يجري الامتحان لطالبي التوظيف فمن يحصل منهم على الدرجة الأولى يعين بالوظيفة الاولى وراتبها ٢١ ديناراً والثاني يعين بالوظيفة الثانية وراتبها ١٨ ديناراً .

قدمت الطلب الى وزارة المالية لاشغال احدى الوظيفتين واشتركت في الامتحان مع الآخرين وكان عددنا عشرة اشخاص وبقيت انتظر نتيجة الامتحان ، كان وزير المالية في حينه رؤوف البحراني ومدير المالية العام يوسف غنيمة وحيث كانت تربط بين عائلتينا صداقة قديمة راجعته للسؤال عن نتيجة الامتحان فأجابني بأنك الاول وعبد الله بن محمد حسن كبة الثاني وقد رفعت تقرير هيئة الامتحان الى الوزير ليقرر اصدار امر تعيين الاول بوظيفة ملاحظ الحقوق وراتبها ٢١ ديناراً والثاني ملاحظ تسوية براتب ١٨ ديناراً وذلك تنفيذاً للقرار الذي اعلنته وزارة المالية في حينه .

وحين مضت عشرة ايام من غير ان اتسلم امر التعيين راجعت يوسف غنيمة مستفهمًا عن سبب ذلك التأخير فأجابني بأن الوزير قال له ان تعيين نجيب الصائغ بدرجة اعلى من عبد الله كبة وهما زميلان قد يخلق لي احراجًا وعتابًا من قبل عائلة كبة التي لنا معها روابط متعددة . لذلك قرر اعادة الامتحان . فجرى الامتحان الثاني وكان عددنا ستة فقط فجاءت نتائج الامتحان الثاني كالسابق فأنا الاول وعبد الله كبة الثاني . رفع مدير المالية العام التقرير الى الوزير ليأمر بتعيين الأول نجيب الصائغ

بوظيفة ملاحظ الحقوق براتب ٢١ ديناراً والثاني عبد الله كبة ملاحظ التسوية براتب ١٨ ديناراً غير اني تسلمت امر تعييني ملاحظ الحقوق ولكن براتب ١٨ ديناراً وبمقدار راتب عبد الله كبة ، ولما سألت يوسف غنيمة عن سبب ذلك اجابني بان الوزير لاجل ان يخلص من احراج وعتاب بيت كبة قرر جعل راتب الوظيفتين متساويًا فكان هذا الحادث الصدمة الثالثة التي جابهتها .

على اثر الانقلاب العسكري الذي قام به بكر صدقي في (٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٦) الف حكمة سليمان الوزارة واصبح جعفر ابو التمن وزيراً للمالية وفي احد لقاءاتي معه بحكم وظيفتي ذكرت له الظروف والاسباب التي حملت وزير المالية السابق على اصدار امر تعييني بدرجة اقل من الدرجة التي استحقها لذلك طلبت منه ان يأمر بدرس الموضوع وعند تحقق ذلك ازالة الاجحاف الذي لحقني وتعديل راتبي خاصة واني ما ازال في فترة تحت التجربة التي يجوز خلالها تعديل راتب الموظف . وبعد اسبوع من هذا اللقاء تسلمت امراً وزاريا يقضي بتعديل امر تعييني السابق بجعل راتبي ٢١ ديناراً هذا مع العلم ان العلاقات والمناسبات بين عائلتي ابو التمن وكبة اقوى منها بين عائلتي البحراني وكبة .

وفي اوائل سنة ١٩٣٧ اعلنت وزارة الخارجية عن حاجتها الى تعيين عدد من خريجي كلية الحقوق ملحقين ليتم تدريبهم في الوزارة ثم يوزعون بعد ذلك على مؤسساتنا في الخارج . قدمت طلبًا الى وزارة الخارجية لاشغال احدى هذه الوظائف فعينت الوزارة موعداً للمقابلة فذهبت في الموعد المعين وكانت المقابلة مع مستشار وزارة الخارجية البريطاني وكان اسمه على ما اذكر (ماكدوكل) وعند مقابلتي كان يسألني بالانكليزية وكنت اجيبه بها وقد وجه الي عدة اسئلة عن حياتي الخاصة والاجتماعية وعن عائلتي وصلتي بأفرادها وعن هواياتي وايضًا عن التصرفات الواجب مراعاتها في بعض المواقف وقد تحسست بأنه كان مرتاحًا من اجوبتي وموافقًا على اشغالي احدى هذه الوظائف .

وبعد تصرم اسبوع قرأت في الصحف خبر تعيين عدد من المقدمين في هذه الوظائف منهم حكمة الجيبه جي وبهاء عوني وغيرهما ولم يكن اسمي من ضمنهم فذهبت الى ديوان وزارة الخارجية وقابلت المستشار وقلت له : كنت اعتقد اثناء مقابلتك لي واجابتي عن الاسئلة الموجهة الي بأنك كنت قانعًا بلياقتي لاشغال احدى هذه الوظائف وسوف توصي بتعييني وقد استغربت ان لا يكون اسمي ضمن اسماء المعينين فأجابني هذا صحيح الا ان السياسة المتبعة هنا من قبل وزارة الخارجية

تقضي بعدم تعيين اي مسيحي في اية وظيفة دبلوماسية وهذا كان السبب في عدم تعيينك .

كان هذا الحادث الصدمة الرابعة التي جابهتها فلذت بالصبر لقناعتي ان اسس هذا الاسلوب المتضمن التفرقة في تعامل الدولة مع طوائف الشعب العراقي موضوعة من قبل سلطات الاحتلال حيث درجت على اتباعها خدمة لمصالحها الاستعمارية وان حكومات العهد الملكي استمرت على اتباع هذا النهج حتى في العهد الذي اطلق عليه عهد الاستقلال .

ان ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قضت على هذه الاساليب الرجعية حيث اعتبرت الشعب العراقي بمختلف قومياته واديانه وطوائفه شعبًا واحداً متساويًا في الحقوق والواجبات . الا انه حلّ محل ذلك في بعض الظروف ترجيح السلطة ومراعاتها للانتماء الحزبي او العقائدي او العائلي .

تتلخص واجبات ملاحظ الحقوق في وزارة المالية في اعطاء الاستشارات القانونية لجميع شعب الوزارة وايضًا في القضايا التي يحيلها اليّ الوزير لدراستها وابداء الرأي القانوني بشأنها كما كانت تتولى تعيين المحامين في الدعاوى التي تقيمها الدولة (جميع الوزارات والدوائر) او تقام عليها وكانت الوزارة في بعض القضايا المهمة تطلب اليّ أن أتولى الوكالة عن الدولة وأحضر المرافعات فيها من غير توكيل محام . كما اصدرت امراً وزاريًا يقضي بتعييني ممثلاً عن الدولة لدى مجلس الانضباط العام في القضايا التي يقيمها الموظف على دائرته او التي يعترض فيها على العقوبة المفروضة عليه من قبل لجنة الانضباط اتباعًا لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة حين ذاك .

وفي ١٩٤١/١/١ دعيت للألتحاق بدورة ضباط الاحتياط في الكلية العسكرية وكان نظامها لا يسمح للطلاب بمغادرة الكلية الا في يوم واحد من كل اسبوع هو يوم الجمعة وهذا يعني عدم تمكني من الدوام في الدائرة وممارسة عملي طيلة مدة الدورة ونظراً لاهمية واجبات وظيفتي وعدم وجود مَنْ ينوب عني في غيابي طلب وزير المالية وكان يومئذ ناجي السويدي بكتابه المؤرخ في كانون الأول ١٩٤٠ الى وزير الدفاع ان يأمر آمر الكلية العسكرية بان تسمح لي استثناءً بترك الكلية يوميًا بعد انتهاء التدريب كي احضر الى الدائرة لمزاولة اعمالي . ولعل من المناسب ان ادون ادناه نص كتاب وزير المالية ناجي السويدي الموجه الى وزير الدفاع :

وزارة الدفاع

بالاشارة لكتابكم المرقم ٢٦٤٠ والمؤرخ في ١٩٤٠/١٢/٤ لقد بلغنا نجيب الصائغ ملاحظ الحقوق في مديرية الواردات العامة بوجوب الالتحاق الى دورة ضباط الاحتياط التي ستفتح في ١ كانون الثاني ١٩٤١ الا انه بالنظر لكثرة اشغاله وعدم وجود من ينوب عنه مدة غيابه خاصة وانه وكيل الخزينة بعدد من الدعاوى المقامة من قبلها او عليها ومن الضروري استمراره في تعقيبها بالنظر لأن مصلحة الخزينة تتطلب ذلك نرجو اصدار الامر الى الكلية الملكية العسكرية للسماح الى المومى اليه بترك المدرسة يوميًا بعد انتهاء التدريب الصباحي وذلك ليتسنى له الحضور في الدائرة ومزاولة اعماله خلال المدة المسموح له بها واعلامنا .

ناجي السويدي

وزير المالية

وبالفعل فقد سمحت لي الكلية بتركها يوميًا للذهاب الى الدائرة لانجاز الاعمال المتأخرة .

لقد تأثرت بحركة رشيد عالي الكيلاني الوطنية شأن اغلب الشباب لكونها حركة تحررية ضد الاستعمار البريطاني وكنت انتهز اية فرصة تتاح لي (اذ كنت لا ازال في دورة ضباط الاحتياط) للاتصال بيونس السبعاوي الذي كان يشغل وزارة الاقتصاد وتربطني به صداقة قديمة عارضًا عليه استعدادي للقيام بأي عمل او واجب استطيعه حيث انه كان مندفعًا ومنصرفًا الى العمل في تأييد ودعم الحركة .

وبعد فشل حركة رشيد عالي وتاليف جميل المدفعي للوزارة كان من اول اعمالها تطهير جهاز الدولة (على حد زعمها) من الموظفين الذين كانوا مندفعين او متعاونين مع الحركة بأي شكل كان فتفصل بعضهم وتعتقل البعض الآخر .

كان وزير المالية ابراهيم كمال مندفعًا اكثر من رئيس الوزراء في تنفيذ ما تطلبه السفارة البريطانية من فصل واعتقال وسجن المواطنين المدرجة اسماؤهم في القوائم التي تقدمها للوزارة وقد شملني الفصل من وظيفتي بقرار من وزير المالية لنفس الاسباب .

بعد فصلي من الوظيفة انتميت الى نقابة المحامين واخذت امارس المهنة وكنت الاقي معاونة وتشجيعًا من اغلب المحامين خاصة من كان على اتصال بدائرتي عندما يتقرر توكيله في احدى دعاوى الخزينة .

اخذ عملي في المحاماة يتوسع ودخلي يزداد بحيث اصبح بعد مرور سنة اضعاف راتب الوظيفة التي كنت اشغلها .

وزارة الـــــــدفاع

صورة رقم (٥)

بالاشارة لكتابكم المرقم ٦٤٠٢ والمؤرخ في ٤/١٢/٩٤٠

لقد بلغنا نجيب الصايغ ملاحظ الحقوق في مديرية الواردات العامـــة بوجوب الالتحاق الى دورة ضباط الاحتياط التي ستفتح في ١ كانون الثاني ١٩٤١ الا انه بالنظر لكثرة اشغاله وعدم وجود من ينوب عنه مدة غيابه خاصة وانه وكيل الخزينة بعدد من الدعاوى القائمة من قبلها وعليهـــا ومن الضروري استمراره على تعقيبها بالنظر لان مصلحة الخزينـــة تتطلب ذلك ٠ نرجو اصدار الامر الى الكلية الملكية العسكرية للسماح الى المومأ اليه بترك المدرسة يوميا بعد انتهاء التدريب الصباحـــي وذلك ليتسنى له الحضور في الدائرة ومزاولة اعماله خلال المدة المسموح له بها واعلامنا ٠

وزير الماليـــة

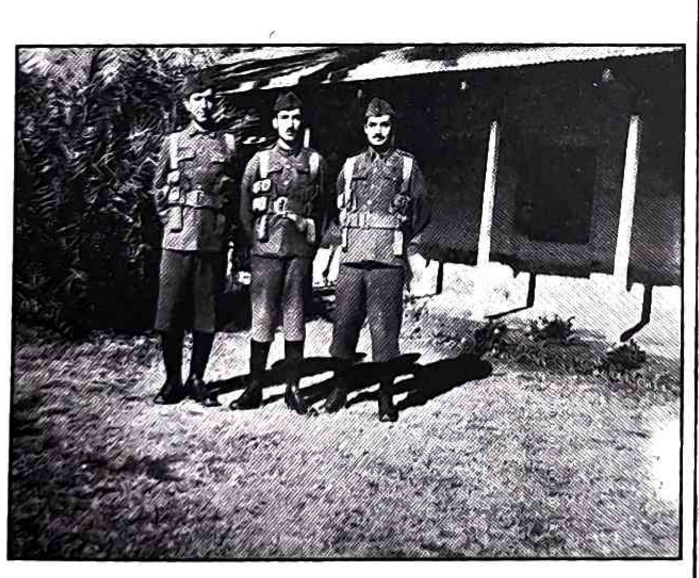
ناجي السويدي

صورة كتاب وزير المالية ناجي السويدي



صورة رقم (٦)

صورتي وانا تلميذ في دورة الاحتياط سنـــة ١٩٤١



صورة رقم (٧)

يبدو في هذه الصورة من اليمين : نجم الدين جلميران ، وعبد الحق فاضل ، ونجيب الصائغ

اصدرت وزارة توفيق السويدي الثانية في سنة ١٩٤٦ قانون انتخاب النواب يتضمن بعض المبادىء التي تضمن حرية الانتخاب . وقد طلب الي العديد من الاصدقاء ان ارشح عن مسيحيي الموصل في الانتخابات التي أعلن نوري السعيد رئيس الوزراء عن موعد اجرائها . كان القانون الجديد قد حدد عدد النواب المسيحيين في لواء الموصل بثلاثة وبعد ان قدمت وثائق الترشيح الى الادارة المحلية في الموصل اخذت السلطة تعمل على مقاومتي بشتى السبل بغية انجاح مرشحها المزمن .

وكان لموقفها هذا سببان ، الاول كوني اخًا لداود الصائغ الموقوف بتهمة زعامة تنظيم شيوعي ، والسبب الثاني هو ان السلطة تعمل جهدها لفوز مرشحها النائب المسيحي الذي شغل هذا المقعد منذ اول مجلس نيابي تقريبًا وكونه من النواب المؤيدين للحكومات المتعاقبة بصورة دائمية زد على ذلك رغبة الحكومة في تحقيق طلب البطريرك رئيس الطائفة الكلدانية بانتخاب او تعيين النائب المزمن المذكور ورغم كل ذلك فقد فزت بالانتخابات .

اتصلت في المجلس بالمعارضين لوزارة صالح جبر وربطت اسبابي باسبابهم وقررت الانضمام اليهم وقد تمّ الاتفاق على تأليف جبهة للمعارضة اطلق عليها : « الجبهة الدستورية البرلمانية » وكان عدد اعضائها يومئذ احد عشر نائبًا هم :

١ - محمد رضا الشبيبي ٢ - نصرة الفارسي ٣ - جعفر حمندي ٤ - ذيبان الغبان ٥ - عبد الرزاق الشيخلي ٦ - جاسم مخلص ٧ - اركان العبادي ٨ - عبد الهادي صالح ٩ - غازي علي الكريم ١٠ - ريسان الكاصد ١١ - نجيب الصائغ .

وكان باكورة اعمال هذه الجبهة ان اصدرت بيانًا بتأليفها يتضمن منهاج عملها واسلوب معارضتها وقدمته الى رئاسة المجلس حيث قرىء امام اعضائه ودوّن في محضر الجلسة وبذلك أصبح للمعارضة كيان رسمي يتمثل بالجبهة الدستورية .

كانت الحكومة قد قررت تأليف لجنة لتشريع القانون المدني ليحل محل « مجلة الاحكام العدلية » برئاسة الاستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري وعضوية كل من الاساتذة حسن سامي تاتار ومحمد حسن كبة ومنير القاضي وقد استمرت اللجنة دائبة في عملها مدة ثلاث سنوات حتى انجزت وضع المشروع .

وفي سنة ١٩٤٧ قدمت الحكومة مشروع القانون المدني العراقي الى المجلس النيابي لانجاز تشريعه . فاحيل الى اللجنة الحقوقية وقد كنت انتخبت مقرراً لها كان الاستاذ السنهوري يتابع المراحل التي تمر بها اللائحة ومهتما في سرعة انجاز تشريعها حيث يعود اليه الفضل في وضعها مع اعضاء اللجنة . وللتدليل على

وزارة المعارف العمومية

مكتب الوزير

تحريرا في ١٦ يناير سنة ١٩٤٨

عزيزي الأستاذ الكبير السيد نجيب الصائغ

تحية وسلاما وبعد فقد تسلمت كتابكم الكريم وسرني كثيرا ما تبدونه من الاهتمام بمشروع القانون المدني العراقي . وقد اطمأننت كل الاطمئنان لما علمت أنكم تقومون بدور المقرر للجنة البرلمانية التي تنظر هذا المشروع . ولا أشك في أن المشروع قد وكل إلى أيد أمينة وأنكم سيكون لكم فضل عظيم في إجازته أمام اللجنة وأمام المجلس .

وقد كتب لي الدكتور مصطفى كامل يخبرني بعظيم اهتمامكم وشدة عنايتكم بالمشروع . ثم جاءني كتابكم فزادني تأكيدا واطمئنانا .

وإني أعلم من كبير اهتمامكم وكفايتكم الممتازة ما يجعلني مقتنعا كل الاقتناع أن من حسن حظ المشروع أن تقوموا فيه بدور المقرر وفقنا الله جميعا إلى ما فيه الخير .

وختاما تقبلوا مني خالص التحية والشكر

المخلص

عبد الرزاق أحمد السنهوري

وزير المعارف في مصر

صورة كتاب وزير المعارف المصرية الدكتور عبد الرزاق السنهوري الى نجيب الصائغ حول مشروع القانون المدني العراقي

اهتمامه هذا ارسل الي بصفتي مقرر اللجنة الحقوقية التي تتولى النظر في المشروع. رسالة بتاريخ ١٩٤٨/١/١٦ وكان يومئذ يشغل وزارة المعارف في مصر ، يرجو مني الاســـراع والاهتمام بموضوع لائحة القانون المدني المعروضة على اللجنة جاء فيها « ... وقد اطمأننت كل الاطمئنان لما علمت انكم تقومون بدور المقرر للجنة الحقوقية التي تنظر هذا المشروع ولاشك في ان المشروع قد اوكل الى ايد امينة وانكم سيكون لكم فضل عظيم في انجازه امام اللجنة وامام المجلس . واني اعلم كبير همتكم وكفايتكم الممتازة مما يجعلني مقتنعًا كل الاقتناع ان من حسن حظ المشروع ان تقوموا منه بدور المقرر » .

هذا مع العلم بان لا أعضاء اللجنة العراقيون ولا حتى وزارة العدل كانوا مهتمين بالاسراع في تشريع اللائحة كاهتمام السنهوري .

تقرر انعقاد المؤتمر البرلماني العالمي السادس والثلاثين في نيسان ١٩٤٧ في القاهرة وقد وجهت سكرتارية المؤتمر الدعوة الى البرلمان العراقي للاشتراك في المؤتمر بعدد لا يتجاوز السبعة اعضاء .

عرض الكتاب على المجلس وجرت المداولة بشأن الاشتراك في المؤتمر او عدمه فصدر القرار بالاشتراك ثم جرى انتخاب الوفد الذي يمثله مكونًا من ستة اعضاء على ان يكون العضو السابع منتخبًا من قبل مجلس الاعيان فكان الوفد مؤلفًا من :

١ - عبد الله الدملوجي ٢ - بهـــاء الـــدين نوري ٣ - ســـلمان الشـــيخ داود
٤ - عبد المجيد عباس ٥ - اركان العبادي ٦ - نجيب الصائغ

اما مجلس الاعيان فقد انتخب الشيخ عبد القادر باش اعيان .

كان لاشتراك البرلمان العراقي بهذا المؤتمر الذي يضم اهم الشخصيات البرلمانية والسياسية في العالم فائدة كبيرة ومناسبة طيبة لتعريف العراق بحضارته وتقدمه في مختلف المجالات وكذلك لتصحيح المعلومات الخاطئة او المدسوسة لدى بعض الوفود ويتم ذلك عند الاجتماع في لجان المؤتمر او في الحفلات التي تقام .

وقد جمعتنا المصادفة وكنا عبد المجيد عباس واركان العبادي وانا مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونكرس باحدى الحفلات حيث بادرنا بالسؤال عن سبب كره العرب للولايات المتحدة وسياستها فأجبناه ان السبب الأساسي هو تحيز واندفاع الولايات المتحدة بجانب اسرائيل رغم كونها المعتدية والمستولية على الاراضي والمدن العربية وطرد اصحابها الشرعيين منها بحيث أصبحوا مشتتين ولاجئين في مختلف بقاع الارض واغلبهم يعيش في مخيمات تفتقر الى ابسط الشروط الصحية .

اجاب ان السبب هو موضوع انساني محض اذ يعتقد الامريكيون ان اليهود يعتبرون في البلاد العربية والاسلامية مواطنين من الدرجة الثانية او الثالثة يعاملون بمنتهى القسوة والشدة وهم معرضون لشتى انواع الاعتداء . فأجبناه ان هذه المعلومات مخالفة للحقيقة والواقع ومدسوسة من قبل اسرائيل ومؤيديها لاجل تشويه سمعة العرب . فالحقيقة ان اليهود في العراق وفي جميع الاقطار العربية يعاملون كبقية المواطنين من حيث تمتعهم بالحريات كافة ومساواتهم مع الاكثرية بجميع الحقوق والواجبات من غير تفرقة ثم توسعنا في تعداد الامثلة والوقائع التي تدعم اقوالنا كتمثيل اليهود في المجلس النيابي وان بعضًا منهم اشترك في الوزارة وشغلوا وظائف مهمة واساسية في مختلف الوزارات ، فأجاب ان هذه المعلومات قد تكون جديدة على الشعب الامريكي الذي اعتاد ان يسمع ويقرأ ما تكتبه وتذيعه وسائل الاعلام الاسرائيلية من تشويه للحقائق واساءة لسمعة العرب بافهامهم بسوء معاملة اليهود في بلادهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم واستمرار اضطهادهم وغير ذلك من غير ان تقوم اي من البلاد العربية بالرد على هذه الافتراءات وايضاح حقيقة وضع اليهود وحسن معاملتهم ليقف الشعب الامريكي على ذلك انتم بحاجة ماسة الى الدعاية في الخارج لبلادكم خاصة ضد ما تكتبه الصحف الاسرائيلية وما تذيعه محطاتها المتعددة من أخبار وحوادث ملفقة ضد العرب خدمة للكيان الصهيوني .

وبعد عودتنا من المؤتمر كتبنا تقريرا مسهبا حول موقف وفدنا في المؤتمر واللجان الفرعية والمقررات التي أصدرها ورفعناه الى ديوان الرئاسة .

قامت الجبهة بعدة نشاطات داخل المجلس من ابرزها معارضتها للمعاهدة العراقية الأردنية والمعاهدة العراقية التركية ومعاهدة بورتسموث التي اظهر الشعب العراقي بمختلف فئاته معارضته لها سواء بالبيانات التي أصدرتها الاحزاب الوطنية أم بالمظاهرات الصاخبة التي قام بها طلاب المدارس والجامعات وقد استعملت وزارة صالح جبر منتهى القسوة مع المتظاهرين حيث أخذت الشرطة ترميهم بالرصاص لغرض تفريقهم فسقط عدد كبير من الطلاب والأهلين وقد اطلق عليهم « شهداء الوثبة » ونظراً لاصرار صالح جبر على ايقاف المظاهرات وعرض المعاهدة على المجلس للتصديق عليها اوعز الى الشرطة ان تزيد في استعمال القسوة مع المتظاهرين مما ادى الى سقوط عدد آخر من الضحايا .

صورة رقم (٨)

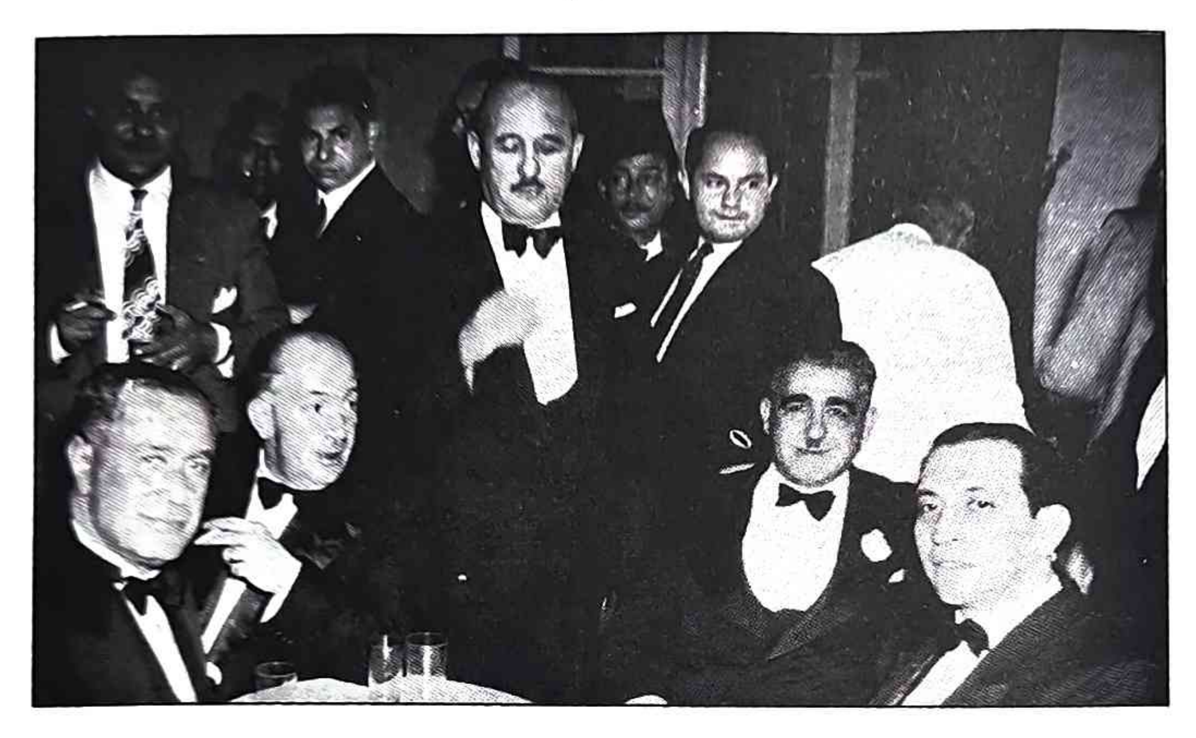


تمثل هذه الصورة جانباً من الحفلة التكريمية التي اقامتها السيدة هدى هانم شعراوي في دارها تكريماً للوفد العراقي . الجالسون من اليمين محمد علي علوية ، زوجة تحسين العسكري الوزير المفوض العراقي في مصر ، وزوجة ابن هدى شعراوي اما الواقفون من اليمين فهم سلمان الشيخ داود ، نجيب الصايغ وبهاء نوري وابن هدى شعراوي وعبد القادر باش اعيان واركان العبادي.



صورة رقم (٩) في حفلة اقامها الملك فاروق في مزرعته في انشاص للوفود وقد حضرها بنفسه وقد ظهرت الثالث من يمين الملك .

صورة رقم (١٠)



الوفد العراقي في احدى الحفلات

صورة رقم (١١)



الوفد العراقي في احدى جلسات المؤتمر

تجاه هذا الوضع المظلم واصرار صالح جبر على تصديق المعاهدة التي وقعها في بورتسموث مع بيڤن وزير خارجية بريطانيا وتحدي شعور الشعب العراقي واستعمال القسوة المتناهية مع المتظاهرين وسقوط العديد منهم شهداء قررت الجبهة الدستورية الاستقالة من المجلس احتجاجًا على تصرفات حكومة صالح جبر تجاه الشعب وفعلاً قدمت استقالتها بعد ان انضم اليها عدد آخر من النواب الى رئاسة المجلس والبلاط وكنت من ضمن المستقيلين .

قدم صالح جبر استقالة وزارته . فألف محمد الصدر الوزارة وكان اول قرار اتخذته الوزارة الغاء معاهدة بورتسموث كما قررت حل المجلس النيابي استجابة لطلب الاحزاب الوطنية .

عينت الوزارة موعد اجراء الانتخابات وصرح رئيس الوزارة بان الانتخابات ستجرى بحرية تامة وبلا أي تدخل من اية جهة كانت . أقدم اعضاء الجبهة الدستورية على ترشيح انفسهم في مناطقهم وقد رشحت عن منطقتي الانتخابية في الموصل . غير ان مداخلات السلطات الادارية ضد المرشحين من اعضاء الجبهة الدستورية ظهرت واضحة وسافرة . كان مصطفى العمري وزيراً للداخلية وكان هو المشرف والقائم بالانتخابات ، وكانت مهمته انجاح مرشحي قائمة البلاط التي عهدت اليه على حين كان رئيس الوزراء يؤكد على المتصرفين والاداريين بوجوب عدم التدخل في الانتخابات . غير ان هؤلاء كانوا قد تلقوا اوامر من البلاط بشأن الانتخابات .

وعلى الرغم من تدخل الادارة في الموصل ضدي وبشتى الطرق فقد فزت بالانتخاب نتيجة دعم الموصليين لي ، وعدم خضوع رئيس محكمة الاستئناف ابراهيم الواعظ في الموصل للضغوط عليه باصدار قرار بالغاء انتخابي .

كان عدد النواب المعارضين في هذا المجلس يقرب من الثلاثين نائبًا وكانت خطاباتهم تقض مضاجع الحكومة وخاصة رئيسها نوري السعيد لما تتضمنه من فضح تصرفاتها مثل كبت الحريات العامة وتشديد الرقابة على الصحف وزج العديد من الوطنيين في ا لسجون والمعتقلات وغير ذلك وكانوا يطالبون بتنحية الوزارة لتحل محلها وزارة من العناصر الوطنية التي يطمئن اليها الشعب ويثق بها .

ولأجل أنْ تحدَّ الحكومة من نشاط المعارضين وعنف خطاباتهم اوعزت الى اكثريتها في المجلس بأن تعمل على مقاطعة المعارضين اثناء القاء خطبهم باختلاق أسباب تافهة وذلك بالضرب على المناضد والصراخ وطلب إسكات الخطيب مع استعمال الفاظ بذيئة وشتم مقذع لجميع المعارضين .

وحيث ان رئيس المجلس عبدالوهاب مرجان من ضمن هذه الاكثرية فلم يتخذ اية اجراءات لايقاف ومنع مثل هذه التصرفات وممارسة صلاحياته المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس . علاوة على ذلك اخذوا يتبعون اسلوب طلب الاكتفاء بالمذاكرة كي يمنعوا المعارضين من القاء خطبهم .

تجاه هذا الوضع لم يرَ المعارضون بداً - وعددهم يزيد على الثلاثين من تقديم استقالتهم من المجلس واصدار بيان موجه الى الشعب موضحين فيه الأسباب التي حملتهم على الاستقالة . وقد قبلت الاستقالة بشكل مخالف للنظام الداخلي وقد كنت ضمن المستقيلين .

اجتمع النواب المستقيلون وقد انضم اليهم بعض السياسيين القدماء مثل طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي وعبدالهادي الظاهر وغيرهم وقرروا تأليف حزب سياسي يطلق عليه « حزب الجبهة الشعبية المتحدة » .

وحينما صدرت الاجازة بتأسيسه اجتمع المؤسسون فانتخبوا طه الهاشمي رئيساً للمكتب الدائم وانتخبت أنا من ضمن أعضائه . اتخذ الحزب قراراً بان يتم التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي في العمل السياسي .

حصلت انتفاضة تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ بسبب تعديل أجري على نظام كلية الصيدلة فاستغل الطلاب ذلك واخذوا يتظاهرون وقد انضم اليهم طلاب بقية الكليات وعدد من الاهليين فكانوا يطالبون بسقوط الوزارة التي كان يرأسها مصطفى العمري وتشكيل حكومة وطنية من رجال الاحزاب المعارضة .

وقد وقع تصادم بين المتظاهرين والشرطة ادى الى سقوط بعض القتلى والجرحى . فاستقالت الوزارة واشيع بأن الوصي كلف ارشد العمري بتأليفها فاشتدت المظاهرات وتعالت الهتافات بسقوط الملكية واقامة الحكم الجمهوري فاعتذر أرشد ثم كلف الوصي جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الا انه اعتذر بسبب تدهور الاوضاع وبذلك اصبحت البلاد بلا حكومة وان المتظاهرين هم المسيطرون على الشارع .

كانت قد تأسست بين الاحزاب الوطنية الثلاثة هيئة اطلق عليها هيئة الارتباط مكونة من ممثلين لكل منها.

وقد قرر حزب الجبهة تعييني ممثلاً عنه . ثم دعيت بهذه الصفة لحضور اجتماع لهيئة ارتباط الاحزاب يعقد في الحزب الوطني الديمقراطي في الساعة الخامسة من يوم ١٩٥٢/١١/٢٣ حيث كانت المظاهرات على اشدها من غير اية مقاومة لها .

وصلت في الموعد المعين وكان حاضراً كل من : كامل الجادرجي وحسين جميل

عن الحزب الوطني الديمقراطي وفائق السامرائي وصديق شنشل عن حزب الاستقلال كما حضر عبدالوهاب محمود ممثلاً عن انصار السلام وعامر عبدالله ممثلاً عن الشيوعيين .

جرت المداولة حول وضع البلاد الذي أصبح بلا حكومة وتحت سيطرة المتظاهرين . لذلك لا بد من إصدار بيان اليوم يوقع عليه من قبل ممثلي الاحزاب الثلاثة والمنظمتين يدعو الى تأليف حكومة من ممثلين عن الاحزاب الوطنية تفرض باسم الشعب على البلاط .

ولما طلب مني ابداء رأيي حول التوقيع على البيان المقترح أجبت باني مستعد أنْ اوقع على البيان المقترح على شرط ان يكون التوقيع مقصوراً على الاحزاب الثلاثة فقط دون المنظمتين غير المجازتين . وذلك اتباعاً لموقف حزب الجبهة المعروف لديكم حيث اني ملزم بالتقيد به . كان عدم الارتياح من موقفي هذا واضحاً من قبل الحاضرين فتكلم كامل الجادرجي قائلاً : نظراً لموقف حزب الجبهة أرى أنْ يؤجل توقيع البيان الى غد حتى يتسنى لنا عرض الامر على هيئة الحزب .

عدت الى حزب الجبهة حوالي الساعة السادسة وكان طه الهاشمي وعدد من الاعضاء بانتظاري فأوضحت لهم الموقف كما حصل . وقرب الساعة السابعة من نفس يوم ١٩٥٢/١١/٢٣ اذيع من اذاعة بغداد خبر تكليف نور الدين محمود رئيس اركان الجيش بتأليف الوزارة .

اعلنت وزارة نور الدين محمود في يوم تشكيلها الاحكام العرفية في جميع أنحاء العراق واصدر قائد القوات العسكرية اوامره بغلق الاحزاب السياسية وتعطيل الصحف الحزبية ومنع المظاهرات وتم القاء القبض على عدد من رجال الاحزاب والسياسيين كما انزل قطعات من الجيش في شوارع مدينة بغداد وبذلك توقفت المظاهرات وهدأت الحالة .

كان من أهم مطالب الاحزاب المعارضة اصدار قانون الانتخاب المباشر لذلك اقدمت وزارة نور الدين محمود على اصدار مرسوم باجراء انتخاب النواب على درجة واحدة اي الانتخاب المباشر ولما كانت وزارة مصطفى العمري قد حلّت المجلس اعلنت الوزارة عن موعد اجراء الانتخاب بموجب المرسوم .

قرر حزب الجبهة الشعبية الاشتراك في الانتخابات بينما قرر الحزب الوطني الديمقراطي مقاطعتها ، وقد أدى هذا الاختلاف في موقف الحزبين الى فض الاتفاق بين الحزبين .

رشحت نفسي عن حزب الجبهة الشعبية في الموصل وفزت رغم مقاومة الادارة حيث ان تأثير تدخلها في الانتخاب المباشر وفي مدينة مثل الموصل ضعيف .

بعد استقالة وزارة نور الدين محمود الف ارشد العمري الوزارة فاستصدر ارادة ملكية بحل المجلس النيابي وعين موعداً لاجراء الانتخابات . لقد تم الاتفاق بين الحزبين الوطني الديمقراطي والاستقلال على تأليف جبهة وطنية لخوض الانتخابات ينضم اليها عدد من المنظمات غير المجازة مثل انصار السلام والشيوعيين والفلاحين والعمال وغيرهم ، وتم وضع ميثاق اطلق عليه ميثاق الجبهة الوطنية . سلمني كامل الجادرجي نسخة من هذا الميثاق لعرضه من قبل الشبيبي على الهيئة العليا للحزب لاتخاذ القرار بشأن الانضمام للجبهة او عدمه . قرر الحزب الموافقة على الانضمام الى الجبهة فيما اذا كانت مؤلفة من الاحزاب الثلاثة فقط دون المنظمات الاخرى غير المجازة . لهذا قرر الحزب عدم الانضمام الى الجبهة الوطنية .

رشحت نفسي عن مسيحيي الموصل ممثلاً لحزب الجبهة الشعبية ، وقد وجدت ان اهالي الموصل مندفعون كليًا في تأييد مرشحي الجبهة الوطنية . وهذا ما حمل الدكتور عبدا لجبار الجومرد على الانضمام الى الجبهة الوطنية .

ولما كنت قد رشحت عن حزب الجبهة الشعبية الذي رفض الانضمام الى الجبهة الوطنية . اصبح موقفي حرجًا خاصة بعد ان امتنعت عن اعلان استقالتي من الحزب والانضمام الى الجبهة ثم اصدرت بيانًا وزع في الموصل وفي جميع المراكز الانتخابية يتضمن كوني مرشحًا عن حزب الجبهة الشعبية اعلن تضامني مع الجبهة الوطنية وتأييدي لميثاقها . كانت نتيجة انتخابات الموصل فوز مرشحي الجبهة الوطنية الاربعة وفوزي ممثلاً عن حزب الجبهة الشعبية .

كان نوري السعيد مستاء من تصرفات عبدالإله معه بشأن الاحداث التي حصلت من غير موافقته او علمه او اخذ رأيه فيها من ذلك تأليف فاضل الجمالي وزارتيه ، وحل المجلس النيابي ، وتأليف وزارة ارشد العمري ، وتصرفاته في الانتخابات التي اجراها وعدم التشدد ضد المعارضين مما ادى الى فوز عدد من اعضاء الجبهة الوطنية لذلك غادر العراق الى لندن .

اوعزت السفارة البريطانية الى عبد الاله ان يكلف نوري السعيد بتأليف الوزارة لقناعتها بأنه الشخص الوحيد الذي يتمكن من العمل على انشاء حلف بغداد المقرر

من قبل الحكومتين البريطانية والامريكية ، الا ان نوري السعيد رفض العودة الى بغداد وتأليف الوزارة مما اضطر عبدالإله على السفر الى باريس للقائه وعندئذ وافق نوري السعيد على تأليف الوزارة بشروط منها حل المجلس النيابي فوافق عبد الإله على جميع شروطه .

عاد نوري الى بغداد وقبل ان يكلف بتأليف الوزارة طلب تسلم كتاب من الملك بالموافقة على شروطه فتم له ما اراد .

جرى افتتاح المجلس النيابي حسب المراسيم المعتادة ثم انفضت الجلسة وبعد عدة ايام صدرت الارادة الملكية بحل المجلس الذي لم يجتمع سوى جلسة واحدة فقط .

اعلن نوري السعيد عن موعد اجراء الانتخابات . فقرر حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال مقاطعة الانتخابات بينما قرر حزب الجبهة ترك الخيار بالترشيح او عدمه للاعضاء الا اني اعلنت عدم الترشيح ومقاطعة هذه الانتخابات ببيان نشر في صحف بغداد والموصل .

ونظراً للتصرفات والاجراءات التعسفية التي مارستها الوزارة باصدارها العديد من المراسيم المقيدة للحريات والمخالفة لاحكام الدستور قرر حزب الجبهة الشعبية وقف اعماله وتعطيل نشاطه السياسي الى اشعار آخر واصدر بذلك بيانه المؤرخ في ٢١/آب/١٩٥٤ .

بعد ان عطل نوري السعيد الاحزاب والغى صحفها ووضع رقابة شديدة على بقية الصحف لم يبق امام رجال الاحزاب المعطلة والسياسيين المعارضين سوى كتابة المذكرات بالشكوى من سوء الاوضاع واستهتار الحكومة بحقوق وحريات الشعب وزج الاحرار والوطنيين في السجون والمعتقلات والمطالبة بتخلي الحكومة عن المسؤولية لتحل محلها حكومة ترعى حقوق وحريات الشعب وتقضي على الاستغلال والمحسوبية وتعمل على الخروج من حلف بغداد وإعادة التضامن مع الاقطار العربية المتحررة .

كانت هذه المذكرات تعنون الى الملك او مجلس الامة او الحكومة القائمة . ولما كانت الصحف تمتنع عن نشرها وحتى عن التنويه بها كان بعض الموقعين عليها يعطون نسخًا منها الى السفارة المصرية حيث كانت تذاع من محطة صوت العرب وكنت قد شاركت في التوقيع على اغلب هذه المذكرات .

حفلات تتويج الملك فيصل الثاني

في ٢ مايس من سنة ١٩٥٣ اكمل الملك فيصل الثاني الثامنة عشرة من عمره فجرت مراسيم تسلمه السلطة باحتفال تم في مجلس الامة وكان يرافقه خاله ووصيه وولي عهده عبد الإله .

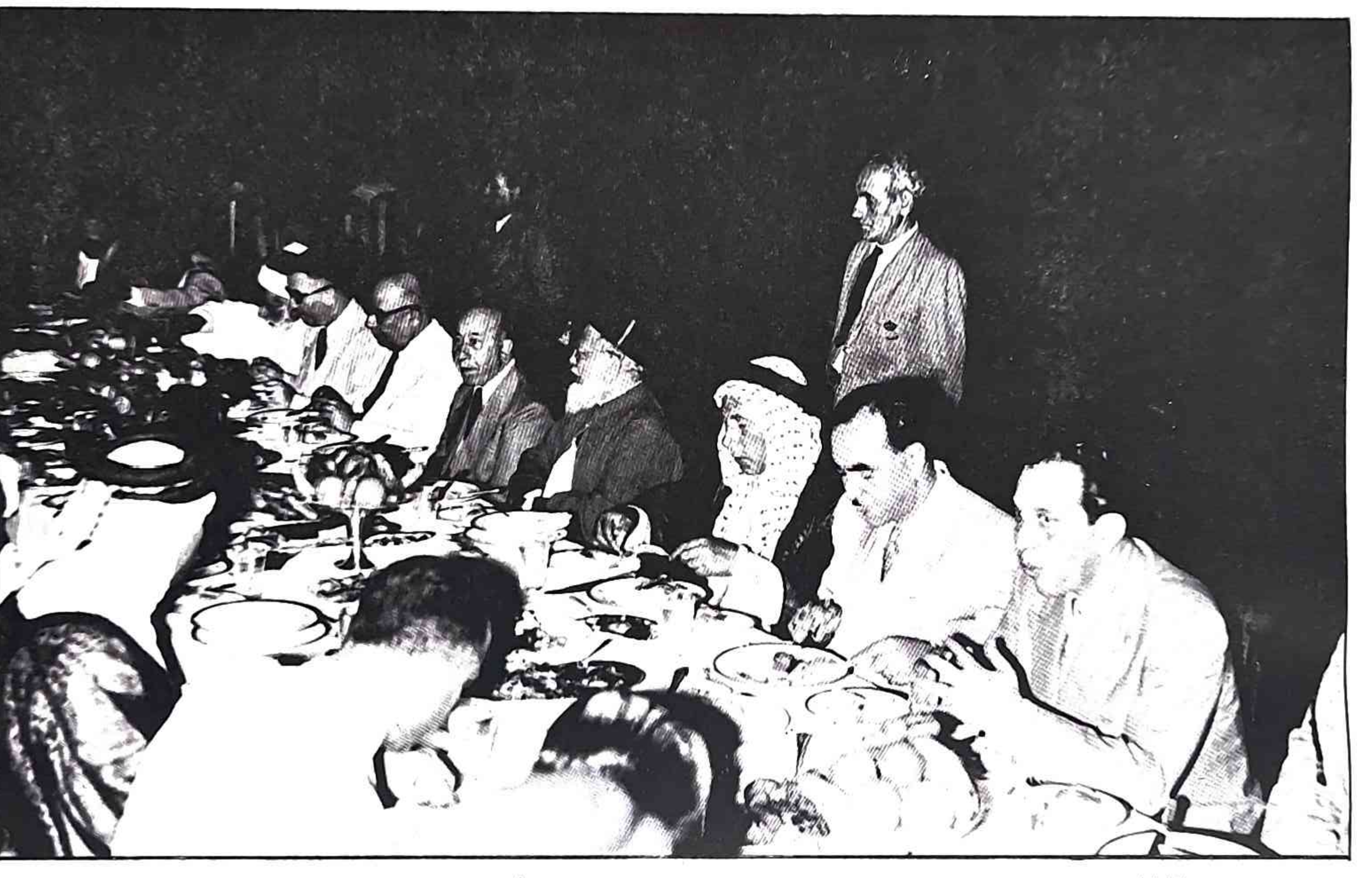
اقسم الملك اليمين المنصوص عليها في الدستور امام مجلس الامة المؤلف من مجلسي الأعيان والنواب ثم القى خطابًا رقيقًا شكر فيه الشعب على محبته له كما شكر خاله على عنايته به طيلة مدة وصايته .

وقد اقيمت بهذه المناسبة عدة حفلات منها حفلة للوزراء واعضاء مجلس الامة حيث أقدموا على تهنئته ، وقد عمت الافراح جميع طبقات الشعب ، وذلك لسببين الأول عطفهم ومحبتهم للملك الشاب البرئ يتيم الأبوين والثاني لاعتقادهم بان تسلم الملك لسلطاته الدستورية سيبعد خاله عبدالاله عن التدخل في سياسة البلد كي يفسح المجال للملك ليمارس حقوقه الدستورية وصلاحياته ، وذلك لكره الشعب العراقي له نتيجة سوء تصرفاته واستهتاره في ادارة شؤون الدولة طيلة مدة وصايته .

وقد اقيمت بهذه المناسبة ولمدة اسبوع عدة احتفالات منها رسمية ومنها أهلية تعبيراً عن فرحهم وابتهاجهم بالملك الشاب الجديد .



صورة رقم (١٢) اجتماع مجلسي الاعيان والنواب يوم ٢/مايس/١٩٥٣ حيث اقسم الملك فيصل الثاني اليمين الدستورية لتولي صلاحياته الدستورية



صورة رقم (١٣) جانب من احدى الحفلات التي اقيمت بمناسبة تتويج الملك فيصل الثاني للأعيان والنواب ويظهر فيها من اليمين : نجيب الصائغ ، عبدالكريم كنة ، ؟ والبطريرك يوسف غنيمة (عضو مجلس الاعيان) وجميل المدفعي وعلي جودة الايوبي ومحمد فاضل الجمالي .

صورة رقم (١٤)



النواب في استعراض الجيش بمناسبة تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية ويظهر منهم : نجيب الصائغ ، محمود بابان ، عبدالرحمن الجليلي ، رمزي العمري ، شاكر ماهر ، مصلح النقشبندي ، عبدالكريم كنة .



صورة رقم (١٥) النواب يهنئون الملك فيصل الثاني ويظهر نجيب الصائغ يصافح الملك وخلفه رمزي العمري على حين وقف الى جانبه جميل المدفعي ومحمد فاضل الجمالي .

اجتماعي الأول والاخير
بالملك فيصل الثاني

توفي والدي (موسى الصائغ) في ٥/شباط/١٩٥٧ فأرسل البلاط الملكي معاون مدير التشريفات السيد ابراهيم فضلي الى مجلس العزاء في داري لينقل اليّ تعازي الملك فيصل الثاني بوفاة والدي في الوقت الذي لم اكن اشغل فيه أيّ منصب رسمي ولم أكن عضواً في المجلس النيابي . فقد كنت امارس المحاماة وربما اقدم الملك والبلاط على هذه المجاملة بوصفي نائبًا سابقًا وعلى اي حالة فقد كانت التفاتة لطيفة من الملك وتصرفًا لبقًا من البلاط فيما اذا كان هو الذي اوصى بها . علمًا باني خلال دورات المجلس النيابي الأربع التي كنت فيها نائبًا عن الموصل كنت من المعارضين لسياسة الحكومات المتعاقبة ، وعندما كنت خارج المجلس شاركت في تنظيم وتوقيع أغلب المذكرات التي كان يقدمها المعارضون الى السلطات والبلاط بالشكوى من تصرفات الحكومات حول الارهاب وتقييد الحريات وزج السياسيين في السجون والمعتقلات وغير ذلك .

ووفقًا للعرف المتبع حينذاك كان على الشخص الذي خصه الملك بالتعزية بوفاة احد ذويه ان يطلب تعيين موعد لزيارته وتقديم الشكر على ذلك .

وفي الموعد المحدد لي للزيارة واخاله كان يوم ١٩٥٧/٢/١٢ (وكانت هذه اول زيارة واول حديث لي مع الملك فيصل الثاني) .

دخلت الى مكتبه فوجدته واقفًا بجانبه فقدمت اليه شكري وامتناني من تعزيته الرقيقة بوفاة والدي متمنيًا له الصحة والعمر المديد والتوفيق في خدمة البلاد . فأجابني بقوله : كنت أود أن يكون أول لقاء بيننا في مناسبة مفرحة غير هذه المناسبة المؤلمة بوفاة المرحوم والدك وآمل ان تكون هذه الزيارة بادرة لزيارات أخرى في المستقبل واني على استعداد لاستقبالك واخوانك متى شئتم للبحث والتحدث في الموضوعات التي تعود بالخير على البلاد والوقوف على آرائكم ووجهات نظركم في القضايا المطروقة لعلي أستفيد من خبراتكم وتجاربكم السابقة . فوعدته بتكرار الزيارة وشكرته وانصرفت .

نقابة المحامين

كانت نقابة المحامين هي المؤسسة الرسمية الوحيدة التي تؤيد الاحزاب الوطنية المعارضة وتتبع خطواتها في نقد الحكومة وفضح تصرفتها المخالفة لاحكام الدستور والقوانين والتي هي ضد مصلحة الشعب وتظهر معارضتها بالمذكرات العديدة التي تصدرها في نقد الاوضاع للتعبير عن غضب الشعب من تصرفات السلطة .

في سنة ١٩٥٧ اتفقت الاحزاب الوطنية على تأليف جبهة اطلق عليها « جبهة الاتحاد الوطني » مكونة من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال و (حزب البعث والحزب الشيوعي) غير المجازين ايدتها نقابة المحامين التي كانت على اتصال مستمر بها وتتبع خطواتها في معارضة الحكومة وتبني اهدافها المتمثلة في طلب الخروج من حلف بغداد وتنحية وزارة نوري السعيد واطلاق الحريات العامة والغاء الادارة العرفية وحل المجلس النيابي واطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين .

كانت قائمة المرشحين للهيئة الادارية لنقابة المحامين التي تطرحها جبهة الاتحاد الوطني هي الفائزة . ففي انتخابات النقابة التي جرت في سنة ١٩٥٧ فاز فائق السامرائي بمركز النقيب وسعد عمر نائبًا للنقيب ونيطت بي (انا نجيب الصائغ) سكرتارية النقابة . كما فازت قائمة الجبهة في انتخابات النقابة التي جرت في سنة ١٩٥٨ اذ اصبح عبد الوهاب محمود (انصار السلام) نقيبًا ونجيب الصائغ (مستقل) نائبًا للنقيب وضمت كلاً من مظهر العزاوي (الحزب الوطني الديمقراطي) وزكي جميل حافظ (حزب الاستقلال) وفيصل حبيب الخيزران (حزب البعث) وعامر عبدالله (الحزب الشيوعي) ومحمد بابان وصالح الشالجي اما بشأن انتخابات النقابة سنة ١٩٥٩ فقد كانت جبهة الاتحاد الوطني شبه منحلة نتيجة التطورات والاحداث

السياسية التي حصلت في تلك السنة لذلك لم تطرح قائمة يطلق عليها قائمة مرشحي الجبهة كالسنة السابقة وانما طرحت قائمتان احداهما تمثل العناصر اليسارية والديمقراطية مرشحها لرئاسة النقابة عزيز شريف والثانية تمثل المحامين القوميين او المحسوبين عليهم ومرشحها لرئاسة النقابة عبد الرزاق شبيب وقد فازت هذه القائمة بسبب الجهود العظيمة التي بذلها القائمون بأمرها خاصة احضارهم اكبر عدد ممكن من المحامين المؤيدين لهم يضاف الى ذلك ان هذه الانتخابات جرت بحرية تامة من غير اي ايعاز او تدخل من قبل السلطة زد على ذلك رد الفعل الذي حصل لدى الشعب نتيجة بعض التصرفات الشاذة من قبل من يطلق عليهم الشيوعيون او اليساريون .

وقد كان هذا اول فوز لقائمة مرشحين قوميين جرت في عهد عبد الكريم قاسم .

مؤتمرات المحامين العرب

جرت في سنة ١٩٤٤ مداولات بين نقابات المحامين في البلاد العربية حول عقد مؤتمر للمحامين العرب ادت الى الاتفاق على عقد اول مؤتمر للمحامين العرب في دمشق وقد حدد موعد انعقاده يوم ١٢/ آب /١٩٤٤ ويظهر ان عدد المحامين العراقيين الراغبين في الاشتراك بهذا المؤتمر كان قليلاً مما حمل النقيب نجيب الراوي ان يطلب من المفوضية العراقية في بيروت الاتصال بالمحامين العراقيين المصطافين في لبنان للحصول على موافقتهم بالاشتراك مع وفد المحامين العراقيين وذلك بالبرقية المرسلة من النقيب والتي جاء فيها : « يرجى التفضل بتأكيد رجاء النقابة من اصحاب المعالي والسعادة المحامين : جمال بابان وجميل عبد الوهاب وسلمان الشيخ داود وعبد الرحمن زبور ونجيب الصائغ موافقتهم على تمثيلها بالاشتراك بوفدها بمؤتمر المحامين الذي سيعقد بالشام وان يتكرموا بالاتصال بنقابة الشام عند وصولهم لاعلامهم بالمحلات المحجوزة باسمائهم في الفنادق » .

ولما ابديت موافقتي على الاشتراك في المؤتمر والذهاب الى الشام جاءني كتاب من النقيب نجيب الراوي برقم ٣٥٣ وتاريخ ٤٤/٧/١٩ جاء فيه :

حضرة المحامي الفاضل السيد نجيب الصائغ المحترم

يسر النقابة موافقتكم على تمثيلها بالاشتراك مع وفد النقابة في مؤتمر المحامين الذي سيعقد في يوم السبت الموافق ١٢/ آب /١٩٤٤ في الجامعة السورية في الشام . ويرجى اتصالكم حين وصولكم الشام بالاستاذ عبد القادر الميداني المحامي بواسطة تلفونه المرقم ٣٤٠٠٦ شارع الملك فؤاد عمارة روكسي ليعرفكم بالغرفة المحجوزة باسمكم في فنادق الشام وسنرتدي الملابس الاعتيادية في حفلات المؤتمر ويستحسن استصحاب بدلة فاتحة اللون مع سدارة ان امكن ذلك .

وتفضلوا بقبول احتراماتنا الفائقة .

التوقيع نجيب الراوي ـ رئيس نقابة المحامين

ذهبت الى الشام في موعد افتتاح المؤتمر حيث شاركت مع الوفد الذي وصل من بغداد .

تم الافتتاح من قبل رئيس الجمهورية شكري القوتلي بخطاب قومي لاقى استحسان وتأييد الجميع واعقبه رؤساء الوفود بالقاء خطاباتهم والقى النقيب نجيب الراوي خطبة تمثل نقابة العراق .

صدر عن المؤتمر ولجانه عدة قرارات وتوصيات ذات طابع سياسي قومي ومهني . وتقرر ان يعقد المؤتمر سنويًا وان المؤتمر الثاني في سنة ١٩٤٥ يعقد في القاهرة .

وقد حصلت لي خلال المؤتمر حادثة طريفة آثرت ان ادونها ادناه .

كان نقيب محاميي الشام او امين العاصمة (لا اذكر بالضبط) قد اقام حفلة عشاء في ناحية دمر تكريما لاعضاء المؤتمر وعند انتهاء الحفلة عدت الى الفندق الذي اشغل احدى غرفه وهو فندق امية وكانت الساعة تقرب من منتصف الليل وحين فتحت باب غرفتي واولعت النور اذا بشخص نائم في السرير ينهض مستاء وقال لي : يا استاذ انت غلطان بالغرفة ، كان ذلك مباغتة لي واعتقدت باني فعلاً متوهم في الغرفة فاعتذرت منه وخرجت . وحيث ان رقم غرفتي ١٧ نظرت الى الرقم المدوّن على باب الغرفة فوجدته ١٧ اذاً هذه هي غرفتي ولم اكن متوهمًا وانما الشخص النائم فيها هو المتوهم فدخلت الغرفة وقلت له اعتقد يا استاذ انك انت الغلطان لان هذه هي غرفتي فأجابني بعصبية لا يصح ازعاج الناس بمثل هذه التصرفات وفي مثل هذا الوقت من الليل ارجوك اخرج من الغرفة ودعني انم . فأجبته لا اسمح لك بأستعمال تعابير غير مناسبة وحيث ان هذه غرفتي فاني ادعوك الى تركها فوراً . فاجاب ان هذه غرفة الاستاذ نجيب الصائغ ولا بد ان يحضر من الحفلة قريبا ، قلت له انا نجيب الصائغ واطلب منك مغادرة الغرفة فوراً . وهنا ظهرت عليه علامات الغضب المشوب بالخوف اذ ربما تصور بأني انتحل هذا الاسم لاجل ارتكاب جريمة ما . ثم قال لي يا استاذ بصفتك محامياً لا يصح ان تتصرف مثل هذه التصرفات التي قد يكون لها طابع الاجرام خاصة وانك تنتحل اسمًا غير اسمك الحقيقي لذا اطلب اليك مغادرة الغرفة وإلا استدعيت موظف الفندق لاتخاذ الاجراءات المقتضية في مثل هذه الحالة ، قلت له لا اسمح لك بالتطاول واستعمال تعابير نابية ولكي اثبت صحة اقوالي اقدم لك جواز سفري لتقف منه على اسمي وعندما اطلـــع على الجواز وتحقق من كون اسمي نجيب الصائغ ومهنتي المحاماة خجل واعتذر من اقواله وتصرفاته وقال سأشرح لك الموضوع الذي ادى الى هذا الاختلاف .

فقال : جئت من لبنان مساء لاقضي الليلة في الشام كي القي غداً في المؤتمر محاضرة في القانون التجاري واعود الى بيروت وقد راجعت جميع فنادق دمشق تقريباً كي احصل على غرفة اقضي الليلة فيها بلا جدوى . وحيث لي معرفة مع صاحب فندق امية فقد قصدته قائلاً ارجوك ان تدبر لي محلاً اقضي فيه هذه الليلة لاني تعبت من البحث في الفنادق فقال لي المجال الوحيد هو في غرفة المحامي نجيب الصائغ حيث يوجد فيها سريران بامكانك قضاء الليلة فيها بعد اخذ موافقته اجبته ان نجيب الصائغ صديقي وشريكي في مكتب المحاماة ولا حاجة لاخذ موافقته لذلك سأستعمل غرفته من غير حاجة للحصول على موافقته وهكذا نمت في الغرفة من غير ان يخطر على بالي أن شاغل الغرفة محام آخر اسمه نجيب الصائغ غير صديقي وشريكي الذي يشارك في المؤتمر ويقيم في الشام منذ ثلاثة ايام .

ثم اضاف والآن بعد اعتذاري واسفي الشديد للتعابير التي استعملتها اني تحت امرك ومستعد ان اترك الغرفة حالاً اجبته اني اعذرك على ما بدر منك بسبب هذا الالتباس الذي نادراً ما يحصل واني ارحب بك في قضاء الليلة ضيفًا في غرفتي فشكرني على ذلك .

كان اسم هذا المحامي فريد قوزما وقد اصبح نقيب محامي بيروت سنة ١٩٥٦ .

بعد عقد مؤتمر المحامين العرب الاول في دمشق سنة ١٩٤٤ جرت عدة محاولات لعقد المؤتمر الثاني قبل سنة ١٩٥٦ إلا انها لم تنجح . من ذلك عقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب اجتماعه في بغداد سنة ١٩٥١ للمداولة بشأن مكان وزمان عقد المؤتمر الثاني في سنة ١٩٥٢ وبناء على طلب نقابة القاهرة تقرر عقده فيها . إلا ان ذلك لم يتم وقد عقد في القاهرة سنة ١٩٥٦ اي بعد مضي اثنتي عشرة سنة على عقد المؤتمر الاول .

لقد أقامت نقابة المحامين في العراق عدة حفلات تكريمية لأعضاء المكتب الدائم من ذلك حفلة غداء أقامتها في نادي المحامين في بغداد يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١ انشد فيها الشاعر محمد مهدي الجواهري قصيدته الشهيرة التي مطلعها :

سلام على حاقد ثائر ... على لا حب من دم سائر

وقد نشرتها جريدة « الجبهة الشعبية » لسان حال حزب الجبهة الشعبية في عددها

(١٢٢) الصادر بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٠ فقرر الإدعاء العام احالة المدير المسؤول عن الجريدة المحامي عبد الرزاق الشيخلي الى محكمة الجزاء لمحاكمته حول بيتين وردا في القصيدة يتضمنان طعونًا زعم الادعاء العام أن المقصود بهما عبد الاله ونوري السعيد (وكان رئيسا للوزراء) والبيتان هما :

اقــول وقــد لاح غــول البــلاء يفــرّج عــن شــدقــه الكاشــر

وخفّ للنــدن شــر اللصــو ص بلبس ثوب الدجى العــاكــر

فقررت المحكمة احالة هذين البيتين الى هيئة مؤلفة من ثلاثة خبراء من الأدباء المعروفين بضمنهم شاعر لابداء الرأي فيما اذا يقصد بهما عبد الاله ونوري السعيد وبعد التدقيق قدم الخبراء تقريرهم للمحكمة متضمنًا نفي زعم الادعاء فقررت المحكمة الافراج عن المدير المسؤول للجريدة .



صورة رقم (١٦) حفلة أفتتاح مؤتمر المحامين العرب الاول في دمشق من قبل رئيس الجمهورية شكري القوتلي

صورة رقم (١٧) وفد المحامين العراقيين الى المؤتمر ويظهر النقيب نجيب الراوي واخوه احمد، حسن سامي تاتار، عزيز شريف، محمد فخري الجميل، عباس العزاوي، زكي خطاب، حسين المؤمن، نجيب الصائغ، ناظم الزهاوي، عبدالقادر اسماعيل، ومهدي مقلد وغيرهم.

صورة رقم (١٨)



في اجتماع للمحامين العراقيين وقد ظهر منهم : صديق شنشل ، صبيحة الشيخ داود ، حسين جميل ، عبد الهادي الظاهر ، عبود الشالجي ، علي محمود الشيخ علي ، زكي خطاب ، نجيب الصائغ

صورة رقم (١٩)



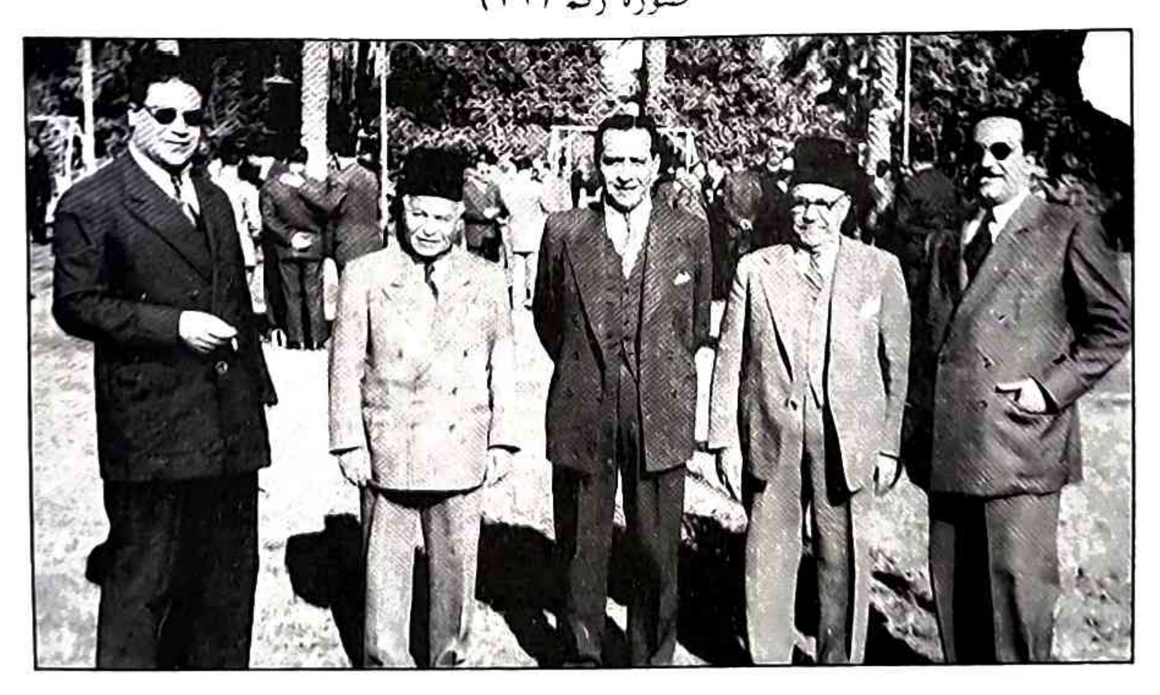
في حفلة الغداء التي اقامتها النقابة في نادي المحامين للعراقيين وغيرهم من المدعوين يظهر منهم : يوسف الحاج الياس ، قاسم حسن ، جعفر حمندي ، عبيد الحاج خلف ، نصرة الفارسي ، نجيب الصائغ وزكي خطاب .

صورة رقم (٢٠)



جانب من اجتماع بين المحامين العراقيين والمحامين المصريين وقد ظهر منهم ، نقيب محامي مصر كامل يوسف صالح ، وعضو النقابة اسطيفان باسلي ، وغيرهما .

صورة رقم (٢١)



يظهر في هذه الصورة المحامون وهم من اليسار : سعد عمر ، عبد الفتاح الشلقاني (نقيب محامي مصر السابق) ، نجيب الصائغ ، كامل يوسف صالح نقيب محامي مصر ، زكي خطاب

المؤتمر الثاني للمحامين العرب

انعقد المؤتمر الثاني في القاهرة للمدة من ٣-٨ آذار سنة ١٩٥٦ بعد مضي اثنتي عشرة سنة على انعقاد المؤتمر الاول . سجل عدد كبير من المحامين العراقيين للاشتراك في المؤتمر تجاوز المئة فأرسلت النقابة جدولاً باسمائهم الى رئاسة المؤتمر في القاهرة غير ان وزارة نوري السعيد اصدرت اوامرها عن طريق وزارة الداخلية بمنع عدد كبير من هؤلاء المحامين بضمنهم اربعة من اعضاء الهيئة الادارية للنقابة من السفر والامتناع عن منحهم جوازات السفر . احتجت النقابة على هذا التصرف واجتمع النقيب حسين جميل بوزير الداخلية طالبًا الغاء امر المنع الا انه رفض طلب النقيب وكان مصراً على المنع . لذلك اجتمعت الهيئة الادارية لنقابة المحامين وقررت عدم الاشتراك في المؤتمر بسبب هذا المنع فأرسل النقيب حسين جميل البرقية التالية الى نقابة مصر هذا نصها : «حيل بين عدد كبير من المحامين بينهم اعضاء في مجلس النقابة ومحاضرون في المؤتمر وبين السفر لذلك قررت نقابة محاميي العراق عدم الاشتراك في المؤتمر .

«أننا نأسف لاتخاذ هذا القرار» . ثم ارسلت نقابة مصر الى نقابة العراق البرقية التالية .

ان نقابة محاميي مصر تسجل لمحاميي العراق موقفهم العربي الكريم وتأسف لحرمان المؤتمر من اشتراكهم فيه وتستنكر موقف السلطات العراقية ومنعها محاميي العراق من الاجتماع بزملائهم العرب لتقوية اواصر التعاون والتعارف بينهم» .

ثم ارسل نقيب محاميي العراق الى رئيس مؤتمر المحامين العرب في القاهرة بالبرقية التالية .

نقابة محاميي العراق تشكركم والزملاء اعضاء المكتب الدائم والنقابات العربية على جميل مؤازرتكم في موقفها في الدفاع عن حق المحامين في حضورهم مؤتمرهم وانها لتقدر كل التقدير قراراتكم في شد ازر المحامين العراقيين وتأييدهم .

نسأل الله ان يوفق المؤتمر لتحقيق رسالته لخير العرب .

وعند انعقاد المؤتمر ارسل النقيب حسين جميل البرقية التالية :

الى رئيس مؤتمر المحامين في القاهرة : «نقابة العراق تحيي المؤتمر وترجو له التوفيق في مهمته لخير الوطن العربي» .

وقد اجـــاب عبدالرحمن الرافعي نقيب محامبي مصر ورئيس المؤتمر بالبرقية التالية :

«باسم مؤتمر المحامين العرب اشكركم على برقيتكم الكريمة وإنا لنعتبر نقابة العراق ممثلة معنويًا وقلبيًا في المؤتمر» .

وهكذا حرمت نقابة محامبي العراق من المشاركة في هذا المؤتمر الذي بقيت كراسي نقابة العراق شاغرة طيلة مدة انعقاده احتجاجاً على تصرفات السلطة العراقية ضد المحامين .

في هذا المؤتمر تقرر انشاء اتحاد المحامين العرب وتم وضع قانونه الاساسي ونظامه الداخلي وبموجبه يتألف الاتحاد من مجموع نقابات منظمات المحامين العرب الذي يباشر اختصاصاته بوساطة الهيئات التالية :

١ - المكتب الدائم ٢ - الامانة العامة ٣ - المؤتمر

وقد اعتبرت نقابات محامبي الاردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ومصر والسودان وتونس وليبيا مؤسسة لهذا الاتحاد .

انتخب المكتب الدائم حسين جميل نقيب محامبي العراق اول امين عام للاتحاد وذلك تكريمًا لنقابة العراق وتحديًا لموقف السلطات العراقية من النقابة .

المؤتمر الثالث لاتحاد المحامين العرب

كان المكتب الدائم لاتحاد المحاميين العرب قد اتخذ قراراً يقضي بعقد المؤتمر الثالث للاتحاد في بغداد سنة ١٩٥٧ .

ونظراً لبعض الاعتبارات السياسية والمواقف السلبية لأغلب الدول العربية في العراق بسبب حلف بغداد علاوة على ان حكومة العراق لم تكن راغبة في عقد المؤتمر في بغداد لذلك قرر المكتب الدائم للاتحاد بتاريخ ١٩٥٧/٧/١٥ عقد المؤتمر الثالث في دمشق للمدة من ٢١-٢٥ ايلول ١٩٥٧ .

سجل عدد كبير من المحامين العراقيين للاشتراك في المؤتمر الا ان وزارة الداخلية اصدرت قائمة تتضمن اسماء عدد كبير من المحامين بمنعهم من السفر وبصفتي سكرتير النقابة راجعت رئيس الوزراء علي جودة الايوبي معترضا على منع المحامين وقلت له اذا اصرت الوزارة على منع هؤلاء المحامين فان النقابة ستتخذ قراراً بعدم الاشتراك في المؤتمر كما حدث في السنة الماضية في عهد وزارة نوري السعيد فاتصل علي جودة هاتفيا بوزير الداخلية اعيدوا النظر في قوائم منع المحامين من السفر وقلصوها بقدر الامكان وسوف يأتي اليك نجيب الصائغ سكرتير النقابة لهذا الغرض . وبالفعل اجتمعت بوزير الداخلية سامي فتاح قائلاً له اعيدوا النظر في قوائم منع المحامين من السفر حيث وجدت قائمة المحامين امامه فأخبرني بالغاء امر المنع عن اغلب المحامين الممنوعين عدا ستة منهم كان امر المنع سارياً بحقهم منذ عدة سنوات وليس بسبب حضور مؤتمر المحامين .

اجتمعت الهيئة الادارية للنقابة واوضحت لهم ما قمت به وقد الغي امر المنع عن الجميع عدا ستة محامين لا توافق سلطات الأمن على منحهم جوازات سفر . تداول اعضاء المجلس بشأن مقاطعة النقابة الاشتراك في المؤتمر بسبب منع المحامين الستة ام لا فكان القرار الاشتراك في المؤتمر مع استمرار النقابة في تعقيب امر المنع ومحاولة الغائه عنهم .

تم تأليف وفد العراق لاعضاء المكتب الدائم الذي يحضر اجتماعات المكتب الدائم في دمشق من السادة

النقيب فائق السامرائي / رئيسًا

حسين جميل / الامين العام للاتحاد ونقيب سابق

نجيب الصائغ / سكرتير نقابة المحامين

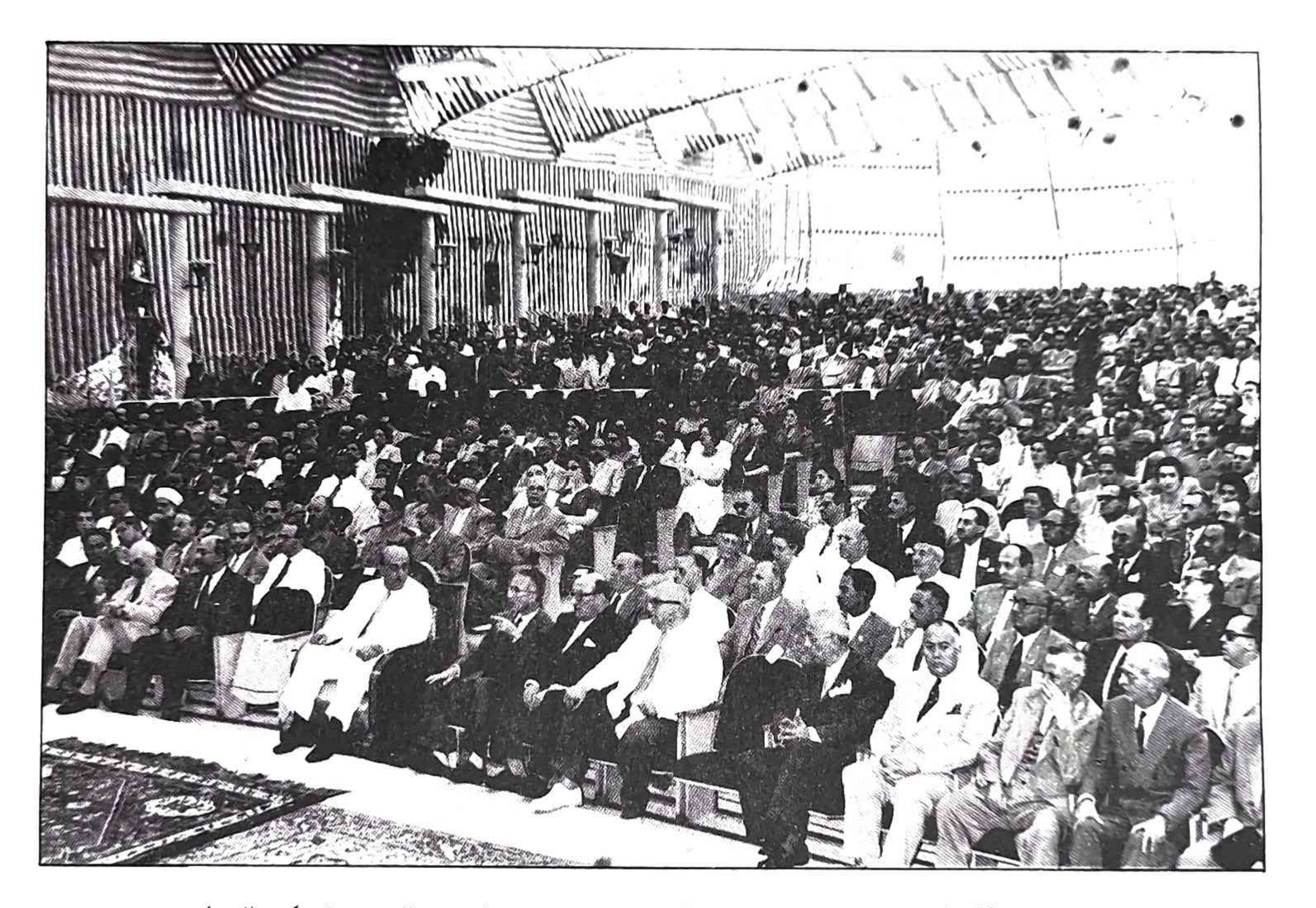
صديق شنشل / عضو مجلس النقابة

عبدالرحمن البزاز / محـــام

افتتح المؤتمر الثالث لاتحاد المحامين العرب في يوم ٢١/ايلول سنة ١٩٥٧ بخطاب من رئيس الجمهورية شكري القوتلي واعقبه رؤساء الوفود وكان خطاب رئيس الوفد العراقي النقيب فائق السامرائي فيه تعريض صريح وجرىء بسياسة الحكومة العراقية خاصة فيما يتعلق بحلف بغداد الذي تقاومه اغلب الاقطار العربية . ادون احدى فقرات الخطاب التي جاء فيها . «من ضفاف شط العرب من مدينة المنصور والرشيد والمأمون ذلك الاسم المحبب الذي يريد صنائع الاستعمار اليوم ان يعفروه في الرغام اذ يلوكونه مقرونًا بحلف استعماري وميثاق بغيض مقيت هي منهما براء» .

انتهت اعمال المؤتمر المتعددة منها ما يتعلق بتوحيد القوانين ومنها ما يخص تنظيم مهنة المحاماة ومنها قرارات ذات طابع سياسي حول قضية فلسطين وقضايا الوطن العربي .

وبناء على طلب وفد نقابة العراق تقرر ان يعقد المؤتمر الرابع للاتحاد في بغداد للمدة من ٢٦-٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٥٨ .



صورة رقم (٢٢) وهي تمثل افتتاح المؤتمر الثالث في دمشق من قبل رئيس الجمهورية شكري القوتلي

المؤتمر الثاني
للمحامين العراقيين

قررت اللجنة الادارية لنقابة المحامين بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٤ عقد المؤتمر الثاني للمحامين العراقيين للمدة ٢٤-٢٥ من تشرين الاول سنة ١٩٥٧ في بناية نادي المحامين - في محلة العيواضية - للمداولة في شؤون مهنة المحاماة وقانون الضمان للمحامين ومشروع بناء المساكن لهم وقانون المحاماة وغير ذلك .

لقد تمّ افتتاح المؤتمر عصر يوم الخميس المصادف ١٩٥٧/١٠/٢٤ من قبل سكرتير النقابة المحامي نجيب الصائغ بخطاب اوضح فيه الغرض من عقد هذا المؤتمر وهو دراسة المشكلات التي تعترض مهنة المحاماة وما ينبغي اتخاذه لإعلاء شأنها وتدعيم كيانها وتعزيز وجودها بما يتناسب وأهمية رسالتها في الدفاع عن حقوق الافراد والامة . كما اشار الى موقف وفد النقابة الذي شارك في مؤتمر المحامين العرب الثالث الذي عقد في دمشق والأثر الطيب الذي تركه خطاب النقيب في نفوس جميع اعضاء المؤتمر .

وسوف يطلعكم سيادته على ما دار في المؤتمر من توصيات لجانه المتعددة والقرارات المتخذة بشأنها .

وبعد ذلك اعتلى النقيب فائق السامرائي منصة الخطابة والقى تقريراً مسهباً عن مختلف فعاليات النقابة وموقفها من مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في دمشق ومشاركتها في اغلب لجانه كما تكلم بالتفصيل على التوصيات والقرارات التي اتخذها المؤتمر في الجلسة الختامية .

وفي الجلسة الثانية للمؤتمر في يوم ٢٥ تشرين الأول اختتمت لجان المؤتمر أعمالها واجتمع مكتب المؤتمر المؤلف من السادة :

١ - فائق السامرائي ٢ - سعد عمر ٣ - صديق شنشل ٤ - حسين جميل ٥ - نجيب الصائغ ٦ - صالح الشالجي ٧ - عبدالرزاق شبيب ٨ - عبدالستار ناجي ٩ - عبدالرزاق زبير ١٠ - صفاء حسن رضا .

فتداول في التوصيات المقدمة من اللجان واتخذ بشأنها القرارات المتعلقة بمهنة المحاماة كما اتخذ قرارات ذات طابع سياسي منها توجيه البرقية التالية الى رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن التحشدات العسكرية على الحدود السورية جاء فيها : رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة - نيويورك .

مؤتمر المحامين العراقيين المنعقد في بغداد يومي ٢٤-٢٥ الجاري يستنكر التحشدات والاستفزازات التركية على حدود سوريا المسالمة بتحريض من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاستعمارية وحريتها المسمومة اسرائيل . هذه التحشدات التي جاءت نتيجة سلسلة من الاعمال والتحريضات التي قامت بها أميركا من خرق ميثاق الامم المتحدة سواء كان بتدخلها الفاضح في شؤون سوريا الداخلية او بانتهاك اسطولها السادس حرمة مياهها الاقليمية او باستخدام منبر الأمم المتحدة واسطة للتمادي في حملة تضليل الرأي العام العالمي التي انتهت بالأبعاز للقيام بهذه التحشدات توطئة لشن عدوان مسلح قد يؤدي الى إشعال نار حرب في العالم ... الخ .

رئيس مؤتمر المحامين العراقيين
رئيس نقابة المحامين في العراق

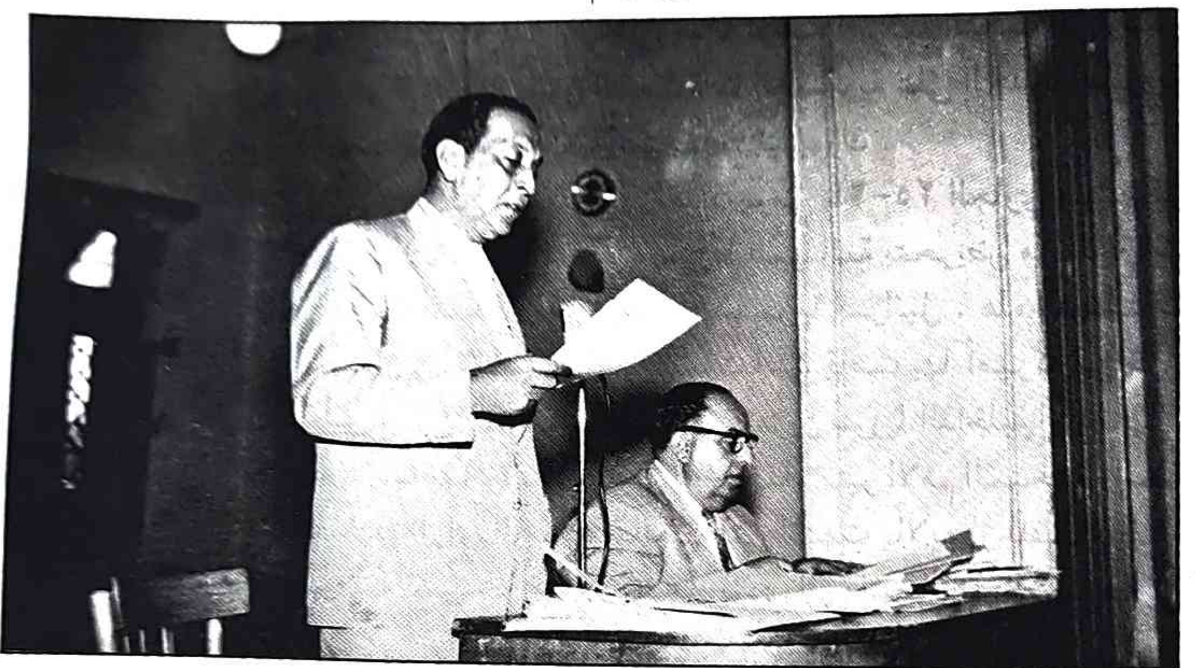
وقد اجاب مكتب رئيس الجمعية العمومية بتاريخ ٨ تشرين الثاني بالبرقية التالية :

عزيزي السيد السامرائي

بالنيابة عن رئيس الجمعية العمومية أحيطكم علماً باستلام برقيتكم المؤرخة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٧ . ولقد أمرني بأن أبلغكم بأن مضمون هذه البرقية قد بلغ الى الأعضاء في الجمعية العمومية كوثيقة وذلك تحت رقم أ/أ ن ف / ٧٧/ ١دد ٣ رقم ١٢٤ .

المخلص
لينارك منمارك
رئيس الشعبة

صورة رقم (٢٣)



سكرتير النقابة نجيب الصائغ يفتتح المؤتمر ويدعو النقيب فائق السامرائي لالقاء خطابه .

صورة رقم (٢٤)



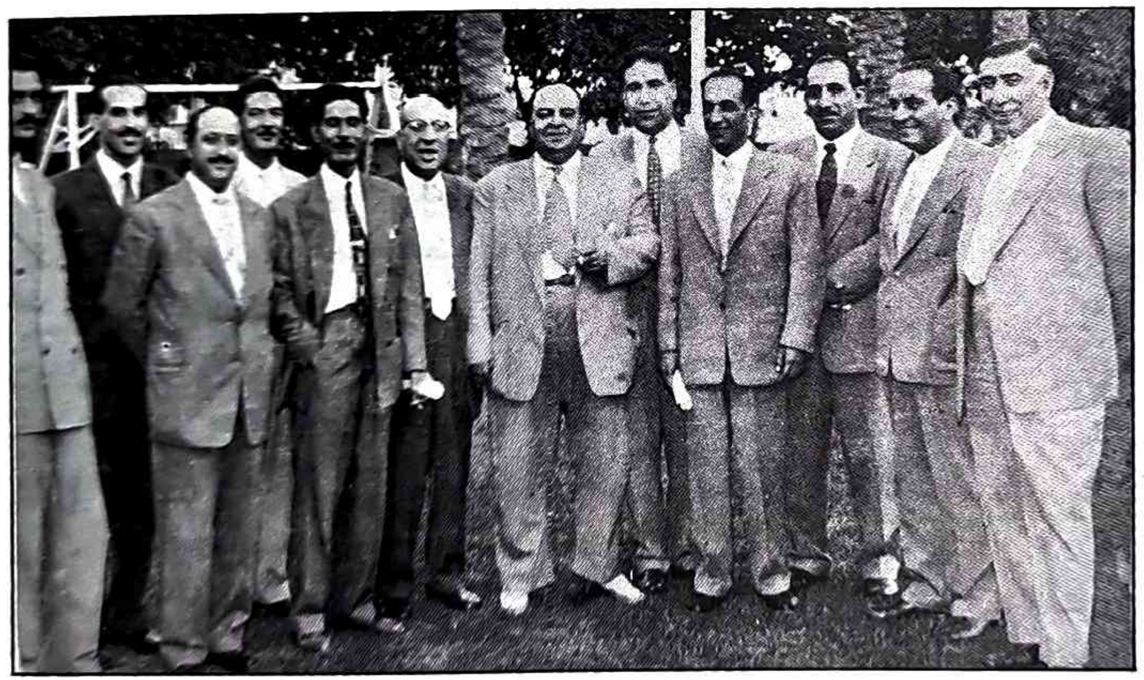
طائفة من المحامين المشاركين في المؤتمر

صورة رقم (٢٥)



بعض أعضاء مجلس النقابة ويظهر من اليمين : كاسب السعد ، عبد الجليل برتو ، صديق شنشل ، فائق السامرائي ، نجيب الصائغ .

صورة رقم (٢٦)



صورة تذكارية لاعضاء مجلس النقابة والمحامين المتعاونين معها في التهيئة للمؤتمر وهم من اليمين : صديق شنشل ، نجيب الصايغ ، حسين جميل ، صالح الشالجي ، سعد عمر ، فائق السامرائي ، عبد الرزاق شبيب ، عبدالستار ناجي ، عبد الرزاق زبير ، صفاء حسن رضا ، وعلى البناء محاسب النقابة وكاتبها .

المؤتمر الرابع
لاتحاد المحامين العرب

كان وفد محامي العراق قد طلب من المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في دمشق الموافقة على عقد المؤتمر الرابع في بغداد وحصلت الموافقة .

اجتمع المكتب الدائم للاتحاد في بغداد فيما بين ١٣-١٥ من شهر آب سنة ١٩٥٨ وكان المكتب الدائم مؤلفًا من الذوات التالية اسماؤهم :

١ - وفد الجمهورية العربية المتحدة

أ - الأقليم الجنوبي

الاستاذ مصطفى البرادعي - نقيب المحامين

الاستاذ فكري اغا - امين صندوق النقابة

الاستاذ اسطيفان باسيلي - عضو مجلس النقابة

الاستاذ عادل علوية - عضو مجلس النقابة

الاستاذ علي منصور - عضو النقابة

الاستاذ فاروق غلأب - عضو مجلس النقابة

ب - الاقليم الشمالي :

١ - نقابة دمشق

الاستاذ محمد الجبرودي - نقيب المحامين

الاستاذ عدنان القوتلي - نقيب سابق

الاستاذ رياض المالكي

الاستاذ صباح الركابي - عضو مجلس النقابة

٢ - نقابة حلب :

الاستاذ نزار الكيالي - امين صندوق النقابة

الاستاذ بطرس الانطاكي - عضو مجلس النقابة

الاستاذ مصطفى العطار

٣ - نقابة اللاذقية

الاستاذ صلاح شاهين - امين السر

٢ - وفد ليبيا

الاستاذ علي الديب - نقيب المحامين

٣ - وفد فلسطين

الاستاذ ابراهيم ابوسته

الاستاذ زهير الريس

٤ - وفد العراق :

الاستاذ عبدالوهاب محمود - نقيب المحامين

الاستاذ نجيب الصائغ - نائب النقيب

الاستاذ مظهر العزاوي - سكرتير النقابة

الاستاذ صالح الشالجي - امين الصندوق

الاستاذ محمد بابان - عضو مجلس القابة

الاستاذ زكي جميل حافظ - عضو مجلس النقابة

الاستاذ فيصل حبيب الخيزران - عضو مجلس النقابة

الاستاذ عامر عبد الله - عضو مجلس النقابة

٥ - الامانة العامة

الاستاذ محمود الحناوي - الامين العام المساعد

افتتح رئيس المكتب الدائم - رئيس نقابة المحامين في العراق عبدالوهاب محمود المؤتمر بكلمة ترحيبية بالأعضاء الذين قدموا الى بغداد لحضور اجتماعات المكتب الدائم .

ثم تكلم رؤساء الوفود مباركين للمحامين والشعب العراقي انتصار ثورتهم العظيمة ومهنئين قائدها البطل عبدالكريم قاسم .

ولقد تم تنظيم مواعيد لزيارة الوفود لكل من عبدالكريم قاسم ومجلس السيادة . وعند ذهاب اعضاء المكتب الدائم الى وزارة الدفاع لزيارة عبدالكريم قاسم في موعدها طلب ضابط الحرس في مدخل الوزارة تفتيش أعضاء المؤتمر قبل دخولهم مقر الزعيم فرفض اعضاء الوفد ذلك محتجين على هذا التصرف الذي اعتبروه إهانة لهم فتكلم النقيب عبدالوهاب محمود مع الضابط موضحًا له بان مجيء الوفد قد تم بناء على

موعد سابق مع الزعيم غير ان الضابط أصرَّ على رأيه بوجوب التفتيش قائلاً : إن هذه تعليمات تحتم عليَّ اتباعها وإزاء هذا الموقف اراد الأعضاء مغادرة وزارة الدفاع والعودة الى اجتماع المكتب وصرف النظر عن الاجتماع بعبد الكريم قاسم فاستمهلتهم قائلاً : اني واثق إن عبدالكريم قاسم ليس له علم بتصرف هذا الضابط فاسمحوا لي ان أذهب اليه لاطلعه على الموضوع وقد ذهبت اليه فعلاً وعندما شرحت له موقف الضابط واصراره أبدى اسفه واستغرابه لما حدث ونزل معي الى مدخل الوزارة حيث كان الوفد مجتمعاً فاعتذر منهم وأبدى أسفه لتصرف الضابط ثم استدعى المصور فأخذ معهم صوراً تذكارية في باب وزارة الدفاع وصعد معهم الى القاعة حيث عقد الاجتماع بهم بحضور صديق شنشل وزير الاعلام وسليم الفخري مدير الأذاعة .

اخذ رؤساء الوفود يهنئون عبدالكريم قاسم على نجاح ثورة الشعب الجبارة التي قضت على ركيزة مهمة من ركائز الاستعمار وان أثرها ليس في العراق فحسب وإنما في جميع الاقطار العربية المتحررة وقد شكرهم عبدالكريم قاسم على شعورهم نحو العراق مؤملاً ان تحقق هذه الثورة طموحات الامة العربية في الحرية والاستقلال .

وبعد ذلك ذهبنا مع أعضاء المكتب الدائم لزيارة مجلس السيادة في الموعد المعين لها فاستقبلهم رئيس المجلس الفريق محمد نجيب الربيعي والعضوان محمد مهدي كبة وخالد النقشبندي ، بالإكرام والترحيب وقدم أعضاء المكتب التهاني بنجاح الثورة العظيمة ثم اخذت لهم عدة صور تذكارية مع مجلس السيادة .

عقد المكتب الدائم جلسته الثانية لتعيين موعد إنعقاد المؤتمر في بغداد ولإجراء التعيينات في المكتب الدائم للمراكز التي نص عليها النظام الداخلي للإتحاد الذي تمت مصادقة المؤتمر الثالث عليه .

لقد تقرر أن يكون موعد انعقاد المؤتمر من ٢٦-٣٠ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ .

ونظراً لانتهاء مهمة حسين جميل في الامانة العامة فقد انتخب المكتب الدائم عدنان القوتلي أمينا عامًا . كما تم انتخاب اربعة أمناء عامين مساعدين لمدة سنتين وهم : محمود الحناوي (مصر) وعلي ديب (ليبيا) وصفاء ذوده (طرابلس - لبنان) ونجيب الصائغ (العراق) .

اجتمعت بمحمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة بناء على طلبه حيث سألني عمن افتتح مؤتمرات المحامين التي عقدت في دمشق والقاهرة فأجبته جرت العادة ان يفتتح المؤتمر رئيس الدولة الذي ينعقد المؤتمر في بلاده فقد افتتح شكري القوتلي

رئيس جمهورية سورية المؤتمرين اللذين عقدا في دمشق كما افتتح الرئيس جمال عبدالناصر المؤتمر الذي عقد في القاهرة . فقال نجيب الربيعي في هذه الحالة وبصفتي رئيس مجلس السيادة أنا الذي أفتتح المؤتمر . قلت له : هذا صحيح واني أخبرت عبدالكريم قاسم بذلك وقلت له اتباعًا لما درجت عليه المؤتمرات السابقة فان رئيس مجلس السيادة هو الذي يفتتح المؤتمر فأجابني نحن في فترة انتقال بعد الثورة وبما إني قائدها فأنا الذي سيفتتح المؤتمر . فأجبته ليس من صلاحيتي المناقشة في الموضوع وانما يحسم بالمداولة التي تجريها سيادتك مع رئيس مجلس السيادة .

وقبيل انعقاد المؤتمر اجتمع المكتب الدائم في بغداد في المدة ٢٣-٢٥ من تشرين الثاني وقد حضر وفد نقابة محامي لبنان حيث لم يكن قد حضر اجتماعات المكتب الدائم الأولى ، قرر المؤتمر الموضوعات التي ستبحثها كل نقابة والمحاضرات التي ستلقى كما قرر عدد اللجان التي تؤلف في المؤتمر وموضوعاتها وتسمية رئيس ومقرر كل لجنة . فأعطيت لنقابة العراق رئاسة لجنتين . الأولى لجنة المصطلحات القانونية برئاسة الدكتور يوسف اسماعيل والمقرر الدكتور محمد حسين الفرطوسي . والثانية لجنة القانون العام برئاسة نجيب الصائغ والمقرر عثمان خليل عثمان (مصر) كما قرر المؤتمر تعيين أمين سر عام للمؤتمر تنفيذاً لأحكام النظام الداخلي ، فتم انتخاب نجيب الصائغ نائب رئيس نقابة محامي العراق .

كان نقيب المحامين عبدالوهاب محمود قد سافر الى الصين مع عدد من المدعوين ، لذلك توليت شؤون النقابة مدة غيابه خاصة ما يتعلق بالتنظيم والترتيبات والإجراءات المقتضية لعقد المؤتمر وضمان نجاحه وذلك بمساعدة الإخوان أعضاء الهيئة الادارية .

وعندما أقترب موعد افتتاح المؤتمر من قبل عبدالكريم قاسم اجتمعت به واخبرته بان هذا المؤتمر سيضم ما يقرب من الف مثقف عربي بين محام وقاض وحقوقي كما سيكون اول خطاب لك بحضور مثل هذه المجموعة لذلك ارجو ان تهيىء الخطاب الذي ينسجم وهذه المناسبة وقد تستعين بصدّيق شنشل وزير الارشاد (الاعلام) الذي حضر جميع المؤتمرات وسمع خطب الافتتاح التي ألقاها رؤساؤها مكتوبة . فأجابني بقوله : إني لا اكتب خطبي بل أرتجلها وسيكون خطابي هكذا عند افتتاح المؤتمر . فقلت له سأترك هنا كتب مؤتمرات المحامين السابقة لتطلع عليها وعلى خطب رؤساء الدول عند افتتاحها .

افتتح المؤتمر في موعده من قبل نجيب الصائغ أمين السر العام للمؤتمر باسم

الحق والعروبة (شعار المؤتمر) . ثم دعي الزعيم عبدالكريم قاسم ليلقى خطبة الإفتتاح فكان مرتجلاً ولم يكن موفقاً كما لم يحظ برضا أغلب الوفود التي كانت متشوقة لرؤيته وسماع أول خطاب له خاصة وقد كان بعيداً عن المناسبة التي ألقي لاجلها الخطاب .

تعاقب النقباء بإلقاء خطاباتهم ثم تلاهم الأمين العام لاتحاد المحامين العرب عدنان القوتلي ، وكان آخر الخطباء أمين سر المؤتمر نجيب الصائغ حيث أعْلن في نهاية خطابه انتهاء حفلة الافتتاح .

سارت أعمال المؤتمر بانتظام حسب المنهاج المقرر وقد حصلت خلافات ومشاحنات في لجنة قضايا الوطن العربي حول بعض الموضوعات التي بحثت ، خاصة موضوع الوحدة والإتحاد حيث كان القوميون يدعون وينادون بالوحدة بينما كان المحامون العراقيون الشيوعيون منهم والديمقراطيون ينادون بالاتحاد الفيدرالي وقد حصلت بين اعضاء الفريقين بعض المصادمات الكلامية الا ان رئيس اللجنة النقيب مصطفى البرادعي مع بعض الاخوان تداركوا الموقف وعالجوه فانتهت الازمة .

كانت نقابة المحامين قد هيأت للمؤتمر عدة حفلات مع بعض الزيارات والسفرات القريبة وكانت جميعها ناجحة وقد أبدى الضيوف شكرهم وامتنانهم من النقابة لما لاقوه من عناية ورعاية وتكريم وذلك برسائلهم وبرقياتهم التي ارسلوها الى امين سر الموتمر وكنت قد نشرت نصوص هذه البرقيات والرسائل في كتابي (من اوراق نجيب الصائغ - مطبعة الاديب ١٩٩٠) .

كان من ضمن لجان المؤتمر الرابع لجنة المحاماة وكان من مهامها وضع صيغة لقانون محاماة موحد يعمل به في الاقطار العربية كافة .

وكانت نقابة دمشق قد قدّمت للمؤتمر مشروع لائحة لقانون المحاماة وقد درس من قبل اللجنة وأجّلت البت فيه الى المؤتمر الخامس على ان يدرس من قبل لجنة مؤلفة من جميع نقباء المحامين حيث يتم وضع صيغة نهائية للقانون كي يعرض على المؤتمر للمصادقة عليه ثم تكلّف كل نقابة بأن تحمل حكومتها على تشريعه .

كان نقيب محامي العراق عبدالوهاب محمود قد عين سفيراً في موسكو ، لذلك نيطت بي أمور وواجبات النقابة بصفة كوني نائبًا للنقيب .

كانت أوضاع العراق السياسية في سنة ١٩٥٩ خلال ممارستي مسؤولية النقابة قد أحدثت فجوات واسعة بين أفراد الشعب ظهر ذلك بشكل حاد بين المحامين حيث انقسموا الى قوميين وشيوعيين وكثيراً ما كانت تحصل بينهم مشاحنات واتهامات

تؤدي الى احداث مؤسفة وكنت أحاول جهدي أن أخفف من اندفاعاتهم وأعمل على التقريب بينهم ما أمكنني ذلك وما وجدت اليه سبيلا . وقد الحق بي تصرفهم هذا متاعب كثيرة أعرض فيما يلي نموذجين من هذه التصرفات :

راجعني عدد من المحامين القوميين وهم يحملون صورة كبيرة للرئيس جمال عبدالناصر طالبين موافقتي على تعليقها في غرفة المحامين .

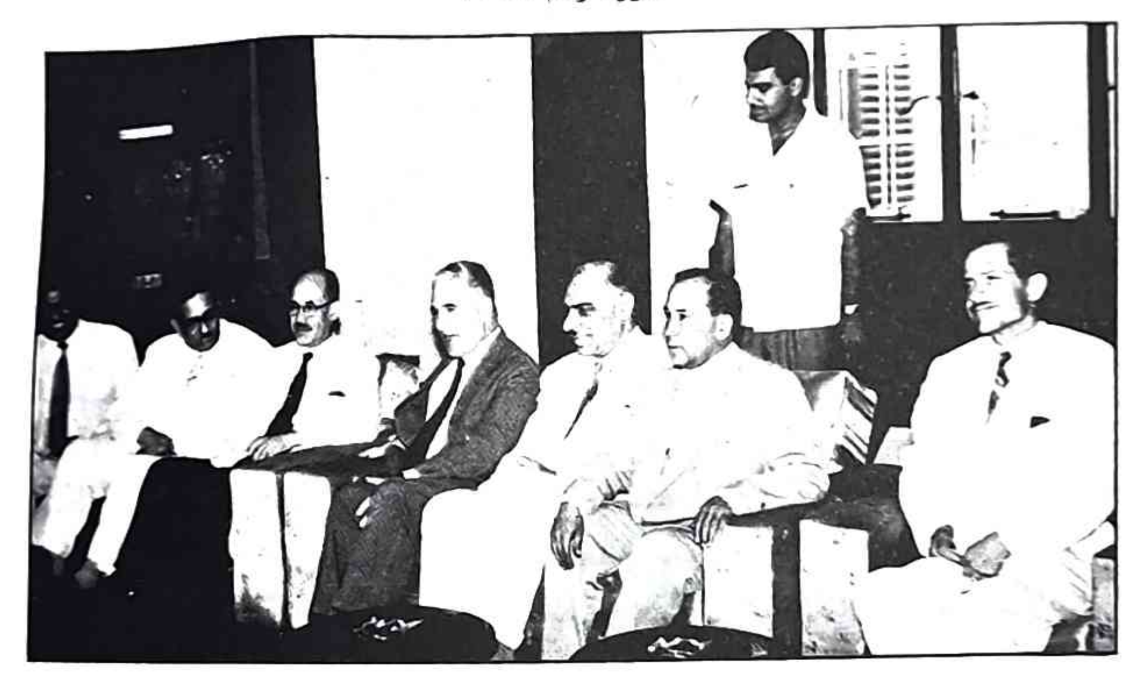
فقلت لهم يا إخوان إن نقابة المحامين وإن لم تكن دائرة من دوائر الدولة الا انها مؤسسة رسمية بموجب قانون خاص لذلك تتبع تعليمات الدولة بشأن الصور التي يجوز تعليقها في الدوائر وقد حددت بصورتي رئيس مجلس السيادة ورئيس الوزراء فقط لذلك لا يجوز تعليق صور لرؤساء دول أخرى وإن كانت عربية . بالاضافة الى أنَّ طلبكم هذا يعتبر عملاً استفزازيًا بالنسبة الى الفئة الاخرى من زملائكم ثم لو علقتم هذه الصورة في الغرفة وطلب الشيوعيون تعليق صورة خروشوف بجانبها باعتباره رئيس دولة صديقة فما يكون موقف النقابة من هذا الطلب بعد ان وافقت على تعليق صورة لرئيس دولة اخرى . لذلك أرجو صرف النظر عن طلبكم وإني سأحتفظ بهذه الصورة في غـــرفة النقيب وبجانب المنضدة كهدية منكم للنقابة وانتهى الموضوع بسلام .

أما الحادث الثاني فيتلخص في أن عدداً من المحامين الشيوعيين قد قدموا لي مذكرة فحواها أن المحامي (ر.ع) قد ظهر اسمه في قوائم بهجة العطية (مدير الأمن العام) بأنه من عملائه وأن القوائم موجودة عند الزعيم لذلك يطلبون شطب اسمه من سجل المحامين . فقلت لهم إن الموضوع لا يتم بهذه السرعة والبساطة لذلك سوف أرفق طلبكم هذا بكتاب من النقابة الى الزعيم نطلب فيه إعلام النقابة فيما إذا كان اسم هذا المحامي مسجلاً عميلاً في جداول بهجة العطية وإذا وجد في هذه الجداول اسماء محامين آخرين إعلامنا بهم حتى تتخذ النقابة الاجراءات المقتضية حفاظًا على سمعتها .

وقد ورد الجواب من دائرة سكرتارية الزعيم خلاصته أن الزعيم لا يرى ما يستوجب الخوض في هذا الموضوع . فاعتبر الامر منتهياً في الوقت الحاضر .

تلقيت دعوة من الأمين العام لاتحاد المحامين العرب للحضور الى بيروت بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٢ للمشاركة في اجتماع يعقده نقباء المحامين لدراسة مشروع قانون المحاماة ووضع الصيغة النهائية له كي يعرض على المؤتمر القادم للمصادقة عليه .

صورة رقم (٢٧)



اجتماع اعضاء المكتب الدائم مع مجلس السيادة

صورة رقم (٢٨)



اجتماع المكتب الدائم مع عبد الكريم قاسم

صورة رقم (٢٩)



نقيب المحامين عبدالوهاب محمود وهو يضع شارة المؤتمر الذهبية على صدر عبدالكريم قاسم

صورة رقم (٣٠)



عبدالكريم قاسم يتقدم لالقاء خطاب الافتتاح

صورة رقم (٣١)



عبدالكريم قاسم يحيي اعضاء المؤتمر في طريقه لالقاء خطاب الافتتاح ويظهر نقباء بيروت وطرابلس وحلب ونائب رئيس نقابة العراق

صورة رقم (٣٢)



عبدالكريم قاسم في مدخل وزارة الدفاع يعتذر لاعضاء المكتب الدائم عن تصرف الضابط المسؤول باصراره على تفتيش الاعضاء قبل دخولهم الوزارة ، وقد اخذ معهم هذه الصورة التذكارية .

صورة رقم (٣٢) مكرر



عبدالكريم قاسم يلقي خطبة افتتاح المؤتمر

صورة رقم (٣٣)



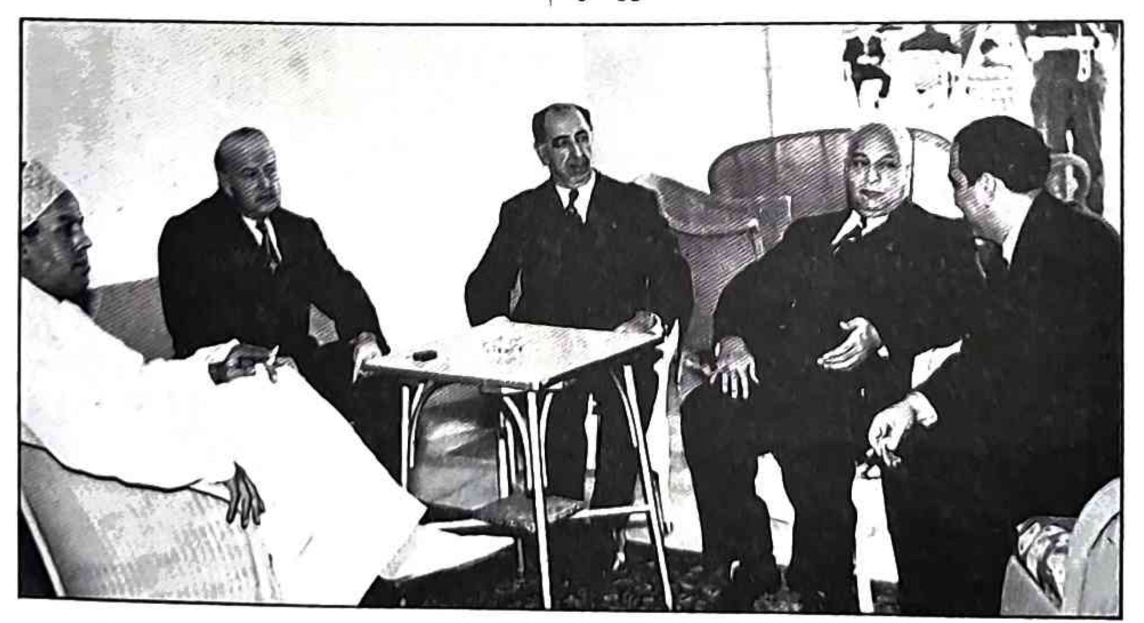
عبدالكريم قاسم يلقي كلمة في اعضاء المكتب الدائم وقد حضروا في مكتبه بوزارة الدفاع

صورة رقم (٣٤)



صورة تذكارية مع عبدالكريم قاسم عن المؤتمر وقد ظهر فيها من اليمين صديق شنشل ، عبدالكريم قاسم ، النقيب عبدالوهاب محمود ، نجيب الصائغ ، حسين جميل

صورة رقم (٣٥)



في احدى حفلات المؤتمر وقد ظهر من اليمين : نجيب الصائغ ، مصطفى علي وزير العدل ، محمد حديد وزير المالية ، عبدالجبار الجومرد وزير الخارجية

صورة رقم (٣٦)



نقيب المحامين عبدالوهاب محمود ونائبه نجيب الصائغ يبحثان مع اعضاء مجلس السيادة موضوع المؤتمر .

صورة رقم (٣٧)



احدى الحفلات التي اقيمت لأعضاء المكتب الدائم وقد ظهر فيها الشيخ محمد رضا الشبيبي وعبدالكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي

سافرت الى بيروت في الموعد المعين وحضرت اجتماعات النقباء وتمت دراسة أغلب مواد القانون وجرت التعديلات المتفق عليها وقد استمرت الاجتماعات مدة خمسة أيام أنجز خلالها أغلب مواد القانون على أن تتم دراسة باقي المواد في اجتماع يعقد في دمشق يعين الأمين العام موعده .

لقد كرمت نقابة بيروت ضيوفها بإقامة عدة حفلات وسفرات مع زيارات لكبار المسؤولين .

عدت الى بغداد فقدمت للنقابة تقريراً مفصلاً بما تم في هذه الاجتماعات . وقد كلفت زكي جميل حافظ عضو الهيئة الادارية بحضور الاجتماعات التي عقدت في دمشق نيابة عني .

ورغم هذه الجهود والاجتماعات المتعددة بمختلف المستويات لم يتم إصدار قانون محاماة موحد حتى الآن .

صورة رقم (٣٨) يظهر في الصف الامامي نقباء طرابلس ودمشق ونائب نقيب العراق والامين العام لاتحاد المحامين ونقيب بيروت ومصر وحلب وبقية اعضاء المكتب الدائم .

صورة رقم (٣٩) احد الاجتماعات في نقابة محامبي ببروت

صورة رقم (٤٠)

زيارة النقباء لرئيس جمهورية لبنان فؤاد شهاب

صورة رقم (٤١) زيارة النقباء للبطريرك المعوشي (بطريرك الموارنة)

المؤتمر الخامس
لاتحاد المحامين العرب

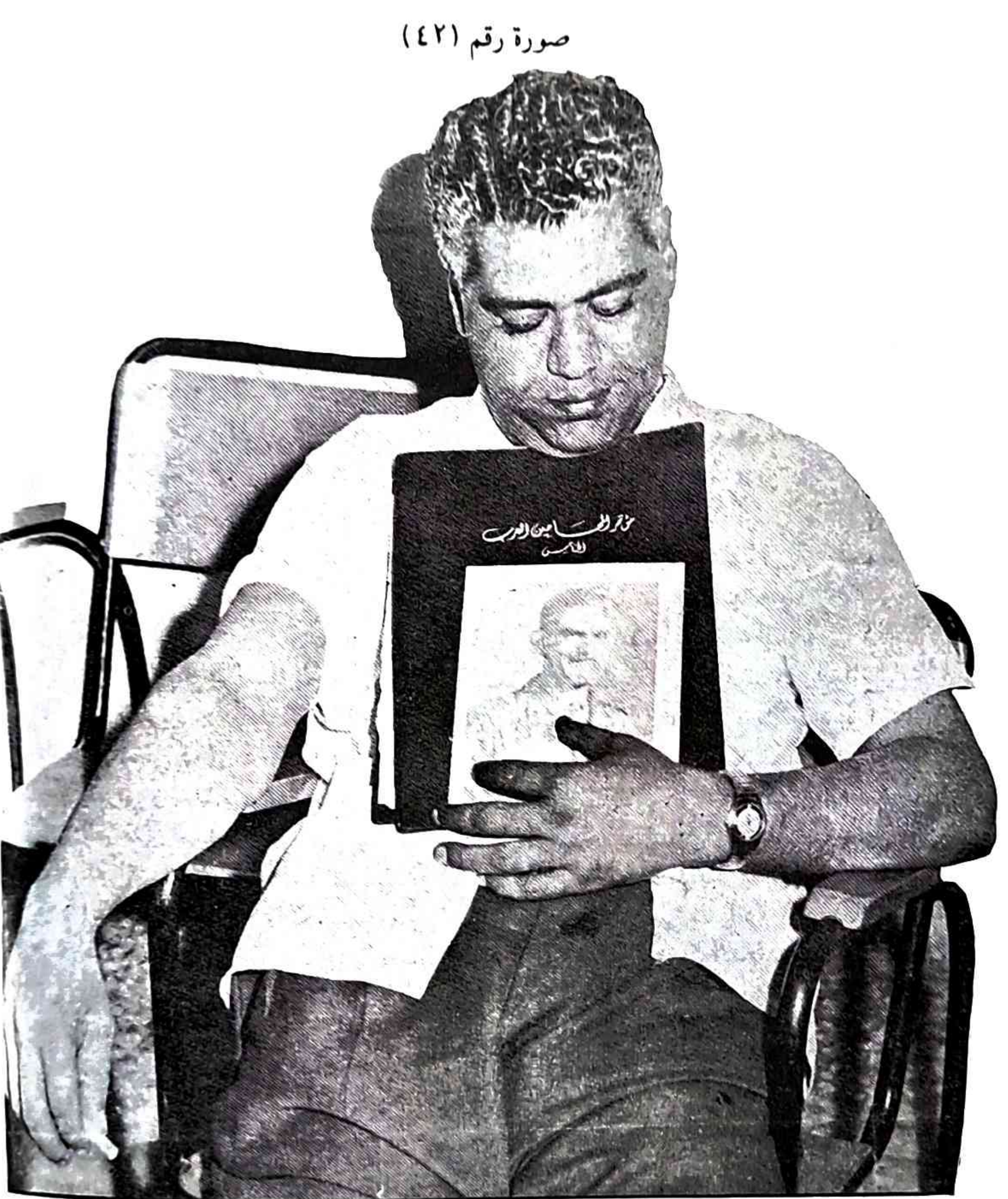
انعقد المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين في بيروت بناء على طلب نقابتها في المدة من ١ ـ ٥ ايلول سنة ١٩٥٩ .

كنت في هذه المدة أشغل وظيفة سفير الجمهورية العراقية في لبنان . وقد اشتركت نقابة محامي العراق في هذا المؤتمر بعدد يزيد على مئة محام منهم القوميون برئاسة النقيب عبد الرزاق شبيب ومنهم الشيوعيون والديمقراطيون برئاسة عزيز شريف .

كانت الخلافات بين الفئتين واضحة منذ وصولهم ببيروت فكان الشيوعيون يستفزون المحامين القوميين من عراقيين ومن نقابات أخرى باستمرار الهتاف بحياة عبد الكريم قاسم والمهداوي وكان القوميون يجيبونهم بالطعن بهما ووصفهما بالشيوعية والشعوبية المعادية للقومية العربية كما كانوا يوسعون المهداوي ، الذي كان مكروهًا من قبل الجميع ، قذفًا وشتمًا وقد أدت هذه التصرفات الى المناوشات بين الطرفين وتبادل الشتائم وحتى المناوشات تحولت الى الاشتباك بالأيدي مما أدى الى تدخل قوى الامن اللبناني ، وكان هذا الموقف يتكرر في اجتماعات لجنة الوطن العربي وقد نسبت عرقلة أعمال لجان المؤتمر الى تصرفات الوفد العراقي وقد استغلت الصحف المعادية للعراق تصرفات المحامين الشيوعيين للطعن والتشهير بالجمهورية العراقية معتبرة إياهم الممثلين لها دون غيرهم . كنت أتصل بالفريقين راجيًا إيقاف التهجمات والخلافات بينهم وتأجيل ذلك لحين عودتهم الى العراق . وان تصرفاتهم هذه أدت الى الاساءة للجمهورية العراقية حيث اخذت الصحف المعادية تستغل هذه التصرفات للطعن والتشهير بالجمهورية العراقية وقادتها وخاصة الزعيم عبد الكريم قاسم كما تعزو عرقلة اعمال المؤتمر الى وفد العراق الا انهم استمروا على مواقفهم هذه حتى نهاية المؤتمر .

كانت نقابة بيروت قد أعدت منهاجًا واسعًا لتكريم أعضاء المؤتمر من حفلات وزيارات للرسميين وسفرات للمناطق السياحية الجميلة . وكانت في أغلب هذه اللقاءات تحصل مناوشات كلامية بين فئتي محامي العراق مع من ينضم اليهم من محامي النقابات الأخرى وتنتهي بسلام بعد تدخل النقباء .

صورة رقم (٤٢)



المحامي العراقي عبد الهادي شليلة وقد علق على صدره صورة كبيرة لعبد الكريم قاسم استفزازاً وتحدياً لشعور المحامين القوميين وقد ادى ذلك الى التصادم بين الفئتين .


المعركة مستمرة.. والاغلبية وقفت تتفرج.. وتنصت
الى اغرب مساجلة .. في اغرب قاعة للدفاع !!

صورة رقم (٤٣)



صورة رقم (٤٤) تمثل هذه الصورة احدى الاشتباكات التي وقعت اثناء اجتماع لجنة قضايا الوطن العربي بين المحامين العراقيين والمحامين القوميين من مصريين وسوريين .

تعييني سفيراً في لبنان

في منتصف شهر شباط من سنة ١٩٥٩ طلب هاشم جواد وزير الخارجية الاجتماع به في ديوان الوزارة ولما حضرت في الموعد المعين قال لي هاشم : كنت اتداول مع الزعيم حول تعيين سفير للعراق في لبنان فاقترحت عليه اسمك فسحب الزعيم ورقة من مكتبه وأطلعني عليها فوجدت أنه قد دوّن اسمك لسفارة لبنان . لذلك طلب اليَّ الموافقة على هذا التعيين لكي تبدأ الوزارة باتخاذ الاجراءات المقتضية لذلك فأجبته لقد فوجئت الآن بهذا الموضوع الذي لم اكن مسبوقًا به لذلك لا أستطيع إعطاء الجواب الآن واستمهلكم لمدة ثلاثة أيام حتى أستطيع خلالها درس الموضوع من جوانبه العديدة فتم تعيين موعد لاجتماعنا ثانية ولما اجتمعنا بعد ذلك قلت له : يصعب عليَّ قبول الوظيفة للأسباب العديدة التالية :

١- إني أمارس المحاماة منذ ما يقرب من العشرين سنة في مكتبي ولدي التزامات ومسؤوليات مادية وأدبية تجاه الموكلين فليس من السهل ولا من الأصول المرعية أن أغلق مكتبي وأتنصل من مسؤولياتي وواجباتي كوكيل عنهم في قضاياهم غير المحسومة بعدُ .

٢ - كنت في الشهر الماضي في بيروت لحضور اجتماعات نقباء المحامين حول وضع قانون محاماة موحد وقد لاحظت الهجوم العنيف من مختلف الصحف اللبنانية على الجمهورية العراقية وقادتها خاصة ضد عبدالكريم قاسم باعتبار أنه يدعم الحزب الشيوعي ويؤيد تصرفاته ويفسح له المجال لملاحقة القوميين ومقاومتهم ولم أجد صحيفة واحدة تقف بجانب العراق وتدافع عنه وترد على الافتراءات والشتائم التي تكال للمسؤولين ، لذلك أعتقد ان ممثل العراق في لبنان في هذه الظروف يصبح بموقف محرج وصعب للغاية تجاه هذا التيار المغذّى من جهات معروفة ضد العراق وزعيمه .

٣ - ان ذهابي الى لبنان قد يؤدي بأولادي الثلاثة الى ضياع سنة من دراستهم نتيجة انتقالهم من مدارسهم في بغداد الى مدارس لبنان بسبب اختلاف المناهج والموضوعات .

٤ - أكملت قبل أقل من شهر بناء داري في المنصور بعد تعب يزيد على سنتين وقد انتقلت اليها مؤخراً وما نزال نكمل بعض نواقصها .

٥ - إني لا أعرف حتى الآن حقيقة اتجاه عبد الكريم قاسم السياسي هل هو شيوعي كما يدعي أعداء العراق أم ديمقراطي أم انه نصير سلام أم قومي أم غير ذلك وأعتقد حتى أنت وزير خارجيته لا تعرف ذلك . فكيف أستطيع التصرف مع الصحافة حول حقيقة اتجاه الزعيم وسياسته وكيف اتمكن من دحض افتراءات الصحف المعادية إن لم يكن لديّ دليل مقنع .

٦ - إني أشغل في الوقت الحاضر وكالة رئاسة نقابة المحامين وقد تمكنت من الحصول على ثقة واطمئنان المحامين الشيوعيين والقوميين وبهذه الثقة تمكنت من معالجة العديد من المشكلات والاستفزازات التي تحصل بينهم باستمرار . كما لم تحدث طيلة مدة عملي وكيلاً للنقيب أية تصرفات مزعجة للسلطة من قبل المحامين .

لذلك أعتقد أنّ بقائي في هذا االمركز ما دمت حاصلاً على ثقة المحامين فيه خدمة للجمهورية أكثر من إشغالي السفارة في بيروت .

٧ - إني منذ عشرين سنة أمارس عملي كمحام ونائب معارض في أربعة مجالس نيابية غير مقيد إلاّ بما يوحي إلي به ضميري وعقيدتي الوطنية لذلك يصعب عليّ الآن أن أرتبط بقيود الوظيفة مهما تكن درجتها وأن أكون ملزمًا بتنفيذ أوامر وتعليمات وتصرفات أتلقاها من الوزارة حتى ولو كانت تتعارض وعقيدتي وأسلوب ممارسة عملي السياسي .

أجابني هاشم جواد قائلاً : مع قناعتي بوجاهة بعض الأسباب التي ذكرتها فلا ينبغي ان تحول دون قبولك الوظيفة حيث ان سفارة بيروت بالنسبة للجمهورية العراقية تعتبر من اهم المراكز الدبلوماسية في الوقت الحاضر نظراً لوضع لبنان الذي اتخذته الاستخبارات العالمية مركزاً لنشاطها في منطقة الشرق الاوسط وخاصة طموحاتها في البلاد العربية ومن حسن المصادفة أن يكون الزعيم قد رشحك لإشغال هذا المنصب إذ أن مبعث هذا الاختيار من كلينا هو الثقة بك والوثوق من كفايتك وقابلياتك .

ولما لم اجد مندوحة من ذلك وافقت على قبول الوظيفة فأخذت وزارة الخارجية تنجز المعاملات المقتضية لذلك كما بادرت بتصفية أعمال مكتبي والتفاهم مع الموكلين حول إناطة قضاياهم غير المحسومة ـ وبموافقتهم ـ بأصدقائي من المحامين الذي تولوا تعقيبها وتصفيتها وكان من بينهم المحامي صفاء حسن رضا .

قبل سفري اجتمعت بعبد الكريم قاسم عدة اجتماعات بناء على طلبه كان أحدها للمداولة في موضوع الصحافة اللبنانية وموقفها من العراق وضرورة الاتفاق مع صحيفة او أكثر لتكون بجانب العراق وأن ندفع لها كما هو متعارف عليه في الصحافة اللبنانية فأجبته إني لا اؤيد هذا الاتجاه ولا أقدم على الدفع وأتحمل مسؤولية ذلك في المستقبل ويمكن إناطة هذا الموضوع بالملحق الصحفي الذي سيعين في بيروت . وفي رأيي أن الحكومة إذا سمحت بالأصطياف في لبنان هذه السنة واشترت حاصلاته الزراعية والصناعية تصبح أغلبية الشعب اللبناني مؤيدة للعراق .

وفي اجتماع آخر مع الزعيم بحثنا موضوع ملاك السفارة في بيروت فقال لي الزعيم : إن اغلب الموظفين من جماعة العهد الملكي ويمتون بصلة القربى للمسؤولين فيهم الجمالي والداغستاني والخناق والملحق العسكري غانم اسماعيل لذلك لا بد من الاستعاضة عنهم بموظفين مؤيدين للعهد الجمهوري . فقلت له : إن الموظفين الذين ذكرتهم يمارسون العمل الدبلوماسي منذ اكثر من عشرين سنة وقد أصبحت لديهم خبرة واختصاص في عملهم فنقلهم او الأستغناء عنهم الآن وتعيين موظفين حديثي العهد عوضهم أعتقد أن أعمال السفارة تصبح مضطربة خاصة وإني أيضًا حديث العهد بعملي الدبلوماسي لذلك أقترح الإبقاء على هؤلاء الموظفين لحين وصولي بيروت وبعد أن أختبر أحوالهم ومواقفهم خلال مدة شهر أو أكثر اكتب اليكم حول انطباعي عنهم فيما إذا كانوا مؤيدين ومخلصين للعهد الجمهوري ومتجاوبين مع تعليمات الوزارة ومعي أم لا وعلى ضوء ذلك تتخذون القرار الذي ترونه مناسبًا هذا مع العلم بأني متفق مع وزير الخارجية بأن لا يتم تعيين موظف جديد في بيروت قبل أخذ موافقتي . فوافق عبد الكريم على هذا الاقتراح .

وصلت بيروت يوم ١٩٥٩/٤/١٧ وبعد تقديم أوراق اعتمادي الى رئيس الجمهورية وفق المراسيم المعتادة باشرت ممارسة مهام عملي وقد اتضح لي خلال مدة تقرب من الشهرين أن موظفي السفارة وخاصة الذين ذكرهم الزعيم بأسمائهم ـ جادون ومخلصون في عملهم في خدمة الجمهورية ومطيعون ومنفذون لأوامر وتعليمات وزارة

الخارجية ومنسجمون معي في أسلوب العمل بحيث لم أجد ما يبرر نقل أو فصل أي منهم خاصة وان بقاءهم في وظائفهم في الوقت الحاضر مفيد لكي أستعين بهم على ممارسة واجبات وظيفتي من جهة وأستفيد من خبرتهم في العمل ووقوفهم على أوضاع لبنان وظروفه واتجاهات شخصياته والمسؤولين فيها وموقفهم من الجمهورية العراقية . لذلك رفعت تقريراً حسب الاتفاق ذكرت فيه بالتفصيل وجهة نظري هذه حول الموظفين طالبًا ابقاءهم في مراكزهم في الوقت الحاضر فأيدني الزعيم وأبقى الموظفين في عملهم .

كانت تربطني بهاشم جواد صداقة قديمة ولم اكن قد أطلعت على تصرفاته التي ظهرت اثناء توليه منصب وزير الخارجية مثال ذلك كان المعروف عنه عند جميع موظفي الوزارة بأنه يعمد في كل مؤسسة في الخارج الى اختيار احد موظفيها ليكون رقيبًا على جميع موظفي المؤسسة ويزوده باستمرار بتقارير عنهم وعن تصرفاتهم الرسمية والشخصية ، منها الصحيح ومنها الملفق بدافع الغرض وإنَّ الوزير يعَّول على مثل هذه التقارير من غير تحقيق أو تدقيق مع العلم بأنَّ الموظف الذي يرتضي ممارسة مثل هذا العمل لا بد أن يكون مستواه الأخلاقي واطيًا .

كما إنه اتصف بالحقد بحيث إذا أقدم أحد الموظفين على تصرف يخالف رغبته أو يتصور بأن ذلك يتضمن نقداً له أو إساءة اليه يصبح حاقداً على ذلك الموظف رغم اعتذاره فيمتنع عن ترقيته ويستمر في ملاحقته ويعمل على نقله الى مؤسسة في منطقة من اسوأ المناطق كأن تكون في افريقيا مثلاً .

لقد صب هاشم حقده على السائق الفلسطيني في ممثلية هيئه الأمم المتحدة في بيروت التي يرأسها وأخذ يلاحقه في كل تصرفاته ويعمل على فصله رغم التوسطات لحمله على العدول عن ذلك مما حمل السائق المذكور على اغتياله في مقر عمله .

وعكس ذلك فهو يتأثر بالصداقة والقرابة بحيث يعمل على تحقيق مطالبهم ونقلهم الى الأماكن التي يرغبون فيها كما يغض النظر عن مخالفاتهم وسوء تصرفاتهم . هذه نماذج لبعض ما يتصف به أثناء عمله وزيراً للخارجية على الرغم من ثقافته وذكائه وتجاربه العديدة في العمل الدبلوماسي .

لقد حصل خلاف بين هاشم جواد وبيني منذ السنة الثانية من عملي في بيروت وأستطيع ذكر بعض الاسباب التي ادت الى انزعاجه وخلافه معي .

مثال ذلك ، كان هاشم جواد قد وصل الى بيروت مع الوفد المرافق في طريقه الى نيويورك في سنة ١٩٥٩ وكنت مع موظفي السفارة في استقباله في المطار فاستغربنا من وجود عدد من الصحفيين المعروفين بارتباطاتهم بسفارات أجنبية مع عدد من

رجال أحزاب ومنظمات مشبوهة ، جاؤا لاستقبال الوزير في حين ان سفارتنا كانت قد قاطعت هذه الصحف والأشخاص لموقفهم السلبي من العراق ولارتباطاتهم المشبوهة .

بعد وصول الوفد القى الوزير كلمة مناسبة ثم أخذ يجيب عن أسئلة الصحفيين الذين كانوا يدعونه بالدكتور هاشم . وكان بجانبي صحفي من المغتربين يدوّن ملاحظاته عن الوزير واجاباته على الصحفيين فسألني من اية جامعة حصل الوزير على شهادة الدكتوراه وبأيّ تاريخ وايّ اختصاص لأجل أن يدوّن جوابي في مفكرته فأجبته إن الوزير لم يحصل على شهادة الدكتوراه وان نعته بلقب الدكتور من قبل الصحفيين إما مجاملة له او جهل منهم وكان يقف بجانبي أحد اعضاء الوفد الذي نقل فيما بعد حديثي مع الصحفي الى الوزير هاشم ويظهر أن ذلك أزعجه واعتبر الموضوع مسًا به فغضب عليّ في حين كان عليه أن يبدي سروره من تصحيح وضع خاطئ لان في اعتقادي ان موافقة اي شخص على نعته بصفة او رتبة لا يمتلكها تضعف شخصيته وتحط من قيمته .

حادث آخر : شارك العراق في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في شتورا بلبنان في بارك أوتيل سنة ١٩٦٠ . وقد اتخذ الوفد العراقي هذا الفندق مقراً لأعماله واجتماعاته . وعند ذهابي الى الفندق قبل افتتاح المؤتمر وجدت أن الوفد العراقي قد وضع منضدة واسعة في مدخل الفندق وقد كدّس فوقها صوراً للزعيم عبد الكريم مع العديد من خطبه وكذلك صور المهداوي واعضاء محكمته مع مجموعة من صور الزعيم المكبرة لغرض توزيعها في حين لم يقدم أيّ من الوفود على مثل هذا التصرف . علمًا بأن صور الزعيم عبد الكريم لم تكن مرغوبة من قبل القوميين اللبنانين والوفود المشاركة في المؤتمر . والذي قام بهذا الإجراء هو الموظف عبد الله الخياط مسؤول الاعلام في الوفد .

اخبرت هاشم جواد بأن هذا التصرف يسبب دعاية معكوسة للعراق وقد تستغلها الصحف المعادية للتشهير بالزعيم كما اعتقد أن من النادر أن يقدم أحد على تقبل صور الزعيم . وطلبت منه أنْ يصدر امراً بالغاء المنضدة وما عليها فلاحظت أنّ هاشم جواد قد انزعج من طلبي هذا لأنه كان مؤيداً للموضوع ومع ذلك أمر عبد الله خياط برفع المنضدة .

وهذا موضوع آخر أزعج هاشم جواد وحقد علي بسببه . كان الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني في بيروت قد تبنى مشروع إنشاء مؤسسة يطلق عليها : « بيت إسعاد الطفولة » تهدف الى جمع الأطفال الفلسطينيين المشردين والمرضى الذين استشهد آباؤهم لاسكانهم ورعايتهم وقررت إنشاء دار لإوائهم .



صورة رقم (٤٥) الجالسون من اليمين : فاضل سلمان ، سامي الصقار ، قاسم حسن ، هاشم جواد ، نجيب الصائغ . اما الواقفون فهم : من اليسار صبيح الغانقي ، عبدالحسين الجمالي ، عماد العمري ، عبدالقادر القادري ، احمد قطان ، محمد علي ذنون ، موسى اسد كريم .

لذلك أقامت حفلة خيرية لجمع التبرعات لهذا الغرض تحت رعاية رئيس الجمهورية ودعت اليها المسؤولين والسفراء العرب وعدداً من المعنيين بالقضية الفلسطينية وقد تبرع كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسفير العربية المتحدة بمبلغ ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية وبقية السفراء بأقل من هذا المبلغ فأعلنت تبرع الجمهورية العراقية بانشاء جناح خاص في هذا المشروع الانساني يطلق عليه جناح الجمهورية العراقية ، استقبل الحاضرون هذا التبرع بالتصفيق الحاد وجاء عدد منهم لتهنئتي . وفي اليوم الثاني أشادت أغلب الصحف بموقف العراق وتبرعه السخي متمنية على بقية الاقطار العربية أن تحذو حذوه .

أرسلت تقريراً مسهبًا الى وزارة الخارجية ذكرت فيه أثر هذا التبرع في الأوساط الفلسطينية والصحافة اللبنانية على الجمهورية العراقية وأوضحت أنّ بأمكان الوزارة أن تخصص مبلغًا يتراوح بين ٥٠٠٠ او ١٠٠٠٠ دينار لأني بتبرعي لم أحدد المبلغ وطلبت عرض التقرير على الزعيم عبد الكريم فوردنا جواب الخارجية متضمنًا أنّ إقدامي على التبرع من غير أخذ موافقة الوزارة مخالف للتعليمات لذلك ترفض صرف أي مبلغ وتطلب الغاء التبرع غير مهتمة بأثر هذا التصرف ورد الفعل السيئ على الجمهورية العراقية وسفارتها في بيروت وأرسلت نسخة من كتابها هذا مع تقريري الى الزعيم وفي اليوم الثاني وردتنا برقية من وزارة الخارجية تتضمن تأييد الزعيم للتبرع الذي قمنا به وأمر بأن يكون المبلغ ١٠٠٠٠ دينار والايعاز الى وزارة الخارجية بابلاغ سفارتنا بذلك برقيًا قبل أن نقدم على تنفيذ قرارها ، وإلغاء كتابها المتضمن رفض التبرع واتخاذ ما يلزم لتحويل المبلغ ، لقد أزعج تصرف الزعيم هذا هاشم جواد كثيراً اذ اعتبر انه قد رجح كفتي عليه وهذا أمر يهمه جداً .

كان لهاشم جواد اهتمام خاص بلبنان عن طريق سفارة بيروت حيث كانت له اتصالات بأشخاص وأحزاب وصحف إما معادية لسياسة العراق او ذات صلة او علاقة بجهات أجنبية ، وكان يرسل بالبريد السياسي رسائل مختومة يطلب منا تسليمها الى المرسل اليه ، منها رسائل الى رئيس الحزب القومي السوري (*) او الى اشخاص وصحف مشكوك في ميولها واتصالاتها وكانت سفارتنا قد قاطعتهم لهذا السبب . وكانوا بدورهم يسلمون السفارة رسائل جوابية مختومة معنونة الى وزير الخارجية لترسلها بالبريد السياسي حسب الاتفاق الذي تم مع الوزير من غير ان يحصل لي علم او اطلاع على موضوع او محتويات هذه الرسائل .

(*) جورج عبد المسيح

ان مثل هذا التصرف مخالف للاصول المتبعة اذ قد يفسر بفقدان الثقة بين الوزير والسفير .

لقد ثبت لهاشم جواد بأني لا أنسجم معه في تحقيق طموحاته في لبنان عن طريق سفارتنا لذلك عزم على اقناع الزعيم بالموافقة على نقلي من لبنان . وللغرض نفسه وكمقدمة وتمهيد لذلك عيّن نسيبه عبد الله الخياط بوظيفة ملحق صحفي في سفارة لبنان من غير ان يأخذ موافقتي حسب الاتفاق الذي تم بيننا ، وقد زوده بصلاحيات واسعة بحيث استأجر مكتبًا مستقلاً من غير ان يتصل بي او بالسفارة . وأخذ يمارس عمله بمعزل عن السفارة وقد علمنا أن العديد من الاشخاص والصحفيين المشبوهين والمعادين للعراق والذين كانت السفارة قد قاطعتهم اخذوا يترددون على دائرته باستمرار إضافة الى أنه كان يرسل التقارير الصحفية الى بغداد من غير أن يزود السفارة بنسخ منها . تجاه هذا التصرف الشاذ والمخالف للتعليمات والأوامر الوزارية كتبت رسالة شخصية الى هاشم جواد شرحت له فيها تصرفاته هذه وطلبت منه نقله من بيروت الا اني تسلمت برقية من الخارجية تتضمن نقلي الى المركز في بغداد وأن أطلب من وزير خارجية لبنان الموافقة على تعيين ناصر الحاني بدلاً مني سفيراً في لبنان ، وقد قمت بذلك فعلاً .

وبتعيين ناصر الحاني أقرب اصدقاء هاشم جواد والذي يحمل نفس اتجاهاته السياسية سفيراً في لبنان أصبح وضع السفارة في بيروت منسجمًا وتوجيهات الوزير بلا معارض او معترض وأصبح المثلث المكون من الوزير والسفير والملحق الصحفي واثقًا من تحقيق ما يهدفون اليه من مخططات . غير انه ومع الاسف من المصادفات السيئة أن يتم غياب كل من الثلاثة بشكل مؤلم فقد اعدم عبدالله الخياط بتهمة الجاسوسية واغتيل ناصر الحاني من قبل مجرم لم يعثر عليه حتى الآن . وقتل هاشم جواد في مقر دائرته (ممثلية هيئة الامم المتحدة في لبنان) برصاصة أطلقها عليه مستخدم يعمل في الدائرة نفسها .

عندما تناقلت الصحف خبر نقلي أبدى الجميع أسفهم على ذلك . وأخذت تنهال عليّ حفلات التوديع من مسؤولين وسفراء وأهلين . كما أقامت وزارة الخارجية حفلة في ديوانها قلدني أثناءها الوزير فيليب تقلا وسام وشاح الأرز الأكبر الممنوح لي من

قبل رئيس الجمهورية الذي يعتبر من اعلى درجات الاوسمة المدنية . وبعد أن اكملت زياراتي التقليدية وقبل مغادرتي لبنان قدم لي عميد السلك الخارجي سفير البابا هدية جميع السفراء وهي علبة فضية موقعة من قبلهم جميعًا للذكرى .

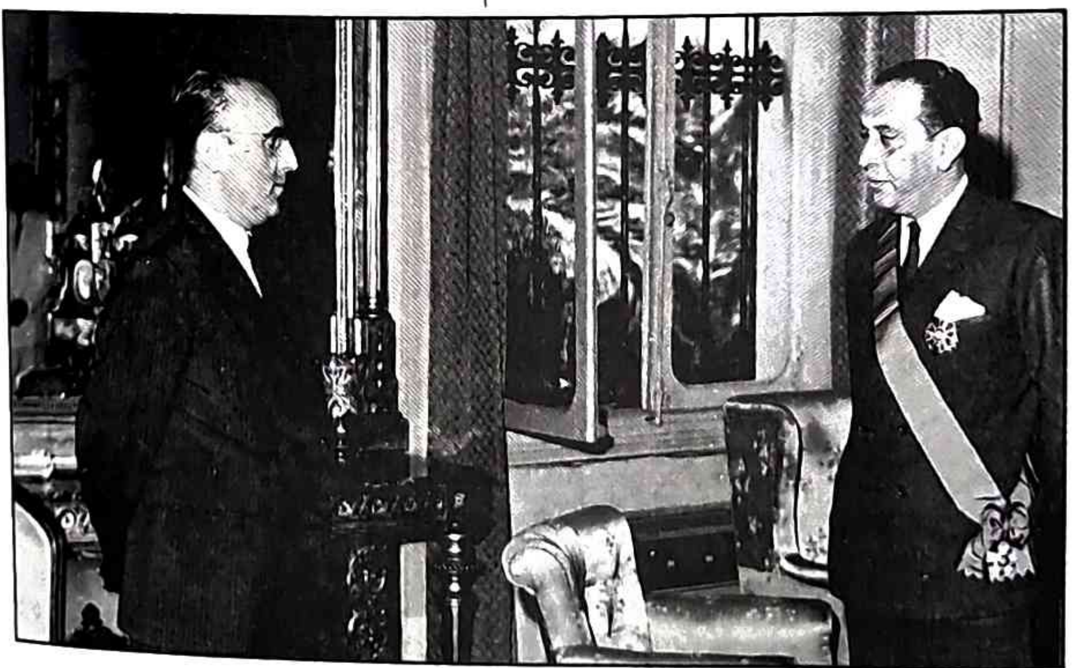
ولأجل الوقوف على وضع سفارتنا في بيروت لابد لي ان أذكر الحفلات التي كنا نقيمها بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز او غيرها من المناسبات حيث كان يحضرها رئيس الوزراء والوزراء الحاليون والسابقون وكذلك رئيس مجلس النواب والنواب والسفراء ورجال الدين والقادة العسكريون ورجال الاحزاب والمال والمجتمع وهذا يدل على المركز المرموق الذي وصلت اليه سفارتنا في لبنان .

صورة رقم (٤٦)



وزير خارجية لبنان وهو يقلدني وسام الأرز الأكبر

صورة رقم (٤٧)



وزير الخارجية يلقي كلمة بمناسبة تقليدي الوسام



صورة رقم (٤٨)

صورة المؤلف حاملاً الوسام في احدى الحفلات الرسمية في لبنان

صورة رقم (٤٩)

صورة البراءة التي تمنح مع الوسام



الجمهورية اللبنانية

وسام الأرز الوطني

ان رئيس الجمهورية اللبنانية

بمقتضى المرسوم رقم ٢٥٨٧ المؤرخ في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦١

السيد نجيب الصايغ

حامل الوشاح الأكبر من وسام الأرز الوطني

فيحق له ابتداءً من تاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٦١ أن يتقلد هذا الوسام
وأن يتمتع بجميع الحقوق ومراسم التكريم والامتيازات التابعة له.

بيروت في ٢٣ / ١٠ / ١٩٦١
صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء

تعييني وزيراً مفوضاً
غير مقيم في اليونان

كان قد تمّ الاتفاق بين الحكومتين العراقية واليونانية على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما أول مرة على مستوى الوزراء المفوضين وتعييني وزيراً مفوضاً غير مقيم إضافة الى وظيفتي في لبنان ، وقد تم الاتفاق مع سفير اليونان في لبنان على مواعيد السفر والزيارات الرسمية التي يجب عليّ القيام بها وموعد تقديم أوراق إعتمادي للملك پول .

غادرت بيروت وبرفقتي سكرتير السفارة عماد العمري الى أثينا في الموعد المتفق عليه وكان باستقبالنا في المطار سفير لبنان في اليونان السيد فريد حبيب مع مدير التشريفات في وزارة الخارجية .

اعلمتني وزارة الخارجية بأن البلاط الملكي قد عين يوم ١٩٦١/٣/٢٨ موعداً لتقديم أوراق اعتمادي وقد تم ذلك حسب المراسيم والتقاليد المرعية في اليونان والتي كنت قد تداولت بشأنها مع مدير التشريفات في البلاط الملكي . وبعد أنْ قمت بالزيارات الرسمية التي يفرضها البروتوكول للمسؤولين اليونانيين وللسفراء العاملين في اليونان عدت الى بيروت .

(ان تفاصيل عملية تقديم أوراق الاعتماد وخطابي أمام الملك والاجراءات والمراسيم التي سبقت ولحقت ذلك قد ذكرتها في ص ٢٤٢ من كتابي «من اوراق نجيب الصائغ») .

صورة رقم (٥٠)



في البلاط الملكي اليوناني لتقديم اوراق اعتمادي للملك بول وكان برفقتي رئيس التشريفات في البلاط اليوناني والسكرتير عماد العمري

تعييني رئيسًا لوفد عراقي
لحضور مراسيم استقلال جزيرة قبرص

أبلغتني وزارة الخارجية بقرارها القاضي بتعييني رئيسًا لوفد عراقي يذهب الى قبرص لحضور مراسيم استقلالها الذي يتم في منتصف ليلة ١٦/٨/١٩٦٠ وتقديم التهنئة الى الرئيس مكاريوس ونائبه كجك .

وصل الوفد الى بيروت يوم ١٤/٨/١٩٦٠ وفي يوم ١٥/٨/ غادرنا بيروت متجهين الى قبرص فقمنا بزيارة كل من مكاريوس ونائبه كجك وكان حديثي معهما يدور حول طلب البلاد العربية امتناع قبرص بعد استقلالها من اقامة علاقات سياسية مع اسرائيل لكي تبادر جميع الاقطار العربية الى اقامة مثل هذه العلاقات مع قبرص .

حضرنا مراسيم إعلان الحاكم البريطاني استقلال قبرص وتعيين مكاريوس رئيسًا للجمهورية والدكتور كجك نائباً للرئيس وبعد أنْ قمنا بتهنئتهما غادرنا قبرص مساء يوم ٨/١٦ عائدين الى بيروت .

(لقد وردت تفاصيل الحديث الذي دار بيني وبين مكاريوس ونائبه ووصف مراسيم حفلة الاستقلال موضحة في تقريري المرسل الى وزارة الخارجية والمدون نصه في الملحق رقم ٢ في كتابي «من اوراق نجيب الصائغ») .

العودة الى بغداد

عدت الى بغداد اوائل شهر تموز سنة ١٩٦١ . وفي اليوم التالي ذهبت الى وزارة الخارجية حيث زرت صديقي وكيل الوزارة حكمة سامي سليمان واخبرته بوصولي من غير أن اجد حاجة لزيارة الوزير هاشم جواد كما اني طيلة مدة وجودي في بغداد وحتى تاريخ قبول استقالتي لم أداوم في وزارة الخارجية وفي الغرفة الصغيرة التي خصصها الوزير لجميع السفراء المنقولين الى المركز . وبعد عدة ايام كتبت استقالتي من الوظيفة معنونة الى رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم واعطيتها الى صديقي حسن رفعة وزير الاشغال ليسلمها الى رئيس الوزراء عند اجتماع مجلس الوزراء ليلاً حسب العادة المتبعة .

وفي اليوم الثاني من تسلم عبدالكريم قاسم الاستقالة استدعاني فاجتمعت به في وزارة الدفاع مدة تقرب من اربع ساعات أثنى خلالها على عملي وجهودي في لبنان واثر ذلك في خدمة الجمهورية العراقية وسمعتها . ثم طلب اليّ سحب كتاب الاستقالة واختيار اي مركز شاغر في اية دولة لاخدم فيه الجمهورية ، كما خدمتها في لبنان . الا انني اعتذرت عن قبول اية وظيفة واوضحت له العديد من الاسباب الخاصة والعامة التي تحملني على الرفض والبقاء في بغداد ، ورغم الحاحه فقد بقيت مصراً على الاعتذار .

عرض عبدالكريم قاسم كتاب استقالتي على مجلس الوزراء وقد دوّن على نفس كتاب الاستقالة وبخطه وتوقيعه : «تقبل استقالته بناء على طلبه ، فيما اذا لم تكن لديه خدمة تقاعدية تبرر احالته على التقاعد . وفي حالة وجود مثل هذه الخدمة يحال على التقاعد حفاظًا على حقوقه التقاعدية» .

ورغم ان اضبارتي في وزارة الخارجية تتضمن وجود خدمة تقاعدية لي تزيد على الخمس عشرة سنة الامر الذي كان يتطلب اصدار الامر باحالتي على التقاعد حسب قرار مجلس الوزراء الا ان هاشم جواد اهمل ذلك عامداً واصدر الامر الوزاري بقبول استقالتي وبذلك حرمت من الراتب التقاعدي لمدة تقرب من الثلاثين سنة ، حيث ان القانون يقضي بحرمان الموظف المستقيل من حقوقه التقاعدية .

العودة الى المحاماة

جددت انتمائي للنقابة في ١٩٦٢/١/١ ثم استأجرت شقة في عمارة منير عباس قرب ساحة التحرير وقد استمريت على اشغالها حتى تركتها سنة ١٩٩٥ .

كانت اغلب ممارستي للمهنة مقصورة على الاستشارات القانونية . وكنت قد اتفقت مع ثلاث شركات لاكون مشاوراً قانونيًا لها بموجب احكام القانون .

اصدرت الهيئة الادارية لنقابة المحامين قراراً يقضي باعفاء نقباء المحامين السابقين ونوابهم من دفع رسوم التسجيل في النقابة ، وكذلك من رسوم الاشتراك في صندورق التقاعد وبما اني كنت نائباً للنقيب سنة ١٩٥٨ ، فقد شملني قرار الاعفاء فاعتبرت تصرف النقابة هذا بادرة حسنة ليس لاثرها المادي بل لكونها تدل على تقــدير النقابة للخدمات والجهود التي بذلها النقباء السابقون ونوابهم في خدمة النقابة .

وبعد احداث شباط ١٩٦٣ اتضح لي بأنه لم يبق ثمة مجال للعمل السياسي المستقل ، لذلك قررت اعتزال السياسة وبقيت محافظًا على هذا القرار حتى يومنا هذا وبموجبه حافظت على نفسي ايضًا .

احلت نفسي على التقاعد من النقابة سنة ١٩٨٩ وقد بلغ راتبي التقاعدي ٢٠٠ دينار شهريا وربما كان هذا المبلغ يسد بعض الحاجات الضرورية للمحامي المتقاعد الذي ليس له مورد غيره حتى سنة ١٩٩١ حيث بعد هذا التاريخ حصلت ارتفاعات بالاسعار غير معقولة فقد تضاعفت عدة مرات وربما لهذا السبب زادت النقابة راتب التقاعد ٥٠ ديناراً فاصبح ٢٥٠ ديناراً شهريـًا . ورغم ذلك فقد كان بعض المتقاعدين يعولون على هذا الراتب الضئيل بالاضافة الى الحصة التموينية خاصة المقعدين منهم والذين ليس لهم مورد او معين ، لذلك أصبح من الضروري ان تلتفت النقابة الى موضوع تقاعد المحامين وتعمل على زيادته بما يتناسب والوضع الاقتصادي اسوة بما اتخذته الدولة والمؤسسات الرسمية والأهلية بشأن تقاعد موظفيها ومستخدميها .

وقبل اقدامي على طلب احالتي على التقاعد وجدت من الضروري ان ارتب اسلوب

حياتي كمتقاعد ، بحيث لا يحصل عندي فراغ من شأنه ان يولد الضجر ويحد من النشاط ويقود الى اليأس ، لذا فقد عالجت هذا الموضوع مع اصدقاء وزملاء من المتقاعدين الساكنين في المنطقة نفسها على عقد ثلاثة اجتماعات في الاسبوع يطلق عليها (قبول) او (مجلس) في دور ثلاثة منا تبرعوا بذلك يحضرها اصدقاء وزملاء متقاعدون يدور البحث في مختلف الموضوعات من ادب وشعر وفن ونقد وغيرها عدا الخوض في السياسة .

اما بقية ايام الاسبوع فكنت انصرف الى الكتابة وقراءة العديد من الكتب التي تضمها مكتبتي بين رفوفها والتي لم يتح لي قراءتها في الماضي .

لقد استمر هذا الاسلوب حتى سنة ١٩٩٢ ، اذ حصل لي ولزوجتي بعد هذا التاريخ فراغ قاسٍ وعنيف بسبب هجرة الأهل والأخوة والأبناء والاحفاد واغلب الاصدقاء الى خارج العراق ، وبالنظر لتفشي داء الهجرة بين اناس لا ضرورة ملجئة او مسوغ معقول لهجرتهم واستمرارهم حتى اليوم ، وجدت من المناسب بحث هذا الموضوع وتأثيره عليّ بصورة مختصرة .

المعروف عن الشعب العراقي انه اقل الشعوب العربية رغبة في الهجرة ، إلا ان هذه الصفة انعكست عند العراقيين بعد احداث سنة ١٩٩١ عندما أقدمت ثلاثون دولة بزعامة الولايات المتحدة يوم ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٩١ على الهجوم على العراق بغارات جوية ماحقة واعتداءات صارخة مع امعان في التخريب والقضاء على المنشآت الحيوية كالكهرباء والماء والتلفون واعقب ذلك حصار ظالم وعقوبات غاشمة فرضت على العراق ، مما ادى الى فقدان المواد الضرورية وارتفاع في الاسعار مع تفشي البطالة وتوقف الاعمال فاضطر العديد من العراقيين الى طلب الهجرة .

وقد رأيت من تمام الفائدة ان أدون أدناه انطباعي الشخصي عن الاسباب التي ألجأت وما تزال تلجىء العراقيين على الاستمرار في الهجرة حتى يومنا هذا :

١ - ان تفشي البطالة يضطر العمال والمستخدمين العاطلين عن العمل الى الهجرة.

٢ - ارتفاع الاسعار الفاحش وعدم تناسبه مع دخل الفرد فيهاجر لكي يحصل على دخل يكفي لاعاشته واعاشة اسرته .

٣ - تمنح بعض الدول الاجنبية المهاجرين اليها مسكنًا مع مخصصات شهرية تكفي لسد احتياجاته حتى يتمكن من ايجاد عمل يدر عليه دخلاً كافيًا . ان هذا الأسلوب حمل العديد من العراقيين على الهجرة الى تلك البلاد ومنها

نيوزيلندا للاستفادة من المنح وقد بلغ عددهم فيها ما يقرب من خمسمائة اسرة .

٤ - ان من يحصل على عقد عمل في دولة اجنبية يهاجر اليها ليستوفي اجوره بالعمله الصعبة كي يرسل الى اسرته ما يكفيها لسد احتياجاتها .

٥ - اذا كان احد افراد الاسرة مقيمًا في المهجر منذ مدة طويلة وكان واقفًا على ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية ، فانه يستدعي من اقربائه من هم في حاجة الى الهجرة والعمل معه .

هذه وغيرها بعض اسباب الهجرة لغرض العمل والحصول على عملة صعبة يزود بها افراد عائلته كي تنقذهم من الفاقة والعوز ، يقدم عليها عادة العاطلون والمعدمون او من هم واسرهم في حاجة ماسة الى المعاونة . ان مثل هذه الهجرة لها ما يسوغها ، على ان هنـاك نوعـًا آخر من الهجرة يقدم عليه المثرون من العراقيين وان اسبابها ومسوّغاتها تختلف عن الأولى واليك بعض امثلتها :

١ - كثرة جرائم السرقة والتي يرافقها في بعض الاحيان الأرهاب والاعتداء والقتل حملت بعض الاسر المتمكنة ماديًا على الهجرة تخلصا من الخوف والقلق المستولي عليها .

٢ - رغبة الأهل في اكمال الدراسة الجامعية لابنائهم خارج العراق ، وذلك بغية التخلص من خدمة الاحتياط التي حسب تصورهم انها من المحتمل ان تمتد عدة سنوات حسب ظروف العراق كما حدث في السابق .

٣ - فقدان الكثير من الحاجات الضرورية والأدوية ومنع بيع اية بضاعة أجنبية غير مسموح بها يوقع الفاعل تحت طائلة المسؤولية والعقاب مما حمل الاثرياء على الهجرة الى بلد تتوفر فيه البضاعة التي هم بحاجة اليها سواء كانت من الضروريات او من الكماليات .

٤ - عدم انتظام الدراسة بسبب قلة المعلمين والمدرسين لاضطرار بعضهم الى ممارسة اعمال تدر عليهم دخلاً يزيد عن راتب الوظيفة وتغيّب أغلب التلاميذ بسبب كلفة المواصلات وتعذرها مما حمل العديد من الاسر المثرية على الهجرة لضمان دراسة اطفالهم واولادهم بصورة منتظمة .

٥ - انعدام او تقلص الحياة الاجتماعية لدى بعض الاسر الغنية من تبادل زيارات او سهرات خارج الدور واقامة حفلات بمناسبة او بغيرها او بسبب هجرة اغلب العائلات الصديقة التي كانت تجتمع معها الأمر الذي يدفعها الى الهجرة الى البلد الذي هاجرت اليه تلك الاسر .

٦ - هناك كثير من حملة الشهادات العالية وذوي الاختصاص لا يجدون مجالاً للعمل يتناسب مع اختصاصاتهم لذلك يقدمون على الهجرة الى البلد الذي تتوفر فيه فرص العمل حسب اختصاصهم .

٧ - بعض الزوجات يطلبن من ازواجهن الموافقة على الهجرة الى البلاد التي سبق لاخوانهم او اخواتهم او صديقاتهن الهجرة اليها لمجرد اللحاق بهم والاجتماع معهم وتستمر في الالحاح والضغط على زوجها حتى يضطر الى الاستجابة لطلبها بالهجرة وهو غير مقتنع بها . لبعض هذه الاسباب هاجر اولادي الثلاثة مع اسرهم وكذلك اخواي واخوة واخوات زوجتي وعددهم ست اسر وبقينا انا وزوجتي في بغداد بمفردنا بعيدين عن الأولاد والاحفاد والاخوة والاخوات فاصبحت حياتنا من غيرهم جافة قاسية بل ومؤلمة . وفيما يلي اعرض الظروف التي ادت الى ذلك :

بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٨ اقترنت بفيوليت ابنة اميل جبرائيل المعروف في بغداد بمشاريعه الصناعية وقد رزقنا باربعة اولاد كبيرهم غسّان الحاصل على شهادة ادارة الاعمال من جامعة الحكمة ، ثم من جامعة بغداد وهو غير متزوج حتى الآن . وكانت وزارة النفط قد ضمته الى بعثتها في انكلترا لدراسة تدقيق الحسابات الا انه قد أخفق في ذلك وبعد ان اشتغل عدة سنوات في بعض المؤسسات الاقتصادية عاد الى العراق وهو الآن يتشبث للحصول على الهجرة للألتحاق باخوته .

اما ابني الثاني وسام الحاصل على شهادة الادارة والاقتصاد من جامعة بغداد وشهادة الماجستير في ادارة الاعمال من انكلترا ، فقد تزوج من ابنة خالته دنيا بنت نافع زبونة ولهما ابنتان ريا وداليا وهو في المهجر منذ ما ينوف على خمسة عشر عاما ويقيم الآن مع اسرته في تورنتو - بكندا .

اما ابنتي نجوى فهي خريجة كلية العلوم - جامعة بغداد وقد اقترنت بالمهندس اياد زبوني وقد رزقا بولد اسمه كنان وبنت اسمها ديما .

بعد احداث ١٩٩١ وما رافقها واعقبها من مشكلات وصعوبات قررا الهجرة الى كندا وربما كان ذلك بترغيب وتشجيع من اخيها وسام ، وايضاً بدافع الحرص والاهتمام بدراسة ولديهما ، حيث اصبحت الدراسة بصورة عامة في العراق في تلك الحقبة غير منتظمة بسبب الحصار والعقوبات وارتفاع الاسعار وتدهور الحياة الاجتماعية .

واما ابنتي هدى وهي الصغرى بين اولادي فقد حصلت على دبلوم في ادارة الاعمال

من معهد تابع لجامعة بغداد وتزوجت من المهندس سعد لطفي اسكندر ورزقا بولد اسمه لطفي وبنت اسمها نور . وحين علمت بأن اختها قد استقرت في كندا وانهم مرتاحون وان دراسة الاولاد مؤمنة ومنتظمة من غير اية صعوبة ، كما انها كانت تتسلم رسائل ومكالمات تلفونية من صديقاتها اللاتي هاجرن سواء الى كندا او الى نيوزيلندا يزينون لها الحياة هناك وخاصة سهولة دراسة الاولاد ويشجعونها على السفر فأخذت تبذل جهوداً لاقناع زوجها للموافقة على الهجرة . ولما كانت هي الوحيدة التي بقيت معنا في بغداد ، أعلنت أنا وزوجتي عدم موافقتنا على الهجرة واثر ذلك على البيت إلا ان رغبتها مع التماسها منا بطلب الموافقة وان السفرة ستكون لمدة محدودة ، وغير ذلك عندها لم نجد ما يبرر إصرارنا على عدم الموافقة ، وقد لاحظت ان موافقة زوجها سعد على الهجرة كانت استجابة لرغبة زوجته اذ لم يكن هو متشوقًا كثيراً الى الهجرة .

وهكذا أصبحنا انا وزوجتي نعيش بعيدين عن الاولاد والاحفاد والاخوة والاخوات وأغلب الاهل وبذلك اصبحنا مغتربين في بلدنا .

إن هذا الوضع صعب جداً على الوالدين وخاصة اذا كان عمرهما بين السبعين والثمانين سنة . اذ في هذا العمر يكونان في حاجة ماسة الى عطف الاهل وشفقة الاولاد وحنوّهم خاصة عندما تعرض لأيٍّ منهما حالة مرضية فجائية تتطلب العناية والرعاية ، وهذا لا يتوفر للابوين الأ من قبل ابنائهم زد على ذلك انتفاء الزيارات التي كان يقوم بها افراد الاسرة الكبيرة بصورة مستمرة بسبب هجرتهم وحرماننا من رؤية الاحفاد الذين هم فلذات الاكباد وعناصر تسلية لنا لا تعوض .

وهكذا أصبحت حياتنا جافة مع فراغ البيت منهم وتفكير مستمر فيهم وقلق دائم عليهم واشتياق شديد اليهم .

إنّ هذه الظاهرة شملت اعداداً كبيرة من الاسر العراقية التي هاجر ابناؤها وبقي الوالدان المسنان يقاسيان من مشكلات وصعوبات الغربة مثل ما نقاسي . إذ ان السبب المباشر لهذه الحالات التي ادت الى تفريق الاسرة العراقية هو حقد امريكا وأصرارها على حمل مجلس الامن على ابقاء الحصار الظالم رغم زوال مبرراته والامعان في فرض العقوبات الجائرة على العراق . لذا فإننا اضطررنا الى السفر الى كندا كل سنتين تقريبًا للاجتماع بالاولاد والاحفاد والاهل المقيمين فيها . وكنا نلاحظ ان قلقهم علينا وألمهم من فراقنا لا يقل عما نشعر به نحوهم وكانوا يقترحون علينا لغرض معالجة الموضوع البقاء معهم في كندا والاقامة فيها خاصة واننا بهذا العمر لم

يبق لنا ما يستوجب وجودنا في العراق ، وليس لدينا مصالح او امور تتطلب ذلك وبهذا يجتمع الشمل ونتمكن من القضاء على المشكلات والصعوبات الناجمة عن الهجرة فأجبتهم ان هذا الحل قد يروق لوالدتكم التي كانت ولا تزال متألمة من فراقكم وقد أصبح عيشها منغصًا فهي ما فتئت تلهج بذكراكم ، وذكر الاحفاد وان (البوم) صوركم لا يفارقها . أمّا أنا فلا يمكن أن اهجر وطني واقيم في كندا اذ يصعب عليّ وانا بهذا العمر ان اغير نمط واسلوب حياتي الذي درجت عليه عشرات العقود من السنين كما ليس من السهل نسياني ذكرياتي الكثيرة مع من بقي من الاصدقاء والزملاء ، وكذلك اجتماعاتنا التي نعقدها دوريًا في مواعيد محددة نتجاذب فيها اطراف الاحاديث الشائقة والموضوعات الظريفة والنكات المليحة وغير ذلك كما لا يمكن ان اهجر مكتبتي التي اعتدت قضاء ساعات يوميًا فيها اتصفح الكتب واختار ما ارغب في قراءته .

وبالاضافة الى ذلك يصعب عليّ التخلي عن لعب النرد (الطاولي) مع اخوان اعزاء في اوقات معينة ملأً للفراغ وتزجية للوقت ودفعاً للملل والسأم . جميع هذه الامور وغيرها تعتبر بالنسبة لي تراثًا اعتز به ليس من السهل التخلي عنه ، لذلك لا استطيع الاقامة في كندا بعيداً عن بغداد . ومع ذلك سنكون مضطرين الى إعادة زيارتكم اذا سنحت لنا الظروف المحلية والصحية والمادية حتى يقضي الله امراً كان مفعولا .

هذا مع العلم اننا نقاسي في بلدنا قساوة العيش وصعوبته مع ارتفاع الاسعار وكثرة السرقات مع القلق وعدم الاطمئنان وغير ذلك من الصعوبات التي اعتدنا عليها بسبب الحصار والعقوبات والتي اعتدت انا على تحملها متمثلاً بقول الشريف قتادة :

بلادي وان جارت عليّ عزيزة ولو أنني أعرى بها واجوع

زواج والدي موسى الصائغ من والدتي نجمة نعمو في سنة ١٩٠٧

صورة رقم (٥١)



العريس والدي في الوسط وقد احتف به اخوته الثلاثة واختاه والعروس والدتي .

صورة رقم (٥٢)



العروس والدتي في يوم زفافها وهي بين اخواتها وقريباتها وبعض المدعوات

صورة رقم (٥٣)



صورتي مع العروس فيوليت يوم زفافنا

صورة رقم (٥٤)



صورة تذكارية لاسرتي بمناسبة زفاف ابنتي نجوى ويبدو من اليمين
وسام ، والدته ، نجوى ، هدى ، رب الاسرة وغسان



القسم الثاني

ويتضمن بعض الدعاوى التي تتسم بالطرافة والغرابة

رئيس مجلس النواب العراقي
مجهول محل الاقامة

توكلت سنة ١٩٤٢ عن عائلة انطونيان لاقامة الدعوى على كل من حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ومجيد زيونة طالبًا رفع تجاوزهما الواقع على مساحة قدرها ثلاثة الاف متر من الملك العائد لموكلتي الواقع في الكرادة وقد سجلت الدعوى في محكمة بداءة بغداد برقم ٤٢/٢٠٦ .

كانت محكمة البداءة يومئذ مؤلفة من ثلاثة قضاة برأسها قاضٍ انكليزي كان اسمه ـ على ما اذكر ـ المستر كامبل وقاضيين عراقيين هما توفيق النائب والحاج محمد حسن كبة .

عينت المحكمة موعد المرافعة وارسلت الدعوتيات مع نسخ من لائحة الدعوى الى كل من المدعى عليهما للتبلغ وحضور المرافعة او ارسال وكيل عنهما في الموعد المعين . لقد تبلغ المدعى عليه الثاني مجيد زيونة بالدعوتية وحضر المرافعة في موعدها الا ان المدعى عليه الأول حمدي الباجه جي لم يحضر ولم يرسل وكيلاً عنه كما ان ورقة الدعوتية لم تُعد الى المحكمة موقعة من قبله ، لذلك قررت المحكمة تأجيل المرافعة لمدة خمسة عشر يومًا على ان ترسل ورقة الدعوتية بكتاب الى رئاسة مجلس النواب لاجل تبليغ المدعى عليه رئيس المجلس والتوقيع عليها وإعادتها الى المحكمة وفي موعد المرافعة لم ترد الدعوتية موقعة ولم يرد جواب من رئاسة مجلس النواب مما اضطر المحكمة الى تأجيل المرافعة لمدة خمسة عشر يومًا أُخر على ان تطلب من وزارة العدلية (العدل) التوسط لحمل المدعى عليه رئيس مجلس النواب على التبلغ والتوقيع على ورقة الدعوتية واعادتها الى المحكمة . وفي الموعد المعين للمرافعة ورغم هذا كله لم ترد ورقة الدعوتية موقعة من قبل المدعى عليه الامر الذي

ولّد استياء وانزعاج هيئة المحكمة لذلك قررت تكليف مباشر من المحكمة بأن يأخذ ورقة الدعوتية ويذهب الى مجلس النواب ويطلب تبليغ رئيسه والتوقيع عليها واجلت المرافعة لمدة خمسة عشر يومًا ايضًا وفي يوم المرافعة المعين افاد مباشر المحكمة بأن حرس المجلس النيابي منعوه من الدخول وأخذوا منه ورقة الدعوتية لاجل توقيعها من قبل رئيس المجلس ثم عادوا واخبروني بان الرئيس اخذ الورقة ولم يوقعها وابقاها عنده .

وهنا بلغ التأثر حداً واضحًا لدى اعضاء المحكمة لذلك طلبت من المباشر ان يأخذ الدعوتية الى دار المدعى عليه حمدي الباجه جي مستصحبًا معه شاهدين لاجل تبليغة وعند امتناعه او امتناع من يعمل في بيته او محله عن ذلك يجري عملية الاستنكاف عن التبليغ ويوقع عليها من قبل الشاهدين ويلصق ورقة الدعوتية على الباب اتباعًا لاحكام المادة (٢٠) من قانون المرافعات المدنية حيث في هذه الحالة يعتبر متبلغًا وتجرى المرافعة بحقه غيابًا فيما اذا لم يرسل وكيلاً عنه واجلت المرافعة لمدة خمسة عشر يومًا ايضًا . وفي يوم المرافعة افاد مباشر المحكمة بانه ذهب الى دار السيد حمدي الباجه جي المدعى عليه لاجل تبليغه حسب قرار المحكمة فأخبره الحراس بأنه سافر الى خارج العراق ولما طلب منهم عنوانه في الخارج اجابوه بأنهم لا يعرفون ذلك فلهذا السبب لم يقم باتمام عملية الاستنكاف عن التبلغ . وهنا وجهت الي السؤال قائلة : حيث ان المدعى عليه سافر الى خارج العراق ولم يبين محل اقامة هناك لامكان تبليغه فماذا تطلب ؟ (ففهمت من سؤال المحكمة نوع الجواب الذي تتوقعه مني) فقلت حيث ان المدعى عليه غادر العراق وان حرسه الخاص افادوا بعدم علمهم بمحل اقامته اطلب تبليغه بالصحف بوصفه مجهول محل الاقامة اتباعًا لاحكام قانون المرافعات وبعد ان تداولت المحكمة قررت الاخذ بطلبي وتبليغ المدعى عليه حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب بالصحف باعتباره مجهول محل الاقامة على ان اتسلم الاعلان من قلم المحكمة وانشره في الصحف مرتين وفيما يلي نص اعلان المحكمة الذي نشـــر في جريدة الزمان بعددها المرقم (١٤٤٨) والصادر بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩٤٢ .

(نص اعلان المحكمة)

ادعى المحامي نجيب الصائغ بالوكالة عن كاترينة انطونيان ورفقائها بأن المدعى عليهما معالي السيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب والسيد مجيد زبونة قد تجاوزا على مساحة تقرب من ثلاثة آلاف متر مربع من الارض العائدة الى المذكورة كاتريبنة ورفقائها الواقعة في محلة البتاويين وذلك بحفرهما فيها نهيراً يقرب عرضه من الستة امتار وطلب الحكم عليهما برفع التجاوز الواقع والزامهما بمبلغ مائة دينار عن كلفة ارجاع الارض المتجاوز عليها ولدى اصدار ورقة الجلب الى المدعى عليه معالي السيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب تبين من الشرح المعطى حسب افادة سائق سيارته وحارسه بانه سافر الى بيروت وحيث ان وكيل المدعي افاد بأن محله مجهول وطلب تبليغه بواسطة الاعلان في الصحف المحلية . فعليه تقرر تبليغه بواسطة الصحف المحلية للحضور في هذه المحكمة يوم الاربعاء المصادف ١٥ تموز سنة ١٩٤٢ في الساعة التاسعة صباحًا وعند عدم حضوره سيعتبر مبلغًا وتجري المحاكمة بحقه غيابيًا وفق الاصول .

التوقيع

رئيس محكمة بداءة بغداد

وفي الموعد المعين للمرافعة لم يحضر المدعى عليه الاول السيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ولم يرسل وكيلاً عنه لذلك قررت المحكمة اجراء المرافعة بحقه غيابًا واصدرت قرارها بالحكم عليه وعلى المدعى عليه الثاني مجيد زبونة بما جاء في استدعاء الدعوى بعد ان ثبت ذلك للمحكمة نتيجة الكشف الموقعي واكتسب القرار الدرجة القطعية .

تعليقان حول موضوع هذه الدعوى وتطوراتها

الاول : اخبرني صديقي المحامي احمد المناصفي (وكان حينذاك يسكن في دار نوري السعيد) قائلاً : ان نوري باشا عندما قرأ في جريدة الزمان الاعلان بتبليغ حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب لكونه مجهول محل الاقامة ضحك وقال : في الحقيقة انني مسرور من اتخاذ مثل هذه الاجراءات بحق رجال الدولة والمسؤولين

والمحسوبين عليهم الذين يتصورون بأن الاحكام القانونية لا تطالهم . لذلك لا يقيمون وزنًا لها حتى انهم يتمردون ويمتنعون عن اطاعة وتنفيذ مقررات واحكام القضاء القانونية . واعتقد ان مثل هذا الاجراء القانوني الذي اتخذته المحكمة بحق شخص يشغل احد أعلى مناصب الدولة بتبليغه بالصحف بكونه مجهول محل الاقامة وذلك بسبب امتناعه عن التبلغ بورقة الدعوتية عدة مرات سيكون رادعًا لامثاله في المستقبل . ثم اضاف نوري باشا لو تصورنا بعد مئة سنة مثلاً ان احد المؤرخين او السياح الاجانب زار العراق واراد الاطلاع على اوضاعه واسلوب حكمه وغير ذلك كما كانت عليه قبل مئة سنة واطلع على جريدة الزمان التي نشرت اعلان تبليغ رئيس مجلس النواب بكونه مجهول محل الاقامة فما هو الانطباع الذي سيحصل عند المؤرخ او السائح الاجنبي الذي يود الوقوف على اوضاع العراق في تلك الحقبة لا بد ان يحصل له الانطباع بأن اسلوب الادارة والحكم في العراق كان سيئًا ومتسيبًا وغير خاضع لقانون او نظام ولا اهمية او قيمة للمناصب الرسمية العالية وشاغليها بحيث ان رئيس مجلس النواب فيها مجهول محل الاقامة مما يضطر القضاء الى تبليغه بالصحف كما شاهد ذلك في جريدة الزمان الصادرة قبل مئة سنة (انتهى) .

الثاني : بعد ان عاد حمدي الباجه جي الى بغداد واطلاعه على الاعلان والحكم الغيابي الصادر بحقه اتصل بي هاتفيًا راجيًا مواجهته في المجلس النيابي فذهبت اليه وانا اشعر بشئ من الحرج تجاهه من جراء نشر الاعلان في الصحف باسمي ، خاصة وكانت تربطني به معرفة سابقة ولي صداقات مع عدد من عائلة الباجه جي .

استقبلني الرجل مرحبًا من غير ان تبدو عليه أمارات غضب او انزعاج . وبعد ان غادر زائروه المكتب قال لي : اني طلبت الاجتماع بك لأجل ان اوضح لك بأني لم اتمرد او امتنع عن التبلغ بأوراق الدعوتية او اي امر او قرار صادر عن السلطة القضائية ان جميع الدعوتيات ولوائح الدعاوى والانذارات وغيرها من الاوراق الرسمية سواء المتعلقة بالدعاوى التي اقيمها او التي تقام عليَّ ارسلها الى وكيلي العام المحامي شفيق نوري السعيدي لأجل ان يتبلغ بها ويتخذ الاجراءات اللازمة بشأنها حسب وكالته عني لاني لا اعرف اي شئ عن هذه القضايا لذلك لا اوقعها وانما ارسلها الى المحامي لاتخاذ ما يلزم بشأنها وعلى هذا الاساس فأن جميع اوراق الدعوتيات التي ارسلت الي كنت ابعثها الى وكيلي المحامي المذكور ليتبلغ بها ويحضر المرافعة

في موعدها المعين غير انه اتضح لي انه اهمل ذلك ولم يتبلغ بالدعوتيات المتعددة ولم يحضر المرافعة كما يحتم عليه القانون كمحام ووكيل عام عني مما ادى الى قناعة المحكمة وقناعتك انت بوصفك وكيل المدعي بأنني ممتنع وغير مبال ولا مهتم بقرارات المحكمة مما حملك على طلب تبليغي بالصحف وحمل المحكمة على الموافقة على ذلك .

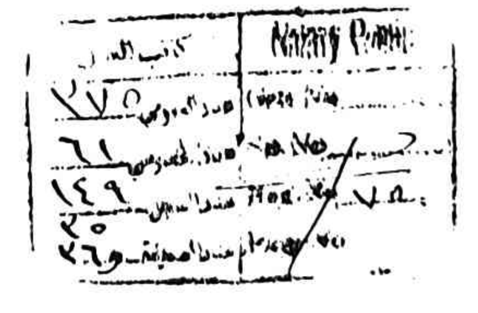
لاشك ان نشر هذا الاعلان في الصحف قد اعطى انطباعًا باني مستغل لمركزي الرسمي وبأن القانون واجراءاته لا تطالني لذلك امتنعت عن التبلغ بالدعوتيات عدة مرات في حين ان الواقع خلاف ذلك والسبب كما اوضحته لك هو اهمال وتقصير وكيلي العام المحامي شفيق نوري السعيدي ومخالفته لابسط واجباته كمحام وكوكيل عام لذلك قررت عزله من الوكالة . وحيث قد اتضح لي بأنك عندما تتوكل في قضية تراعي حقوق ومصالح موكليك الى اقصى حد متجاوزاً في ذلك بعض الاعتبارات الشخصية ، فيما اذا تعارضت هذه مع مصلحة موكليك لهذا اطلب منك ان توافق على ان تكون وكيلي العام فتتولى تعقيب جميع الاجراءات القانونية المقتضية فوافقت على ذلك وفعلاً ارسل الي بعد عدة ايام وكالة عامة مصدقة من قبل كاتب عدل شمالي بغداد بعدد عمومي ٣٧٥ وتاريخ ١٩٤٣/١/٢١ واستمرت وكالتي عنه حتى وفاته في ٢٨/ آذار /١٩٤٨ .

المحامي
نجيب الصائغ

وكالـــــــــة عامـــــــــة

اني الموقع ادناه حمدي الباجه جي لقد وكلت عني المحامي نجيب الصائغ لرؤية كافـــة الدعاوى المقامة او التي ستقام من قبلي او علي في جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وانواعها بصفة مدعي او مدعي عليه ومعترض ومعترض الغير وشخص ثالث وذلك صلحـــا بداءة استئنافا وتمييزا ردا اعادة تصحيحا اعتراضا وجاها وغيابا وقد اذنته بالمرافعـــة والمخاصمة والمدافعة والتبليغ والتبلغ والتحليف والتحالف وبالصلح والاسقاط وتنظيـــم وتقديم كافة اللوائح والمستدعيات والانذارات القانونية بامضائه الى كافة المراجع والمجالس الرسمية والمحاكم على اختلاف انواعها وطلب القاء الحجز احتياطا واجراءه وفكهمـــا وانتخاب الخبراء والمحكمين والمميزين وردهم مرة بعد اخرى وتنفيذ الاحكام والسندات العائدة لي في الدوائر الاجرائية وطلب حبس المدينين واطلاق سراحهم . والحاصـــل فانه مفوض بكافة الصلاحيات الممنوحة لي شرعا وقانونا ومخول بتعقيب كافة مصالحي فـــي جميع الدوائر النظامية وله ان يوكل من يشاء ويعزله متى شاء كلا او جزءا وللبيان وقعتها

الموكـــــل
حمـــدى الباجـــه جـــي



صورة عن الوكالة العامة

وكالتي عن شاهد

في سنة ١٩٤٥ راجعني في مكتبي تاجر يهودي اسمه حييم ببرص بتجاوز عمره الثمانين سنة طالبًا قبولي الوكالة عنه في قضية لخصها بالآتي : قال : بينما كنت جالسًا في مقهى احمد (الواقعة في شارع السعدون مقابل ساحة النصر حاليًا) العب الطاولة مع صديق كان يجلس بالقرب منا شابان يهوديان وهما يتجادلان بشأن معاملة تجارية تمت بينهما واخذ الجدل يشتد بينهما مما حمل احدهما على شتم الآخر فسجل المشتوم الشكوى ضد الشاتم . وقد أحيلت القضية الى محكمة جزاء الكرادة الشرقية وعينت المحكمة موعد المرافعة يوم غد وبلغتني كشاهد بوجوب الحضور في الساعة التاسعة صباحًا لاداء الشهادة ، لذلك جئتك لتتوكل عني كي تحمل القاضي على ان لا يطلب مني حلف اليمين وبعد سماعي اقوال الرجل هذه حصلت لدي قناعة بأن هذا الشخص إما ان يكون مخرفًا لكبره وإما ان بعض الاشخاص ارادوا المزاح معه او معي فأوهموه بخطورة شهادته وسوء نتائجها ولا بد له ان يوكل محاميًا وان يوكلني انا بالذات اذ مهما يبلغ الجهل بشخص وخاصة اذا كان تاجراً ويهوديًا فلا بد ان يعرف عدم جواز حضور وكيل عن شاهد لذلك قلت بانزعاج : لقد اضعت وقتي وانا اصغي اليك ويظهر انك فاقد موازنتك الذهنية مما حملك على مراجعتي للتوكل عنك في هذا الموضوع السخيف اذهب وابحث عن محام آخر يقبل التوكل عنك . اجابني لا اعتقد ان هناك سببًا لانزعاجك والتطاول علي اني قصدتك بالذات لاني علمت بانك صديق لقاضي جزاء الكرادة الذي سينظر في الدعوى غداً وكل ما اطلبه منك هو أن تحمل القاضي عند استدعائي لاداء الشهادة ان لايطلب مني ان اضع يدي على التوراة واحلف اليمين واني مستعد اذا حققت ذلك ان ادفع لك اتعابًا الى حد الخمسمائة دينار او اكثر

من ذلك اذا رغبت ، وعند سماعي قوله هذا تغير موقفي معه وقلت له بناء على طلبك اوافق ان تكون الاتعاب (٣٠٠ دينار) استحقها في حالة دعوتك لاداء الشهادة وعدم تحليفك اليمين ثم سألته هل انت لا تريد ان تشهد بالحقيقة كما سمعتها بحيث لا ترغب في حلف اليمين اجابني الحقيقة اني لم اسمع الشتائم التي وقعت بين الشخصين لاني كنت منهمكًا في لعب الطاولي وهذه هي شهادتي الحقيقية (علمًا بان مبلغ ٣٠٠ دينار في سنة ١٩٤٥ يعتبر ثروة لا بأس بها) .

قلت له سأكون حاضراً في المحكمة في الساعة التاسعة صباحًا وعند وصولي المحكمة وجدت الرجل بانتظاري وهو في اشد حالات الارتباك كما لو كان متهمًا بقضية جنائية وهو ينتظر دعوته للمحاكمة . كان قاضي الجزاء في الكرادة الشرقية المرحوم نوري القرغولي وهو من اصدقائي المقربين . دخلت اليه قبل ان يبدأ بالمرافعات وشرحت له موضوع الرجل الشاهد وطلبت منه ان لا يحلفه اليمين بوضع يده على التوراة خاصة وان القضية التي سيشهد فيها مخالفة تافهة لا تتجاوز الغرامة فيها الخمسة دنانير . فقال القاضي : هل يوافق صاحبك بأن يقول : اني اشهد ان اتكلم الصدق عوض تحليفه اليمين قلت له دعني اسأله وعندما سألته عن ذلك قال اوافق بشرط ان لا اضع يدي على التوراة واقسم بالله . استدعى القاضي طرفي القضية ثم استدعى الشاهد حييم بيرص فدخل المحكمة وهو خائف ومرتبك جداً فسأله القاضي عن اسمه وعمره وعمله ثم قال له ضع يدك على التوراة وقل والله اتكلم الصدق (اراد القاضي مداعبته بعد ان علم موقفه) التفت حييم بيرص الي وكنت جالسًا مع المستمعين قائلاً : « افداك اشكون هذا » وهنا ابتسم القاضي وقال له : قل اشهد بان اتكلم الصدق قال اشهد بأن اتكلم الصدق ثم سأله القاضي ما هي شهادتك ؟ قال : ليس لدي شهادة حول الموضوع لاني كنت العب الطاولي مع صديق لي ولم اسمع ما دار بينهما من حديث . فقال له القاضي اذهب وعندما خرجت من المحكمة قال لي انتهى الموضوع ولا يوجد احتمال دعوتي ثانية لحلف اليمين ؟

قلت له اطمئن لأن الموضوع انتهى .

وفي مساء اليوم نفسه جاء الرجل الى مكتبي ودفع لي المبلغ وهو بغاية السرور والامتنان . عندئذ سألته ما سبب اصرارك في الامتناع عن حلف اليمين طالما انك تتكلم الصدق في شهادتك ؟ اجابني قائلاً لقد مات لي ستة اولاد ولم يبق لي سوى

وحيدي موشي ولدي اعتقاد راسخ باني اذا حلفت اليمين لاي سبب كان يموت ولدي الوحيد هذا لذلك لا اقدم على حلف اليمين مهما كلفني ذلك من اضرار وخسائر . قلت له الم تلاحظ خطورة وضعك هذا على ثروتك خاصة وانت من التجار المثرين فيما اذا اقدم من لا ذمة له مستغلاً موقفك من امتناعك عن حلف اليمين واقام الدعوى عليك مطالبًا بمبلغ ضخم مستنداً في اثبات دعواه الى امتناعك عن حلف اليمين وعند ما تكلفك المحكمة بحلف اليمين وتمتنع يصدر الحكم عليك بالمبلغ المدعى به وقد تتكرر امثال هذه الدعاوى ضدك وقد يؤدي اصرارك على الامتناع عن حلف اليمين الى ان تفقد جميع ثروتك ؟ اجاب اني اعرف ذلك مع احتمال اقامة الدعاوى عليّ من قبل اناس فاقدي الذمة والاخلاق ومع ذلك فاني لا احلف اليمين وان ادى الامر الى فقدان جميع ثروتي لاني افضل حياة ابني الوحيد على جميع ثروتي .

متهم يطلب القاء الدفاع عن نفسه
رغم صدور قرار المحكمة بالافراج عنه

كان المحامي عبدالرحيم شريف يقضي عقوبة السجن ومدتها خمس سنوات في سجن بغداد ، وكانت العقوبة قد صدرت بحقه بتهمة نشاطه الشيوعي . وخلال مدة حكمه احيل على محكمة جزاء بغداد بتهمة ممارسة نشاطه الشيوعي وهو في السجن عن طريق تسلّم رسائل ونشرات شيوعية وارساله رسائل ومقالات بوساطة اصدقائه وذويه اثناء زيارتهم له في المواعيد المسموح بها .

كانت نقابة المحامين قد الفت لجنة من محامين متطوعين ومتبرعين للتوكل والدفاع عن متهمين بقضايا سياسية ووطنية ولم يكن باستطاعتهم توكيل محامين عنهم لاي سبب كان اطلق عليها (لجنة العدالة) ولما كنت أنا احد اعضائها فقد كلفتني النقابة بالتوكل عن المتهم عبدالرحيم شريف والدفاع عنه .

وعندما حضرت في الموعد المعين للمرافعة لاحظت وجود اعداد كبيرة من الشباب في ساحة المحكمة اغلبهم من الشيوعيين او المناصرين لهم بغية لقائهم مع المتهم عبدالرحيم شريف ولحضور المرافعة لسماع اقوال المتهم ودفاعه . كما وجدت عدداً كبيراً من مراسلي الصحف لنقل ماجريات المرافعة ودفاع المتهم لنشر ذلك في صحفهم .

كان حاكم الجزاء الذي ينظر في القضية هو السيد علاء الدين الوسواسي ، حيث افتتح الجلسة ونادى على المتهم وحضرت معه بموجب وكالتي عنه ، كما امتلأت مقاعد المستمعين بالشباب والصحفيين الذين حضروا خصيصًا لهذه القضية . وبعد ان وجهت المحكمة التهمة الى موكلي استدعت الشهود وجميعهم من منتسبي دائرة (الامن) اي دائرة التحقيقات الجنائية (التي كانت تعرف يومذاك بـ س آي دي) ومن الشرطة وحراس السجن . وقد كانت الاختلافات والتناقضات في شهاداتهم واضحة سواء من حيث ماهية الجرم المنسوب الى المتهم او تاريخ حدوثه وواسطة نقل هذه

الرسائل المزعومة منه واليه وكيف تم العثور عليها وغير ذلك واضح فيها عامل التلفيق وبعد ان اوضحت في دفاعي عن المتهم هذه الاختلافات والتناقضات في افادات الشهود ، وعدم وجود اي دليل آخر يثبت التهمة على موكلي وان الشرطة لم تبرز اية مقالة او رسالة مرسلة من موكلي او اليه كما تضمنه الادعاء والاتهام ، لذلك طلبت اصدار القرار بالافراج عن موكلي وبعد ان اختلت المحكمة عادت الى الانعقاد واصدر الحاكم قراره بالافراج عن موكلي . وهنا طلب المتهم عبدالرحيم شريف الكلام، وبعد ان اذن له الحاكم قال : ان لدي دفاعًا واطلب من المحكمة ان تسمح لي بالقائه فأجابه الحاكم لم يبق اي موجب لالقاء دفاعك ، بعد أن اصدرت المحكمة قرارها بالافراج عنك ، الا ان عبدالرحيم شريف اصر على طلبه بالقاء دفاعه حيث انه من صلب حقوق المتهم القانونية وليس للمحكمة ان تمنعه من ممارسة هذا الحق . فأجابه الحاكم هذا صحيح ولكن قبل صدور القرار سواء بالافراج او الحكم ، اما بعد ذلك فلا يجوز القاء الدفاع . وحيث أن عبدالرحيم لا يزال مصراً على طلبه هذا قال له الحاكم لاجل ان يتاح لك قانوناً حق القاء دفاعك هذا عليك ان تميز قرار محكمتنا الصادر بالافراج عنك وتطلب نقضه واعادته الى محكمة الجزاء لاعادة المحاكمة على ضوء الادلة الجديدة التي تثبت التهمة وعندئذ يصبح من حقك القاء دفاعك .

وحيث اني اعلم ان قصد عبدالرحيم شريف واصراره على القاء دفاعه الذي - على الاغلب - لا يناقش الاتهام وادلته بقدر ما يتضمن من امور وموضوعات من شأنها الدعاية للمبادىء الشيوعية والتي لا يمكن التطرق اليها الا في معرض الدفاع وفي قاعة المحكمة ولا بد ان الحاكم علاء الوسواسي ادرك ذلك فاسرع في اصدار القرار بالافراج عنه واصر على عدم السماح له بالقاء دفاعه خاصة وان اعداداً كبيرة من الشيوعيين او المناصرين لهم حضروا المرافعة بأمل سماع اقوال عبدالرحيم عند القاء دفاعه ونشره في اليوم الثاني في الصحف .

وحسمًا للموضوع قلت لعبد الرحيم اعطني الدفاع المهيأ من قبلك واني اعدك بأن ابذل جهدي لنشره في بعض الصحف باعتباره الدفاع الذي القيته انت اثناء المرافعة وافق على ذلك وسلمني دفاعه المكتوب وعاد الى السجن لاكمال مدة العقوبة المحكوم عليه بها .

وحسب وعدي اعطيت نسخًا منه الى بعض الصحف فامتنعت عن نشره عدا صحيفة واحدة متعاطفة مع الشيوعيين نشرت فقرات مقتضبة منه اذ ان نشره كاملاً يوقعها تحت طائلة المسؤولية والعقاب نظراً لما ينطوي عليه من نقد لاذع واتهام صريح للحكم في العراق مع دعاية سافرة للمبادىء الشيوعية .

حضانة الصغير تعود لاشرف الوالدين ديناً

گرجي صيون يهودي من بغداد اختلف مع زوجته اليهودية وأخذ الخلاف يشتد ويتضخم بينهما مما حمل الزوج على طلاق زوجته وله منها طفل صغير بقي في حضانة امه .

اقامت الزوجة الدعوى على مطلقها مطالبة بالنفقة الشهرية للصغير في محكمة الطائفة اليهودية المؤلفة من ثلاثة حاخامين (علماً بأن هذه المحكمة مؤلفة بموجب قانون تنظيم المحاكم الدينية للطوائف المسيحية والموسوية المرقم ٣٢ لسنة ١٩٤٧) وان قرارات هذه المحكمة تنفذ في دوائر التنفيذ كما لو كانت صادرة من المحاكم المدنية . كان الاسلوب الذي تنتهجه هذه المحكمة عند حصول خلاف بين زوجين وادى الى افتراق او طلاق بينهما وعندما تقدم الزوجة على اقامة الدعوى على مطلقها بطلب النفقة لها او لصغيرها الذي تحت حضانتها فانها تحكم على الزوج بمبلغ باهظ كنفقة شهرية سواء للزوجة او للاطفال الصغار لا يتناسب ودخل الزوج بحيث يتعذر عليه احياناً تسديد الاقساط الشهرية المحكوم بها الامر الذي يضطره في كثير من الحالات الى العودة الى زوجته واولاده والغاء قرار الفراق او الطلاق ، وبذلك تعود الحياة الزوجية الى سابق عهدها . وهذه النتيجة كانت تتوخاها المحكمة الطائفية عندما اصدرت قرارها الجائر على الزوج .

اصدرت المحكمة قرارها اتباعًا لاسلوبها الآنف الذكر يقضي بالحكم على الزوج بنفقة شهرية لولده القاصر قدرها مئة دينار وهذا يعتبر مبلغا ضخماً في حينه علاوة على انه لا يتناسب ودخل الزوج اضافة الى انه يفيض كثيراً عما تتطلبه نفقة الصغير .

اودعت الزوجة القرار لدى دائرة التنفيذ فدفع الزوج النفقة المحكوم بها عليه لمدة ثلاثة اشهر ثم تعذر عليه الاستمرار على الدفع ولما كان امتناعه عن تسديد النفقة يؤدي الى الحجز على امواله وايداعه السجن حسب احكام قانون التنفيذ . وبغية

التخلص من هذا المأزق لم يكن امامه الا اتباع احد حلين إما ان يعود الى زوجته وولده ويلغي قرار الطلاق وعندئذ يبطل حكم النفقة وبذلك يكون قد تحقق ما هدفت اليه المحكمة الطائفية بقرارها المجحف بحقه وهذا ما لا يرغب الزوج باتباعه لانه مصر على الطلاق ، والحل الثاني هو ان يعتنق الدين الاسلامي حيث يصبح الصغير مسلماً تبعاً لوالده وعندئذ تسقط حضانة مطلقته اليهودية عن ولده وتعود الى والده المسلم اتباعاً للاحكام الشرعية .

قرر الزوج اتباع هذا الحل فأشهر اسلامه ثم راجعني للتوكل عنه باقامة الدعوى على زوجته المطلقة اليهودية طالباً اسقاط حضانتها عن ولده المسلم ومنحها اياه .

اقمت الدعوى في محكمة الاحوال الشخصية في بغداد وفي موعد المرافعة حضر المحامي فائق توفيق وكيلاً عن المدعى عليها الام اليهودية . كررت ما جاء باستدعاء الدعوى مستنداً بطلبي اسقاط الحضانة عن الام اليهودية واعطاءها للأب المسلم الى القاعدة الفقهية التي تقضي بأن الحضانة تعود لاشرف الوالدين ديناً . ولما كانت المدعى عليها يهودية وان القاصر مسلم تبعاً لوالده وحيث ان الدين الاسلامي اشرف من اليهودي اطلب اسقاط الحضانة عن المدعى عليها واعطاءها لوالده المسلم .

اجاب المحامي فائق توفيق قائلا : طالما ان الزميل وكيل المدعي يعترف ان الدين الاسلامي أشرف الاديان فلم يبق ما يبرر استمراره على دينه المسيحي ، وعليه ان يشهر اسلامه ، ثم اضاف ان كل شخص مهما كانت ديانته فانه يعتقد بأنها افضل من بقية الديانات ، لذلك كما ان المسلم يعتقد بان ديانته اشرف الاديان كذلك اليهودي يعتقد نفس الشيء بالنسبة لدينه خاصة وان القرآن الكريم قد اعتبر اليهودية من الديانات السماوية ، لذلك تعتبر الديانتان شريفتين وان التفاضل بينهما غير وارد لهذا يطلب رد الدعوى واصدار القرار ببقاء حضانة الصغير لوالدته اليهودية .

أجبته قائلاً : إنّ ما تفضل به الزميل من أن استنادي الى القاعدة الفقهية التي تنص بأن الحضانة تعود الى اشرف الوالدين ديناً يعتبر اعترافا مني بأفضلية الدين الاسلامي ، ولذلك ينبغي عليَّ اشهار إسلامي . ان هذا الاستنتاج من قبل الزميل غير وارد ، حيث ان موضوع دعوانا ينحصر بالتفاضل بين الديانتين الاسلامية واليهودية دون ان تكون الديانة المسيحية موضوع بحث وان اقراري امام المحكمة بان الديانة الاسلامية اشرف من اليهودية لا يسري على المسيحية ، وعند حدوث دعوى تتطلب اقرار التفاضل بين المسيحية وديانة اخرى تصبح الديانة المسيحية موضوع بحث وعندئذ فقط يصبح لكل حادث حديث .

اما حول الفقرة الثانية من اقوال الزميل فواضح بأنه يطلب رد الدعوى وابقاء حضانة الصغير المسلم لامه اليهودية ، وهذا اعتراف ضمني من قبله بأن الديانة اليهودية اشـــرف من الديانة الاسلامية او متساوية معها كل ذلك بأمل ان يربح الدعوى . اني لا اعتقد ان اي شخص وحتى غير مسلم يجرؤ في بلد عربي كالعراق دينه الرسمي الاسلام على القول بتساوي الديانتين شرفاً .

اصدرت المحكمة قرارها باسقاط حضانة الام اليهودية على الصغير ومنحها لوالده المسلم ، وقد اكتسب القرار درجة البتات .

لقد تناولت المجالس الخاصة اقوال المحامي فائق توفيق مع بعض المبالغات فزعموا بانه اعترف بأن الديانة اليهودية اشرف من الديانة الاسلامية وانه يطالب بابقاء حضانة المسلم لدى اليهودية وغير ذلك واصبح يجبه بنقد وتجريح شديدين خاصة من قبل رجال الدين في جميع المجالس والاجتماعات التي يحضرها .

واحدة بواحدة والبادئ أظلم

في سنة ١٩٤٦ كنت قد توكلت عن تاجر مقيم في كركوك لأجل الاعتراض استئنافاً لدى لجنة التدقيق العامة في بغداد على قرار دائرة الضريبة المتضمن تقدير ارباحه عن تلك السنة بمبلغ ضخم لا يتناسب وارباحه الحقيقية .

قدمت اللائحة الاستئنافية الى لجنة التدقيق التي يرأسها أحد أعضاء محكمة التمييز موضحاً فيها الاسباب التي يستند اليها موكلي في طلب تخفيض مبلغ الضريبة استناداً الى الوثائق التي تثبت حقيقة ارباحه في تلك السنة .

وفي الموعد المعين حضرت الى لجنة التدقيق ومقرها في مديرية ضريبة الدخل العامة وكانت اللجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء يرأسها عضو محكمة التمييز السيد انطوان شماس ، اوضحت ما تضمنته اللائحة الاستئنافية من اسباب يستند اليها موكلي في طلب تخفيض مبلغ الضريبة المفروض عليه وابرزت الوثائق المؤيدة لذلك .

طلب رئيس اللجنة انطوان شماس ان ابرز سجلات وقوائم لسنوات سابقة مع اجازات الاستيراد الصادرة في حينه مع صور المعاملات الكمركية بشأنها مع وثائق من مختلف الدوائر في كركوك .

اجبته ان محل اقامة وعمل موكلي في كركوك ولا اعتقد ان باستطاعته الحصول على ما طلبته اللجنة من سجلات ووثائق من دوائر متعددة في بغداد علما ان ذلك يتطلب وقتاً طويلاً ، فيما لو تمكن من الحصول عليها وحيث ان طلب موكلي واضح ويستند الى الادلة والوثائق المبرزة ارجو صرف النظر عن طلبكم هذا واصدار القرار الذي ترتئيه لجنتكم ، وكما هو واضح في اللائحة المقدمة وعلى ضوء ما تضمنته من اسباب وادلة .

ظهر الانزعاج على رئيس اللجنة من جوابي وقال محتداً : ان تقدير لزوم او عدم لزوم اية اوراق او وثائق او سجلات امر يعود الى اللجنة وليس لك الرفض او الاعتراض على ما تقرره وان جوابك هذا يعتبر امتناعاً عن تنفيذ طلب اللجنة وقرارها ، وهذا قد

يؤدي الى الإضرار بحقوق موكلك ، إضافة الى ان تصرفك هذا يخالف ما ينبغي ان يتصف به المحامي من سلوك اثناء عمله واضاف قائلاً - وقبل ان يسمح لي باجابته : تفضل اطلع برا (اي اخرج) فأجبته منفعلاً : ان لجنتكم تعتبر هيئة ادارية وليس لها صفة قضائية تلزم المحامي ان يراعي امامها السلوك الواجب عليه اتباعه اثناء ادائه واجباته في المرافعات امام القضاء . كما اني لم ارفض ما طلبه رئيس اللجنة انما ابديت وجهة نظري بشأن ذلك وللجنة ان تقبل او ترفض طلبي هذا من غير داع للانفعال واستعمال هذا التعبير غير اللائق تجاه محام يقوم بواجبه بالاضافة الى ان ما طلبه رئيس اللجنة لم يكن قراراً صادراً عن اللجنة نتيجة مداولة وانما هو اجتهاد رئيس اللجنة فقط الامر الذي لا يجوز اعتباره قراراً صادراً عن اللجنة .

ومع ذلك وبغية تحاشي الحاق الضرر بموكلي فيما لو اتخذت موقفاً سلبياً من طلب رئيس اللجنة فسأنفذ ذلك واخرج محتفظاً بما لدي من حقوق تجاه هذا التصرف غير القانوني ، وقبل ان اخرج اسجل في اللجنة استقالتي من الوكالة عن المستأنف حتى يتم تبليغه بالموعد الذي ستؤجل اليه قضيته حفاظاً على حقوقه ثم خرجت تنفيذاً لامر رئيس اللجنة .

في سنة ١٩٤٧ انتخبت نائباً عن الموصل وتم تنسيبي الى عضوية اللجنة الحقوقية حيث انتخبت مقرراً لها . كانت وزارة صالح جبر قد أحالت الى المجلس لائحة قانون الاحوال الشخصية بغية تشريعه والمصادقة عليه . قرر ديوان الرئاسة احالة هذه اللائحة الى اللجنة الحقوقية لدراستها ورفع تقريرها بشأنها فعينت اللجنة موعد انعقادها لدراسة هذه اللائحة وبلغت اعضاءها بذلك كما بلغت وزارة العدل طالبة حضور الوزير او من يمثله اثناء المداولة في اللائحة للاجابة عن اقوال ومقترحات النواب في الموعد المعين لاجتماع اللجنة . ولما كان رئيسها غائباً فقد توليت انا رئاستها وكالة . لم يحضر وزير العدل (وكان يومئذ جمال بابان) ، وقد حضر ممثلاً عنه انطوان شماس (وكان يشغل يومئذ وظيفة رئيس ديوان التدوين القانوني) فافتتحت الجلسة وبدأنا بقراءة اللائحة مادة فمادة ، وكان اعضاء اللجة يبدون ما لديهم من ملاحظات بشأن كل مادة . فيقترح احدهم اجراء تعديل في صيغة المادة وقبل ان اضع اقتراحه بالتصويت اسأل ممثل وزارة العدل رأي الحكومة في هذا الاقتراح فيجيب انطوان شماس انه لا يستطيع ابداء الرأي ما لم يعرض الأمر على الوزير .

ثم قدّم احد النواب اقتراحاً بطلب الغاء فقرة احدى مواد اللائحة وقبل وضع اقتراحه هذا بالتصويت طلبت رأي ممثل الوزارة فأجاب بأنه لا يتمكن من ابداء رأيه ما لم يعرض الموضوع على الوزير . واقترح احد الاعضاء اضافة مادة جديدة الى اللائحة وتمت المداولة بشأن هذا الاقتراح وعند طلبي من ممثل الحكومة ابداء رأيه وقبل وضع الاقتراح بالتصويت اجاب نفس جوابه السابق اي انه لا يستطيع ابداء الرأي ما لم يعرض الموضوع على الوزير . وعندئذ قلت له (لانطوان شماس) كان المفروض عندما ارسلك وزير العدل ممثلاً عنه عند مناقشة اعضاء اللجنة لمواد اللائحة ان تكون مزوداً بالمعلومات المقتضية ومخولاً بالصلاحيات اللازمة التي تمكنك من ابداء الرأي والاجابة عن ملاحظات ومقترحات النواب بشأن مواد اللائحة وفي حالة عدم تزويدك بهذه الصلاحيات ، كان الأولى بك ان تمتنع عن تمثيل الوزارة في هذه اللجنة اذ ان ذلك ادى الى ان تكون مداولات اللجنة حول اللائحة مدة تزيد على الساعتين عبثاً ومضيعة للوقت بسبب عدم الاجابة وابداء الرأي الذي يمثل رأي وزارة العدل حول آراء ومقترحات اعضاء اللجنة .

لهذا لم يبق ما يبرر وجودك في اللجة تفضل اخرج وارجع الى وزارتك على ان يحضر وزير العدل في الاجتماع المقبل الذي سيبلغ به او يرسلك مزوداً بالصلاحيات التي تخولك الاجابة عن استيضاحات ومقترحات النواب اعضاء اللجنة الحقوقية .

خرج انطوان شماس خجلاً ومنزعجاً من تصرفي معه ، اما انا فكنت في غاية الانشراح والارتياح حيث ان المصادفة هي وحدها التي هيأت لي الظرف الذي مكنني من ان اقابل بالمثل انطوان شماس واسقيه بالكأس التي سقاني بها قبل سنة يوم قال لي (اطلع برا) الا ان الفرق بين الموقفين كبير فقد كان متجنيا على حين انني كنت محقاً وكان لسان حالي يقول : واحدة بواحدة والبادىء اظلم .

وعلى هامش هذه الواقعة هناك ملاحظة طريفة نقلها لي جمال بابان عندما علم بان انطوان شماس طردني من لجنة التدقيق قال قلت لانطوان شماس : بشرفك لو كان غير المحامي نجيب الصايغ في لجنة التقدير محـــام مسلم هل كنت تجرؤ ان تقول له (اطلع برا) فلاذ بالصمت ولم يحر جواباً ومعنى هذا يؤيد ما ذهب اليه جمال بابان .

اغتيال الشيخ حامد العجيل
في الصويرة

في سنة ١٩٤٨ واثناء معركة الانتخابات النيابية اغتيل الشيخ حامد العجيل عندما كان جالساً في نادي الموظفين في قضاء الصويرة ، وقد اتهم في التحريض على قتله قريبه الشيخ مزهر السمرمد بسبب تنافسهما على نيابة القضاء ، حيث ستجري الانتخابات في وقت قريب وذلك ان حامد العجيل كان قد رشح عن قضاء الصويرة ضد الشيخ مزهر السمرمد ، مستنداً الى تأييد ودعم أهالي القضاء بسبب معاملته الطيبة مع اهالي القضاء فضلاً عن اخلاقه الكريمة ووطنيته الصادقة ، يضاف الى ذلك انه عضو في الحزب الوطني الديمقراطي ، في حين ان الشيخ مزهر على النقيض منه وهو يستند في ترشيحه الى دعم السلطة كما حصل في الانتخابات السابقة ولما لمس تأييد اهالي القضاء وناخبيه لمنافسه حامد العجيل وتحقق من فوزه عمد الى التحريض على اغتياله كي تخلو له الساحة ويضمن الفوز بالانتخابات .

توجهت اصابع الاتهام والتحريض على القتل الى الشيخ مزهر السمرمد ، لذلك اصدر حاكم تحقيق الصويرة قراره بتوقيفه والتحقيق معه .

راجعني بعض اقرباء مزهر طالبين توكلي عنه لقاء اتعاب محاماة مجزية ومغرية فقلت لهم : اوافق مبدئياً على التوكل عنه بعد وقوفي على سير التحقيق والادلة المبرزة والاطلاع على اضبارة القضية واذا ثبت لدي ان مزهر بريء من تهمة التحريض المسندة اليه اوافق على التوكل عنه .

اتفقنا على الذهاب الى الصويرة في اليوم الثاني لدراسة اضبارة القضية ومواجهة المتهم في الموقف للاستماع الى اقواله وللاجابة عمّا اوجهه اليه من اسئلة واستيضاحات على ضوء ما اقف عليه من مطالعتي للاضبارة التحقيقية .

سافرت في الصباح الى الصويرة برفقة احد اقرباء مزهر وبسيارته الفارهة المعروفة من قبل سكنة القضاء . وعند وصولنا الى الصويرة ومرورنا بشوارعها في طريقنا الى السراي لاحظت ان الاسواق مغلقة وذلك حداداً على حامد العجيل ، حيث لم يكن قد مضى على اغتياله سوى عدة ايام ، كما لاحظت علامات الاسى والألم بادية على وجوه الناس وهم ينظرون شزراً الى سيارة مزهر المعروفة عندهم واليّ وأنا بداخلها وصلنا السراي فدخلت الى غرفة القائمقام (راسم عبدالحميد) وبعد ان عرف الغرض من مجيئ قال : لا انصحك بالذهاب الى المحكمة للاطلاع على اضبارة التحقيق ولا تحاول الاجتماع بالمتهم لان في ذلك احتمال خطورة على حياتك اذ لا يزال اهالي الصويرة في مأتم حداداً على فقيدهم المحبوب من قبلهم ، ولما يمضِ على اغتياله سوى بضعة ايام وهم غاضبون وحاقدون على المتهم مزهر وعلى ايّ محامٍ يتولى الدفاع عنه . وفي هذه الاثناء كنت الاحظ من النافذة مجيء اعداد من اهالي البلدة الى السراي بحيث بعد مدة امتلأ على سعته . اخبرني معاون الشرطة الذي كا حاضراً بأن هؤلاء عندما علموا بأنك محام جئت من بغداد لتتولى الدفاع عن المتهم مزهر تجمهروا هنا.ليعربوا عن مدى سخطهم على المتهم وعدم رضاهم وارتياحهم لاقدامك على الدفاع عنه . وفجأة دخل احد الشباب غرفة القائمقام وهو بحالة عصبية وخاطبني قائلاً : يا استاذ نحن نعرف بأنك من العناصر الوطنية ومطلعون على مواقفك مع النواب المعارضين في المجلس ، لذلك يؤلمنا جداً ان توافق على التوكل والدفاع عن المجرم الذي حرض على اغتيال الوطني المخلص الشيخ حامد العجيل . وقبل ان ينهي كلامه وقف معاون الشرطة منزعجاً من تجاسر هذا الشخص ودخوله غرفة القائمقام بلا استئذان كي يصفعه ويطرده الا اني رجوته ان لا يفعل ذلك ثم اجبت الشاب قائلاً :

ارجو ان تعلم انت وجميع اهالي الصويرة بأني لن اقبل الوكالة عن المتهم ما لم اطلع على الاوراق التحقيقية ، وبعد ذلك اقرر قبول الوكالة او رفضها ، وان مجيئي اليوم لهذا الغرض . أما بعد ان اطلعت على ظروف القضية وما يكنه اهالي الصويرة من حب وتقدير للفقيد ومدى سخطهم وغضبهم على المتهمين المحرضين ومرتكبي الجريمة لذا قررت رفض الوكالة عن المتهم بالتحريض مزهر السرمد ولا اجد حاجة للاطلاع على الاضبارة التحقيقية ولا مواجهة المتهم . لذلك ارجو اخبار الاخوان المجتمعين هنا بموقفي هذا فانصرف وهو مرتاح من تصرفي ، وقررت العودة الى

بغداد فوراً الا ان القائمقام طلب الي التريث وتأخير العودة الى بغداد الى عصر هذا اليوم حتى يتمكن من اخذ موافقة المتصرف لتهيئة سيارة مسلحة ترافقك حتى حدود القضاء وان ارفق بالسيارة شرطياً مسلحاً اذ رغم ما ابديته لهذا الشخص من رفضك الوكالة ، الا انه من المحتمل ان لا يلحق اهالي القضاء علمهم بموقفك هذا ، وقد يقدمون على التحرش بك او ايذائك اثناء عودتك وهكذا انتظرت حتى الساعة الرابعة عصراً اذ ركب في سيارتي شرطيان مسلحان وسارت امام سيارتي سيارة مسلحة . مجتازين شوارع المدينة وعند مغادرتنا حدود القضاء عادت سيارة الشرطة المسلحة وبقي الشرطيان في سيارتنا حتى وصولنا الى بغداد بسلام ، حيث امّنت عودتهما الى الصويرة وعندما راجعني اقارب مزهر للوقوف على رأيـي اخبرتهم بأني لا اوافق على التوكل عنه واعدت لهم ما تسلمته م مقدمة الاتعاب .

وكالتي عن الشيخ محيي الهيمص
في المجلس العرفي

كان من ضمن شعارات واهداف ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ القضاء على الاقطاع المتمثل بشيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والحد من نفوذهم وايقاف اجراءاتهم وتصرفاتهم التعسفية ضد فلاحيهم واتباعهم ومنح هؤلاء حقوقهم المغتصبة وانتزاعها من شيوخهم ورؤسائهم .

لقد استغل بعض الفلاحين هذا التيار الجارف ضد الاقطاع والشيوخ ورؤساء العشائر فأقدموا إما بدافع الانتقام منهم لتصرفاتهم القاسية معهم او بغرض الابتزاز او بتحريض من أشخاص وجهات تحمل آراء ومبادئ سياسية معينة من ضمن اهدافها القضاء على الاقطاع والتنكيل بالاقطاعيين وشيوخ العشائر فيقدمون على رفع شكوى ضد رؤسائهم او شيوخهم الى السلطة الادارية مدعين ان الشيخ او الملاك الفلاني يتآمر ضد الثورة ويطعن بتصرفاتها وينتقد اجراءاتها ويشتم الزعيم عبد الكريم قاسم في مناسبات عديدة الى غير ذلك من الاتهامات فيضطر الموظف الاداري الى احالة الشكوى الى المجالس العرفية من غير ان يجري تحقيقاً للتأكد من صحة الشكوى طالما ان موضوعها التآمر ضد الثورة وشتم زعيمها فيتم توقيف الشيخ المشتكى عليه حتى تجرى محاكمته .

لقد تكررت امثال هذه الشكاوى من قبل الفلاحين على شيوخهم مما ولد الالم والقلق والرعب لدى هؤلاء بسبب ان ايًا منهم معرض لمثل هذه التلفيقات من قبل فلاحيهم طالما ان السلطات تهتم بمثل هذه الشكاوى غير المستندة الى اي دليل او قرينة ما دامت تتعلق بالتآمر على الثورة ويشتم الزعيم عبد الكريم قاسم .

من ضمن مَنْ قدمت ضدهم مثل هذه الشكوى الشيخ محيي الهيمص حيث رفع ثلاثة من فلاحيه الذين يعملون في مزرعته منذ عشرات السنين علاوة على انهم من افراد عشيرته شكوى الى السلطة يدعون فيها ان الشيخ محيي الهيمص ناقم على

الثورة ويتآمر ضدها لانها قضت على نفوذه ويشتم الزعيم في كل مناسبة . اضطر الموظف الاداري الى احالة الشكوى الى المجالس العرفية حسب التعليمات الصادرة . فقرر المجلس العرفي اجراء محاكمة الشيخ محيي وعين موعد المرافعة . ونظراً للصداقة التي تربطني بالشيخ محيي ولقناعتي التامة ببطلان التهم الملفقة ضده ولوثوقي من شعوره الوطني وتأييده للثورة فقد تبرعت بالوكالة عنه .

وفي الموعد المعين للمرافعة حضرت وموكلي الى المجلس العرفي (الذي كان منعقداً في معسكر الوشاش) وكان رئيسه العقيد شمس الدين عبد الله . ادخل موكلي قفص الاتهام وابدى المدعي العام مطالعته على ضوء ما تضمنته الشكوى من اتهامات طالبًا تجريم المتهم والحكم عليه . ثم استمع المجلس الى افادات الفلاحين الثلاثة مقدمي الشكوى بوصفهم شهود اثبات وبعد مناقشتي لكل منهم اتضح للمجلس ان شكواهم ملفقة وباطلة نظراً للاختلافات الجوهرية في افاداتهم سواء من ناحية الاقوال والالفاظ والافعال التي نسبت الى موكلي ام من حيث زمان ومكان اقدام موكلي على هذه التصرفات وتلك الاقوال والشتائم وغير ذلك من التناقضات بحيث تأيد للمجلس بطلان هذه الشكوى الملفقة ضد المتهم إما لغرض الانتقام منه او بتحريض من خصومه او غير ذلك من الاسباب وبعد ذلك القيت دفاعي عن المتهم موضحًا موقفه من القضايا الوطنية ومشاركته واندفاعه فيها ماديًا وادبيًا في العهد الملكي . وموقفه من الثورة واندفاعه في تأييدها ودعمها وليس ادل على ذلك من تبرعه بمبلغ ضخم للجيش يوم الثورة اعجابًا بانتصاره ونجاح الثورة .

ثم انتقلت الى مناقشة اقوال الشهود مبينًا التناقضات والاختلافات الجوهرية في اقوالهم بحيث تصبح متهاترة ولا يمكن الاعتداد بها والتعويل عليها ولما كانت هذه الشهادات هي الادلة الوحيدة لاثبات التهمة ضد موكلي اطلب اصدار القرار ببراءته ثم اضفت قائلاً لا بد ان مجلسكم قد لاحظ كثرة امثال هذه الشكاوى المقدمة من الفلاحين ضد ملاكي الاراضي وشيوخ العشائر وجميعها بنغمة واحدة وهي التآمر على الثورة والطعن في اجراءاتها وشتم زعيمها دافعهم في ذلك الانتقام من رؤسائهم وشيوخهم او التنكيل بهم طالما ان السلطات تسندهم بأقوالهم هذه او بتحريض من ذوي ميول ومبادئ تدعو الى القضاء على من يطلق عليهم اسم الاقطاعيين ويتم ذلك بتوجيه تهمة التآمر على الثورة والطعن في اجراءاتها وشتم زعيمها وقد ثبت لمجلسكم بطلان هذه الاتهامات .

ان هذه التصرفات من قبل الفلاحين ودعمها من السلطة ولدت استياء وفزع وقلق

شرائح كبيرة من الشعب العراقي من ملاكين ورؤساء وشيوخ عشائر باعتبار ان كل واحد منهم معرض للتوقيف والاهانة بسبب اقدام بعض فلاحيهم وخدمهم على سلوك اسلوب التلفيق هذا ضدهم وإني واثق من ان هذه التصرفات اللااخلاقية ليس من مصلحة الثورة ولا من اهدافها . لهذا وبغية اقدام مجلسكم على قطع دابر مثل هذه التصرفات اللاأخلاقية واعطاء درس للملفقين والمفترين من الفلاحين ولمنح الاطمئنان الى الابرياء من الشيوخ والرؤساء والملاكين واعادة ثقتهم بأن السلطة ترعى الجميع ولا تفرق بين فرد وآخر من ابناء الشعب العراقي بمختلف طبقاته على قدم المساواة . وبعد ان ثبت امام مجلسكم ان الشكوى التي تقدم بها هؤلاء الشهود ضد موكلي الشيخ محيي الهيمص ملفقة وباطلة اطلب سوقهم كمتهمين ليحاكموا امام مجلسكم بتهمة الاخبار الكاذب وشهادة الزور واصدار الحكم المناسب بحقهم ليكون ذلك رادعًا لغيرهم ممن تسوّل لهم انفسهم الاقدام على مثل هذه التصرفات .

وبعد ان تداول المجلس في الموضوع اصدر قراره ببراءة موكلي كما قرر اتخاذ الاجراءات القانونية لسوق هؤلاء الشهود الثلاثة كمتهمين الى المجلس العرفي لاجراء محاكمتهم بتهمة الاخبار الكاذب .

وبعد ان اصدر المجلس قراره ببراءة موكلي ومغادرته قفص الاتهام ادخل هؤلاء (الشهود) المتهمون الثلاثة القفص نفسه ثم بيّن المدعي العام في مطالعة ثبوت تهمة الاخبار الكاذب بحق هؤلاء المتهمين بالتناقضات والاختلافات التي وردت في اقوال كل منهم بافاداتهم التي ادلوا بها امام مجلسكم وتناقض اقوالهم مع ما ورد في عريضتهم المرفوعة الى السلطة الادارية وطلب الحكم عليهم بموجب المادة (١٥٧) من قانون العقوبات وبعد ان تداول اعضاء المجلس اصدر قراره بالحكم على كل من المتهمين الثلاثة بالسجن لمدة ستة اشهر بموجب المادة (١٥٧) من قانون العقوبات فسيقوا الى السجن لتنفيذ العقوبة بحقهم .

كان لقرار المجلس هذا صدى ارتياح واستحسان من قبل الجميع وخاصة رؤساء وشيوخ العشائر الذين كانوا مستهدفين من قبل فلاحيهم وخدمهم لمثل هذه الافتراءات بغية التنكيل بهم او الانتقام منهم او ابتزازهم او تنفيذاً لمآرب محرضيهم . اذ انهم بالنظر للظروف المحيطة بالثورة في ايامها الاولى والشعارات المرفوعة ضد الشيوخ والرؤساء والملاكين المتهمين بالاقطاع كان اغلب هؤلاء معرضين لمثل هذه الافتراءات من قبل بعض فلاحيهم للاسباب والدوافع المدرجة اعلاه كما حصل في موضوع الشيخ محيي الهيمص والعديد من الشيوخ والرؤساء .

وكالتي عن اخي داود الصائغ

في سنة ١٩٤٧ اقدمت وزارة صالح جبر على شن حملة مكثفة ضد الشيوعيين واحزابهم ومنظماتهم السرية حيث تمّ القاء القبض على اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي السري بضمنهم سكرتيرها العام يوسف سلمان الملقب بفهد وبعد اجراء محاكمتهم اصدرت المحكمة الكبرى في بغداد احكامًا تقضي باعدام اربعة من قادة الحزب بضمنهم فهد ، ثم استبدل حكم الاعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك على اثر الضجة والتعليقات والانتقادات الدولية ضد اصدار مثل هذه الاحكام التعسفية والقاسية بحق من يحمل مبدءًا او فكرة سياسية معينة مهما كان موقف السلطة منها .

ثم تمكنت الشرطة من كبس مقر الحزب الشيوعي الآخر الذي يطلق عليه رابطة الشيوعيين العراقيين والقت القبض على قادة الرابطة وبضمنهم رئيسها المحامي داود الصائغ وبعض منتسبيها كما صادرت مطبعتها وسجلاتها وجميع ما تمكنت من العثور عليه من مطبوعات ونشرات ووثائق .

وبعد ان تم التحقيق مع المتهمين بضمنهم داود احيلوا الى محكمة جزاء بغداد بوصفها محكمة الاحالة حيث تجرى محاكمتهم فاذا ظهر لها ان الأدلة ثابتة وان عقوبة المادة القانونية المتهمين بموجبها تزيد عن صلاحيتها تقرر نقل الدعوى واحالتها الى المحكمة الكبرى كي تجري محاكمتهم وتصدر العقوبات بحقهم .

كنت قد توكلت عن اخي داود اثناء محاكمته مع بقية المتهمين امام محكمة جزاء بغداد وكان قاضيها يومئذ عبد العزيز الخياط .

وبعد ان استمعت المحكمة الى اقوال الشهود واطلعت على الوثائق والادلة المقدمة من قبل الشرطة وبعد ان وجهت الى المتهمين تهمة الشيوعية وممارسة نشاطاتها . طلب القاضي ان القي دفاعي عن موكلي اخي داود فقلت ان تعريف الشيوعية والشيوعي في القوانين والانظمة العراقية هو من يعمل على قلب نظام الحكم والقضاء على دستور البلاد وتقويض اركان المجتمع . وحيث يظهر لمحكمتكم من تصفح

منهاج منظمة رابطة الشيوعيين العراقيين التي يرأسها موكلي انه في اغلب مواده يطالب بمنح الحريات العامة والخاصة للشعب العراقي والتي ينص عليها الدستور كما يدعو الى العمل للقضاء على تصرفات السلطة الشاذة واجراءاتها القاسية والتعسفية بحق الشعب خلافًا لاحكام الدستور كما يطالب بتطبيق احكامه .

من ذلك يتضح لمحكمتكم ان الشخص الذي يطالب بحقوق الشعب العراقي التي كفلها الدستور ويدعو الى تطبيق احكامه لا يمكن ان يطلق عليه اسم شيوعي ولا يسوغ ان يطلق على المنظمة التي ينتمي اليها بأنها شيوعية تهدف الى القضاء على نظام الحكم وهدم المجتمع والغاء الدستور رغم الصيغة التي وضعت كعنوان للمنظمة لان العبرة بمواضيع واهداف المنظمة وليس لاسمها وعنوانها . من كل ما تقدم لا يمكن اعتبار موكلي شيوعيًا تنطبق بحقه احكام المادة المحال بموجبها .

وهنا طلب داود من المحكمة الكلام فقال : اني لا اتفق مع وكيلي في براءتي من الشيوعية كما جاء في دفاعه عني واني اعترف باني شيوعي اعتنق الشيوعية كعقيدة تعمل للقضاء على كل عوامل الفساد المستشري في انحاء القطر كافة . وتهدف الى اتخاذ ما ينبغي لاسعاد الشعب العراقي .

لقد صدمت بهذا الاعتراف غير المبرر والمناقض لاقوالي لذلك طلبت من المحكمة بناءً على اعتراف موكلي لم يبقَ موجب لبقائي وكيلاً عنه ارجو تسجيل استقالتي من الوكالة ثم غادرت القاعة منزعجًا ومتألمًا .

منزعجًا لان مثل هذا التصرف يتنافى والاسلوب الواجب اتباعه من قبل الموكل تجاه وكيله وتحاشي تكذيبه او احراجه اثناء المرافعة .

ومتألمًا لان تصرف داود هذا قد يحول دون امكان الدفاع بحرية عنه وقد يكون سببًا لتشديد العقوبة وهو اخي .

اصدرت المحكمة قرارها باحالة داود وجماعته الى المحكمة الكبرى وان التهمة الموجهة الى داود هي قيامه ببث الشيوعية لاكثر من واحد من القوات المسلحة والتي عقوبتها الاعدام مستندين بذلك الى الاحكام الصادرة بحق الضابطين سليم الفخري وغضبان السعد المتضمنة ان كلا منهما شيوعي وان منظمهما هو داود الصائغ وانهما عضوان في رابطة الشيوعيين العراقيين التي يرأسها داود الصائغ . ونظراً لخطورة التهمة وعقوبتها اضطررت ان اتولى الدفاع عنه فاجتمعت بداود قبل الجلسة الاخيرة التي سألقي فيها الدفاع عنه وقلت له : ان احتمال اصدار الحكم عليك بالاعدام وارد لذلك ارجو ان تفسح لي المجال للدفاع عنك من غير ان تقاطعني كما حدث في محكمة الجزاء واذا حصل يصبح عاملاً مبرراً للمحكمة لتشديد العقوبة . فقال اني

سأترك لك المجال للدفاع عني بشرط ان لا تنفي عني تهمة الشيوعية وان لا تطلب الرأفة من المحكمة فوعدته بذلك ، ثم القيت دفاعي عنه مراعيًا طلبه كما انه لم يقاطعني .

اصدرت المحكمة قرارها بالحكم على داود بالاشغال الشاقة المؤبدة وعندما ميزت القرار اصدرت محكمة التميز قرارها بتخفيض العقوبة وجعلها ثماني سنوات اشغال شاقة قضاها بين سجن نقرة السلمان وسجن بغداد .

* * *

كانت محكمة التمييز قد خفضت عقوبة الاعدام المحكوم بها فهد وثلاثة من رفاقه الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

وعندما الف نوري السعيد الوزارة سنة ١٩٤٩ احال فهداً ورفاقه الى المجلس العرفي لتجرى محاكمتهم بتهمة ممارسة النشاط الشيوعي باتصالاتهم مع شيوعيين خارج السجن .

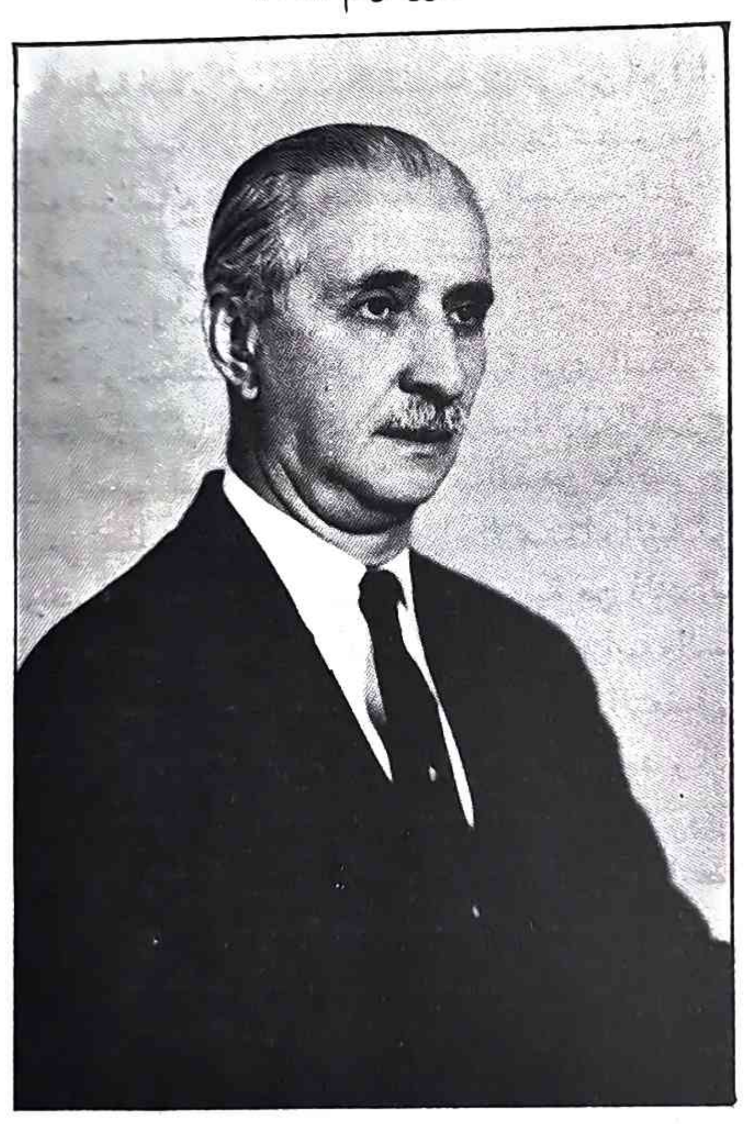
اصدر المجلس الحكم باعدامهم وقد نفذ فعلاً في اليومين ١٤ و ١٥ من شباط ١٩٤٩ بحق كل من يوسف سلمان يوسف وزكي محمد بسيم وحسين محمد الشبيبي ويهودا ابراهيم صديق .

ولما كان داود الصائغ يقضي عقوبته مع رفاقه في سجن نقرة السلمان ايضًا تصور الاهل ان نوري السعيد سيحيله الى المجلس العرفي للحكم عليه بالاعدام كما حدث مع فهد وبقينا مضطربين وقلقين عليه لذلك قابلت نوري السعيد لأجل ان اعلم منه فيما اذا كان قد قرر احالته الى المجلس العرفي لاصدار الحكم عليه بالاعدام ام لا. قلت للباشا ان اخي داود محكوم بالأشغال الشاقة لمدة ثماني سنوات والآن يقضيها في سجن نقرة السلمان حيث جماعة فهد ايضًا في نفس السجن ونظراً للخلاف والخصومة بين الجبهتين فقد اخذ جماعة فهد يعاملون داود ورفاقه معاملة سيئة ويعتدون عليهم خاصة وان عددهم اضعاف عدد داود وجماعته بحيث اصبح وضعه في السجن لا يطاق . استدعى نوري السعيد علي خالد الحجازي مدير الشرطة العام حيث كان جالسًا في غرفة السكرتير وسأله ماذا تعرف عن معاملة جماعة فهد لداود الصائغ وجماعته ؟ في سجن نقرة السلمان اجابه : باشا انهم يعتدون عليه بشتى الاساليب (ويلعنون امه وابوه) فضحك نوري اذ تصور ان مدير الشرطة لا يعرف اني اخ لداود

ومع ذلك كانت شهادته لصالحنا وان تضمنت السب اجاب الباشا قائلاً انقلوه الى سجن بغداد . وبذلك تأكد لي بأنه لا توجد نية او اتجاه لاعدام داود فاطمأن بالنا .

وبعد عشرة ايام خلت وبينما كانت جلسة المجلس النيابي منعقدة جاء نوري متأخراً وبدلاً من ان يذهب الى محله بجانب الوزراء اتجه الى جانب المعارضة حيث كنت جالسًا وسألني هل وصل داودفقلت له كلا . قال اخبرت وزارة الداخلية ان يطلبوا نقله الى بغداد برقيًا فراجعهم واذا تأخر اتصل بي فشكرته هذا مع العلم اني لست من جماعته بل من معارضي وزارته الا انه بتصرفه اثبت اصالته البغدادية التي لم يتخل عنها نوري السعيد طيلة حياته .


صورة رقم (٥٥)



صورة داود الصائغ وهو في الستين من عمره (١٩٠٩-١٩٧٥)

المذكرة المرفوعة الى الملك

بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٠

على اثر الجريمة التي اقدمت عليها كل من بريطانيا وفرنسا بالتواطؤ مع اسرائيل في سنة ١٩٥٦ بالهجوم الوحشي على مصر بسبب اقدامها على تأميم قناة السويس وموقف حكومة نوري السعيد المتخاذل من هذا الاعتداء الغادر على قطر عربي شقيق وعدم اقدامه ـ اسوة ببقية البلاد العربية ـ باتخاذ ما ينبغي من اجراءات ومواقف تجاه الدولتين المذكورتين خاصة وان احداهما وهي بريطانيا عضو مع العراق في حلف بغداد . ان هذا الموقف المائع من قبل حكومة نوري السعيد ادى الى ألم واستياء الشعب العراقي ظهر ذلك في المظاهرات والمسيرات التي طافت في جميع المدن العراقية ، وفي البيانات والمذكرات التي اصدرتها الاحزاب المعارضة والعناصر السياسية والصحافة الوطنية تتضمن نقداً لاذعًا لوزارة نوري السعيد وفضح مواقفها المتخاذلة من الاعتداء الثلاثي الغاشم على مصر والمطالبة بالخروج من حلف بغداد واسقاط وزارة نوري السعيد لتحل محلها حكومة مؤلفة من عناصر وطنية تعمل على اتخاذ المواقف التي تتطلبها اوضاع مصر جراء الاعتداء الثلاثي الظالم عليها وانسجامًا مع المواقف التي اتخذتها اغلب الاقطار العربية من ذلك المذكرة المرفوعة الى الملك بموجب احكام الدستور من قبل عدد من رجال الاحزاب والسياسيين يذكرون فيها الاوضاع السيئة التي آلت اليها البلاد من جراء السياسة التعسفية التي تنتهجها حكومة نوري السعيد وموقفها المائع من الاعتداء الغاشم على مصر الشقيقة ويطالبون بضرورة تنحي الوزارة عن الحكم لتحل محلها حكومة وطنية تتجاوب بسياستها مع مطالب الشعب وفي مقدمتها انسحاب العراق من حلف بغداد والتضامن الجدي مع الدول العربية واطلاق الحريات الدستورية والافراج عن الموقوفين بسبب تأييدهم وانتصارهم لحركة التحرر العربي واستنكار العدوان الاستعماري الصهيوني على الامة العربية .

وعندما اشتدت نقمة الشعب على الحكومة وشعرت بحراجة موقفها وخطورته اقدمت على القاء القبض على عدد من رجال الأحزاب والسياسيين المعارضين من امثال كامل الجادرجي وحسين جميل من الحزب الوطني الديمقراطي وفائق السامرائي وصديق شنشل من حزب الاستقلال وسامي باش عالم من المعارضين وقررت احالتهم الى المجلس العرفي بتهم مختلفة لتجرى محاكمتهم بموجبها .

تقدم عدد كبير من المحامين يتجاوز الخمسين محاميًا متبرعين للدفاع عن المتهمين .

وفي الجلسة الاولى التي عقدها المجلس برئاسة كامل فتاح شاهين لاحظ العدد الضخم من المحامين المتوكلين عن المتهمين فقرر ان المجلس يسمح لكل متهم ان يوكل محاميًا واحداً فقط ليتولى الدفاع عنه .

وبناء على ذلك اجتمع المحامون واتفقوا على ان يتولى عبد الوهاب محمود الوكالة عن كامل الجادرجي ونجيب الصائغ عن حسين جميل وحسبما اذكر الدكتور مصطفى كامل ياسين عن صديق شنشل وداود السعدي عن فائق السامرائي وفائق توفيق عن سامي باش عالم .

وفي اثناء مناقشة رئيس المجلس لموكلي حسين جميل عرض عليه صورة غير موقعة من المذكرة المرفوعة الى الملك بتاريخ ٢٠/١٠/٥٦ طالبًا منه الاجابة فيما اذا كان من ضمن الموقعين عليها . فأجبت رئيس المجلس قائلاً ان موكلي مع عدد من السياسيين وانا منهم قد وقع على المذكرة المرفوعة الى الملك بالتاريخ المذكور وحيث ان النسخة المبرزة لموكلي غير موقعة فلا يستطيع الاجابة عن طلبكم ما لم يشاهد توقيعه على المذكرة الاصلية . فأجل الجلسة لغرض طلب اصل المذكرة من البلاط .

كنت اقصد من هذه الملاحظة معرفة ما اذا كان الملك بوصفه المرجع الأعلى في البلاد يوافق على ارسال مذكرة مرفوعة اليه ، الى المجلس العرفي لاجراء محاكمة الموقعين عليها . هذا مع العلم ان الدستور العراقي منح المواطنين حق رفع شكاواهم الى الملك مباشرة عن سوء الاوضاع جراء تصرف الحكومات واستهتارها بحقوق الشعب وحرياته وذلك باعتباره المرجع الاخير في الدولة .

وفي الجلسة الثانية اعلن رئيس المجلس بأن البلاط قد ارسل اصل المذكرة الموقعة بناء على طلب المجلس وعند عرضها على موكلي وشاهد توقيعه ايد ذلك .

ونظراً لهذا الموقف فقد سجلت الكلمة التالية :

درج رجال الاحزاب الوطنية والسياسيون المعارضون على رفع شكاواهم واحتجاجاتهم على تصرفات الحكومة وسياستها الغاشمة التي ادت الى تدهور الاوضاع وعزل العراق عن بقية الاقطار العربية بمذكرات تعنون الى رئيس الحكومة والى مجلس النواب وتنشرها بعض الصحف المحلية وبعض الصحف العربية مطالبين فيها باصلاح الاوضاع وتحقيق مطالب الشعب باستقالة الوزارة والخروج من حلف بغداد . وقد تعددت مثل هذه المذكرات الا ان الحكومة بدلاً من أن تحقق كلاً او جزءاً مما تضمنته من مطالب اخذت تمعن في سياستها التعسفية مع ملاحقة الموقعين على هذه المذكرات لذلك لم يبق امام عناصر المعارضة سوى الركون الى ممارسة الحق الذي منحه الدستور للعراقيين برفع شكواهم من تصرفات الحكومة الى الملك بصفته المرجع الاعلى والأخير .

والغريب ان يطلب المجلس من البلاط الملكي ارسال اصل المذكرة المرفوعة الى الملك لمحاكمة الموقعين عليها والأغرب من ذلك ان يرسل البلاط المذكرة الى مجلسكم فعلاً وبذلك فقد اغلق آخر منفذ يركن اليه المعارضون لتقديم شكواهم على تصرفات الحكومة ومخالفاتها لاحكام الدستور والقوانين .

تجاه هذا الوضع لم يبق امام العناصر الوطنية والمعارضين من مجال للعمل لاجل حمل الحكومة على الاستجابة لتحقيق اماني الشعب وطموحاته سوى الركون الى اسلوب العمل السري الذي لا يرغب المعارضون باتباعه ، كما انه يتعارض واهدافهم ومبادئهم في عملهم السياسي ونأمل ان لا يلجؤا الى ذلك .

فيلم ليلى البدوية

امام القضاء العراقي

كانت السيدة بهيجة حافظ صاحبة شركة فنار فلم المصرية لانتاج الافلام قد اتفقت مع التاجر العراقي المعروف عبد الكريم الخضيري سنة ١٩٤٥ على ان تؤجر له فيلم (ليلى البدوية) لمدة خمس سنوات ببدل ايجار قدره ٦٠٠٠ دينار لعرضه في دور السينما في العراق وقد تمّ التعاقد في مصر بين الطرفين وسلم الخضيري البدل وتسلم الفلم في العراق فوجد بأن نسخة ثانية من هذا الفلم موجودة بحوزة مير زعرور وحسقيل داود مديري السينما البغدادية (سينما الرافدين) وحيث ان صاحبة الفلم لم تؤجر او تبع اية نسخة الى اي شخص او جهة في العراق عدا النسخة التي تعاقدت عليها مع عبد الكريم الخضيري الامر الذي حملها على السفر والحضور الى بغداد لملاحقة الموضوع واتخاذ مايلزم لاثبات كون هذه النسخة من الفلم اما ان تكون مسروقة او مزورة وتعمل على استعادتها .

وقبل ان تغادر بهيجة حافظ مصر راجعت المفوضية العراقية لترشدها الى محام عراقي تراجعه ليتولى الوكالة عنها فأعطاها خالد الچورپچي سكرتير المفوضية العراقية اسمي وعنواني في بغداد لتتصل بي ونتفق على الاسلوب الذي نتبعه في هذه القضية وفعلاً عند وصولها الى بغداد اتصلت بي فاجتمعت معها بالفندق وشرحت لي الموضوع واطلعتني على الوثائق والاوراق المؤيدة لوجهة نظرها واتفقنا على ان تكون القضية جزائية اتقدم بموجب وكالتي عنها بالشكوى على مير زعرور وحسقيل داود الى حاكم التحقيق باتهامهما بسرقة نسخة من الفلم وطلب سوقهما الى محكمة الجزاء .

وفي الموعد المعين للمرافعة حضرت بهيجة الى المحكمة وكانت الساحة ممتلئة بالمستمعين والمتفرجين لرؤية هذه الممثلة الفنانة لما عرف عنها بكونها اول سيدة

من عائلة مصرية ارستقراطية والدها باشا وزوج اختها رئيس الوزراء اسماعيل صدقي باشا تمتهن التمثيل وتجيده هذا بالاضافة الى جمالها وحسن هندامها.

جرت المرافعة في محكمة الجزاء وكانت بهيجة حاضرة في موقع الادعاء ، اوضحت للمحكمة باسهاب الادلة والوثائق التي تثبت تهمة السرقة وقد استمرت المرافعة اكثر من اربع ساعات ثم اصدرت المحكمة قرارها المتضمن الافراج عن المتهم الثاني مير زعرور وتسليم الفلم الى موكلتي ولدى استئنافنا القرار اصدرت المحكمة الكبرى قرارها بتجريم المتهم حسقيل داود بموجب المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات والحكم عليه بغرامة قدرها ١٥٠ دينار وتأييد قرار الافراج بحق مير زعرور واعادة الفلم الى موكلتي وقد تم تصديق هذا القرار تمييزاً .

تسلمنا عن طريق المحكمة الفلم واودع الى القنصلية المصرية . ولاجل نفاذ العقد المبرم بين بهيجة حافظ وعبد الكريم الخضيري ينبغي ان يصدر قرار من لجنة مراقبة وفحص الافلام بالسماح بعرضه في العراق .

تقدمنا عبد الكريم الخضيري وانا بطلب الى اللجنة لاصدار قرارها بالسماح بعرضه الا ان اللجنة تأخرت او تباطأت متعمدة عن فحص الفلم واصدار القرار .

بقيت بهيجة في بغداد بانتظار صدور القرار بالسماح بعرض الفلم وكانت طيلة هذه المدة تقيم في فندق (تايكرس بلاس) وتقضي اغلب اوقاتها في المفوضية المصرية حيث كان ابن اختها يشغل وظيفة القائم بالاعمال فيها . كنا نقضي بعض الامسيات في فندق زيا مع بهيجة والقائم بالاعمال المصري وعبد الكريم الخضيري . وكنت الاحظ ان بعض المسؤولين الذين اعتادوا التردد على هذا الفندق يحاول الاتصال والتعرف على بهيجة كما كان بعضهم يتصل بها لدعوتها الى حفلة خاصة وحيث انها كانت محافظة في سلوكها وتصرفاتها فانها كانت ترفض باعتذار لطيف مثل هذه الدعوات .

لقد تأخر اصدار القرار حول عرض الفلم فأخذ عبد الكريم الخضيري يعقب الموضوع لدى وزارة الشؤون الاجتماعية وامانة العاصمة فأفهم بأن من الضروري حضور صاحبة الفلم الى الوزارة للاستيضاح منها عن بعض مقاطع ومناظر الفلم وحواره حتى تتمكن اللجنة من اصدار القرار الا انها رفضت ذلك بالنظر الى ان كل الافلام المصرية تصل العراق ويتم فحصها من غير ان يحضر اصحابها كما انها رفضت الذوات الذين اتصلوا بها ناصحين بان تقبل الحضورفي وليمة يقيمها احد الشخصيات المهمة من المعجبين بها تكريمًا وتقديراً لها حيث سيكون من ضمن المدعوين وزير الشؤون الاجتماعية

وامين العاصمة وغيرهم من الشخصيات التي ستتعرف عليهم والتحدث معهم واكد لها ان حضورها هذا الحفل سوف يؤدي حتمًا الى صدور القرار بالسماح للفلم غير انها رفضت ذلك اذ تصورت ان هؤلاء الاشخاص ينظرون اليها كنظرتهم الى العديد من الفنانات المصريات اللاتي زرن العراق واستجبن لدعوات امثال هؤلاء الذوات وقد انتشرت اخبار هذه الاتصالات في مصر والعراق .

ولما تأخر اصدار القرار اقدمت المفوضية المصرية على التدخل في الموضوع بناء على تعليمات وصلتها من القاهرة فكتبت الى وزارة الشؤون الاجتماعية مبدية رغبة ورجاء الحكومة المصرية للسماح بعرض فلم ليلى البدوية في دور السينما العراقية علمًا بأنه يعرض حاليًا في مصر وفي بعض الاقطار العربية الا ان الجواب كان صدور قرار اللجنة بمنع عرض الفلم . وربما كان السبب هو امتناع بهيجة حافظ عن مقابلة المسؤولين ورفض الاجتماع بهم وعدم تلبية دعواتهم .

عادت بهيجة حافظ الى مصر ومعها الفلم وقد اضطرت الى اعادة المبلغ الذي تسلمته من عبد الكريم الخضيري بسبب منع عرض الفلم في العراق بموجب القرار الصادر بذلك .

صورة رقم (٥٦)



السيدة بهيجة حافظ اثناء وجودها في بغداد

دعوى سارة الزنكينة

سارة اوانيس اسكندر المعروفة في الاوساط البغدادية باسم (سارة الزنكينـــة) او (سارة خاتون) كما يحلو لبعضهم ان ينعتها ، كانت تعتبر من اغنياء العراق المشهورين لما تملكه من عقارات واسعة واطيان شاسعة في عدة مواقع من بغدادأحدها (كمب سارة) كما لها مقاطعات زراعية كبيرة في اغلب المدن العراقية ورثتها عن ابيها وزوجها الا انها لسوء تصرفها بهذه الاملاك الكبيرة وعدم تبصرها بعواقب الامور فقد وضعت ثقتها بسماسرة واشخاص مستغلين طامعين في ثروتها فقد كانوا مستعدين لاقراضها المبالغ التي تحتاج اليها . وما اكثر ماكانت تحتاج - لقاء فائدة عالية جداً ويرهن احد عقاراتها او مزارعها بحيث عند استحقاق اجل تسديد الدين وعدم تمكنها من ذلك يعمد الدائن الى بيع المرهون حيث يتملكه بمبالغ تقل كثيراً عن قيمته الحقيقية (ان كيفية تملك دارها في المسبح وتملك مقاطعة الدبوني الشهيرة في الكوت ومن تملكها معروفة لدى المطلعين في العراق) .

يضاف الى ذلك تبذير ابنها الوحيد المدعو (برسي) والمقيم في اوربا بحجة الدراسة وطلباته المستمرة بتزويده بمبالغ كبيرة لينفقها على ملذاته وسفاهاته وعندما تكون المبالغ المطلوبة غير متوفرة لديها تعمد الى الاستقراض من مرابين جاهزين ومحيطين بها دائماً بفائدة عالية جداً وبضمان رهن ملك كما هو موضح في مقدمة هذا الكلام .

اعتادت سارة ان توكلني في اغلب الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها منذ سنة ١٩٤٢ وفي اواخر هذه السنة طلبت اليّ اقامة الدعوى على ابن عمها (هايك) الذي يدير ويتصرف بالمقاطعة المسماة عنانة الواقعة في مدينة الحلة والتي تملك اسهماً فيها مطالبة اياه ببدل حصتها الذي قدرته بمبلغ ١٥٠٠ دينار وسبب اقامتها هذه الدعوى هو خصومتها مع ابن عمها وكرهها الشديد له ورغبتها في الحاق الضرر به مهما يكلفها ذلك من مصاريف .

دفعت لي ١٥٠ ديناراً كمقدمة اتعاب محاماة حيث ان الدعوى تقام في محكمة

الحلة . اقمت الدعوى في محكمة بداءة الحلة وكانت مؤلفة من ثلاثة حكام وكان رئيسها انكليزيًا على ما اتذكر . وحضر المحامي سلمان الشيخ داود وكيلاً عن المدعى عليه . قررت المحكمة تأجيل الدعوى لاجل انتخاب ثلاثة خبراء لتقدير البدل المطالب به .

وقبل ان يأزف موعد المرافعة راجعتني سارة قائلة ان وكيل هايك سلمان الشيخ داود من نافذي الكلمة في هذه الايام وهو صديق للانكليز لذلك ارغب بتوكيل المحامي نجيب الراوي الذي له نفوذ وصلة بالمسؤولين وبالانكليز ليقف تجاه سلمان الشيخ داود . فقلت لها ان لا حاجة لذلك حيث ان موضوع الدعوى اصبح متوقفًا على تقدير الخبراء الذين ستعينهم المحكمة . فأجابتني لاجل ان اطمئن من نتيجة الدعوى ارغب في توكيله معك علمًا بأن اجورك لا تتأثر بتوكيله . تجاه اصرارها وحيث ان نجيب الراوي صديقي اتصلت به هاتفيًا وطلبت حضوره لان سارة تنتظره ، فلما جاء وشرحت له موضوع الدعوى وقرار المحكمة بتعيين الخبراء وافق على التوكل ارتاحت سارة لذلك وسلمته صكًا بمبلغ ١٥٠ ديناراً مقدمة اتعاب المحاماة . وفي الموعد المحدد للمرافعة ذهبنا الى الحلة نجيب الراوي وانا وسارة بسيارتها واعلمتنا المحكمة بانتخاب خبراء ثلاثة معروفين بالكفاية والاستقامة كان احدهم عبد الرزاق مرجان ولا اتذكر الآخرين .

ذهبنا مع هيئة المحكمة والخبراء والمدعى عليه ووكيله الى موقع المزرعة ، فلما تجول الخبراء في ارجائها واطلعوا على اوضاعها وظروفها وغير ذلك اعدوا تقريرهم وعند عودتنا الى المحكمة سلموا التقرير وكان مضمونه ان ما تستحقه موكلتنا مبلغ قدره ٦٠٠ ديناراً بدلا من الالف والخمسمائة دينار المطالب بها فسجلنا بعض الملاحظات والاعتراضات ثم عدنا الى بغداد وكانت سارة متأثرة من قرار المحكمة لا بسبب المبلغ المحكوم به بل لانها اعتبرت ان القرار صدر لصالح هايك واتفقنا معها على تمييز القرار . وقبل تنظيم اللائحة التميزية راجعتني سارة قائلة : ان داود الحيدري قد اصبح وزيراً للعدلية وهو صديق نصرة الفارسي ونسيبه لذلك ارغب في توكيله ليشترك معكما في التوقيع على اللائحة التميزية . قلت لها لا يوجد مبرر لطلبك هذا اذ ان نصرة الفارسي لايقدم على مفاتحة صديقه وقريبه وزير العدلية في موضوع اية قضية مهما كانت مهمة ولو فرضنا انه سيفعل ذلك فان وزير العدلية لا يمكن ان يفاتح حكام محكمة التمييز في قضية مثل هذه يضاف الى ذلك حتى انه لو اقدم على مفاتحتهم فانهم لايستجيبون له ان كان الطلب باطلاً .

ورغم ذلك فان سارة اصرت على توكيل نصرة وهو ايضًا صديقي فخابرته قائلاً ان سارة في مكتبي وهي ترغب في توكيلك في قضية فحضر نصرة وشرحت له موضوع الدعوى والمرحلة التي وصلت اليها واخبرته باننا اتفقنا على تمييز قرار محكمة بداءة الحلة وان سارة ترغب باشتراكك في تنظيم اللائحة التمييزية فوافق نصرة فقدمت له سارة صكًا بمبلغ ١٥٠ ديناراً كمقدمة اتعاب المحاماة .

نظمنا اللائحة التمييزية طالبين نقض قرار محكمة البداءة لوجود بعض الاخطاء عند تعيين الخبراء ، ثم ان الخبراء بالأسلوب الذي اتبعوه اثناء الكشف والتقدير لم يتمكنوا من الوقوف على الوارد الحقيقي للمزرعة .

صدقت محكمة التمييز قرار محكمة البداءة وبذلك تكون سارة قد صرفت على هذه الدعوى بين اتعاب محاماة ورسوم واجور خبراء ومصاريف سفر مبلغًا يزيد على المبلغ المحكوم به كل ذلك بسبب كرهها لابن عمها هايك ورغبتها في ازعاجه والحاق الاذى به بصرف النظر عما يلحقها جراء ذلك من نفقات وخسائر .

هذا نموذج بسيط عن تصرفات سارة التي ادت بالنتيجة الى افلاسها في اواخر ايام حياتها بحيث بعد وفاتها تبرع لها بعض معارفها بنفقات التشييع والدفن وغيرها .

القسم الثالث

تصرفات المحامي اثناء المرافعة

بحث في تصرفات وسلوك المحامين
اثناء المرافعات

إن ممارستي مهنة المحاماة مدة تقرب من نصف قرن توكلت خلالها بمختلف القضايا المدنية والجزائية وبمختلف درجات المحاكم والمجالس واللجان التي لها صلاحيات قضائية وكذلك حضوري مستمعًا في عدد من سفراتي خارج القطر المرافعات في محاكم بعض البلاد العربية والأجنبية والاطلاع على اصول سير المرافعات فيها والوقوف على أسلوب ممارسة المحامين لمهنتهم أثناء المرافعة وتصرفاتهم تجاه القضاة وتجاه زملائهم وخصومهم في الدعوى وكذلك مطالعة ما تيسر لي من كتب او مطبوعات تبحث في مهنة المحاماة وواجبات المحامي وسلوكه مع القضاة والخصوم اثناء المرافعات كل هذا ولّد لدي فكرة تدوين هذه الملاحظات والتصرفات الواجب مراعاتها من قبل المحامين وخاصة المنتمين منهم حديثًا الى النقابة علّهم يستفيدون منها خلال عملهم ويسرني أن أتلقى اية ملاحظات او استدراكات او تصحيح او نقد من قبل الزملاء فأكون لهم من الشاكرين .

ان علاقة المحامي واسلوب تصرفه اثناء المرافعة عند توكله في قضية ما تنحصر في الجهات الاربع الآتية :

١ - مع القاضي
٢ - مع خصمه وزميله في الدعوى
٣ - مع موكله
٤ - مع نقابة المحامين وتعليماتها .

وقبل الخوض في هذه الموضوعات وجدت من الضرورة بمكان البحث عن تعريف المحاماة كمهنة وشروط الانتماء اليها والواجبات المترتبة على منتسبيها وموقعها من المجتمع وما ينبغي ان يتحلى به المحامي من الصفات الكريمة والمزايا الحميدة التي تعزز مكانته وتعلي شأنه .

المحاماة
علم ودرس وفن

لقد ورد تعريف للمحاماة في مشروع قانون المحاماة الموحد الذي قدم من قبل نقابة دمشق في مؤتمر المحامين الرابع المنعقد في بغداد سنة ١٩٥٩ بحيث عندما تتم المصادقة عليه وتشريع القانون يصبح تعريف المحاماة الوارد فيه موحداً في جميع الاقطار العربية إلا انه مع الاسف حتى الآن لم يشرع قانون المحاماة الموحد .

اما تعريف المحاماة كما ورد في المشروع المذكور فهو :

« ان المحاماة مهنة تستهدف تحقيق العدالة عن طريق ابداء الرأي القانوني والدفاع عن الحقوق العامة والخاصة ومعاونة القضاء للوصول الى القرار العادل » .

تعتبر مهنة المحاماة من اشرف وانبل المهن كما ورد في تعريفها من قبل اساطين القانون قديمًا وحديثًا ولعل من تمام الفائدة ان نلم بطرف منها .

لقد عرفها عبد الرحمن الرافعي نقيب محامي مصر الاسبق بقوله : ان المحاماة هي عون القضاء في الوصول الى الحكم العادل كلاهما يسهم بقدر معلوم في اقامة العدالة في المجتمع من اجل ذلك قام التعاون بين القضاء والمحاماة ووجدت تلك الصلة الروحية التي تجمع بينهما . كما وصف فولتير المحاماة بأنها اسمى مهنة في الوجود فهي : نجدة ومروءة وعون لكل ذي حق حبس عنه حقه وكل برئ دفعت به الظروف او سوء طالعه الى مجابهة سلطة الاتهام .

وتبلغ مهنة المحامي أقصى مراتب الجلال والسمو حين يقف الى جانب الضعيف ينصر حقه على باطل القوى او حين يقف الى جانب برئ يدفع عنه غائلة الاتهام .

اما العالم داغوسو وهو اشهر قضاة فرنسا في القرن السابع عشر فقد عرّف مهنة المحاماة بأنها قديمة كالقضاء وشريفة كالفضيلة ولازمة كالعدالة ولا توجد مهنة اكثر منها جمالاً ولا احق منها بالانشغاف فهي المهنة التي يمكن ان تجعل صاحبها نبيلاً ولو كان من أصل وضيع وان تجعله غنيًا دون وفرة المال والسحت وان تجعله كبيراً دون الجاه الفارغ وسعيداً دون الثروة المادية .

ان المحامي هو ذلك المناضل الذي يخوض غمار القضايا والمشكلات ليدافع عن اموال الناس وآمالهم وعن الشرف والكرامة وعن الحرية والرقي في البلدان التي تنعم بالحريات في العمل والتفكير دون ما قيد ولا كبت .

من تلك الاقوال وغيرها حول مهنة المحاماة يتضح لنا بأنها تعتبر من اشرف الرسالات وأنبلها مقصداً كما انها عنصر لازم وضروري لمعاونة القضاء للوصول الى القرارات والأحكام العادلة .

ولعل المحاماة هي المهنة الوحيدة التي تمكّن منتسبيها من تبؤ ارفع مناصب الدولة . فاذا ترك المنصب لم يتردد في المسارعة الى العودة اليها والانتساب الى النقابة وهو اكثر اعتزازاً وفخراً وكم نجد في تاريخ المحاماة من كبار القضاة وموظفي الدولة والوزراء وحتى رؤساء جمهوريات عادوا الى المحاماة بعد اعتزال الخدمة وهم اكثر شوقًا ولهفة .

بعد عرضنا بعض ما قيل عن اهمية وشرف المحاماة وجدت من الضروري ان ابحث عن بعض ما ينبغي ان يتصف به المحامي لاجل ان يكون عضواً لائقًا وجديراً بالانتساب لهذه المهنة :

١ - على المحامي ان يتصف بالعلم والثقافة العامة وهذا لا يتوقف عند حيازته على الشهادة بل ان طبيعة مهنته تستدعي المواظبة على التحصيل والدراسة بصورة مستمرة وليعلم ان الشهادة هي بداية الطريق لا نهايته .

٢ - عليه ان يحافظ على سمعة وكرامة مهنته بجميع تصرفاته سواء اثناء ممارسة عمله او في حياته الخاصة كأن يتجنب ويبتعد عن الظهور في المحلات المشبوهة والملاهي المنحطة وان يتحاشى استعمال الألفاظ والتعابير غير اللائقة سواء مع زملائه او مع الآخرين . والابتعاد عن معاشرة من هم ليسوا بمستواه الثقافي والخلقي والامتناع عن الاسفاف والهزل الممل في تصرفاته كما يستحسن الاهتمام بمظهره قدر الامكان .

٣ - لا يجدر بالمحامي ان يرفض التوكل تحت اية تأثيرات اذا اعتقد بأن القضية المكلف بها عادلة ويجب ألاَّ يأبه للعوامل السياسية او ميول الساسة من ارباب السلطة ولا للأهواء العامة .

على ان هناك قضايا يجدر بالمحامي عدم قبول التوكل فيها كأن تكون ضد صديق له او ضد زميل يستحق الإكرام والمراعاة .

٤ - ان المحامي الناجح هو الذي يرشد القاضي للوصول الى حكم عادل ويعمل على مساعدة موكله في حسن عرض قضيته مثل هذا المحامي خليق بأن لا يقول اكثر مما تدعو اليه مقتضيات الدعوى وان يكتب بأسلوب واضح وفي صميم الموضوع وان لا يلجأ الى مدح نفسه والثناء على ما تضمنته لوائحه ومحاولة ابراز شخصيته في قاعة المحكمة على حساب واجبه في ايضاح حقائق الدعوى وان لا يثقل على القضاة بالأسهاب والاطناب .

٥ - لا يجبر المحامي على الشهادة بما وصل الى علمه بسبب مهنته الا انه مجبر على محافظته على اسرار المهنة لا يبيحها للناس وعليه واجب الوفاء باليمين التي اقسمها على اداء اعماله بالامانة والشرف وعلى احترام قوانين المهنة وتقاليدها .

٦ - على المحامي ان يركز جهوده ونشاطه اثناء المرافعة نحو هدف واحد هو القيام بواجبه في توضيح الحقائق وكشف ماخفي من مختلف تفصيلات القضية وان يحجب شخصيته واستظهار قدراته ومواهبه الخطابية عن جو المحكمة لتظل معالجة النزاع موضوعية بحتة .

٧ - على المحامي ان يمتنع عن قبول الوكالة في دعوى يعتقد أنها خاسرة حتى في حالة اصرار الموكل لاغراض خاصة مع علمه بعدم أحقية دعواه .

٨ - على المحامي ان يتجنب الاساليب التي تتنافى وكرامة مهنة المحاماة كالاتفاق مع وسطاء او سماسرة لجلب الزبائن او نشر اعلانات تحوي صوره وتتضمن الإشادة بكفايته ونجاحه في القضايا التي يتوكل بها . وتساهله في الاتفاق على الاتعاب مع تخفيض نسبتها وغير ذلك من اساليب الدعاية الرخيصة والممنوعة .

٩ - يجدر بالمحامي الناجح أن ينصح الشخص الذي يرغب بتوكيله بالموافقة على حسم موضوع الخلاف مع خصمه صلحًا دون اقامة الدعوى وبذلك يوفر النفقات والاجور والمتاعب في تعقيب مراحل القضية التي قد تستغرق سنوات وان ادى ذلك الى حرمان المحامي من الاتعاب فيما لو قبل الوكالة وذلك اتباعًا لمبدأ « الصلح سيد الاحكام » .

١٠ - على المحامي ان يمتنع عن اداء شهادة في نزاع كان قد وكّل فيه او اعطى استشارة بشأنه .

١١ - على المحامي ان يمتنع عن افشاء سر وقف عليه عن طريق مهنته حتى بعد

انقضاء حكم وكالته . إلاّ في حالة أن ذلك يؤدي الى منع حدوث جريمة .

١٢ - على المحامي ان يمتنع عن قبول الوكالة في دعوى سبق له ان ابدى فيها رأيًا بصفته قاضيًا او حكمًا او خبيراً او موظفًا .

١٣ ـ على المحامي الذي يتقاضى أتعاب محاماة سنوية او شهرية لقاء وكالته عن جهة ما ان يمتنع عن قبول اية دعوى أو اعطاء اية استشارة لخصم موكله طيلة مدة وكالته .

١٤ ـ يحظر على المحامي شراء بعض او كل المواد او الحقوق في الدعاوي التي كان وكيلاً فيها . كما لا يجوز له الاتفاق مع موكله بأن تكون اتعابه حصة عينية من المواد التي هي موضوع الدعوى .

هذا وقد وصف القديس الايطالي الفونس ليغوري في القرن السابع عشر المحاماة بأنها اشرف صناعة بعد درجات الكهنوت وقد وضع لها عشرة مبادئ او وصايا على كل محـــام اتباعها لكي يبقى محافظًا على كرامة مركزه وشرف مهنته وهذه الوصايا هي :

١ - لا تقبل ابداً دعوى باطلة لئلا يفسد ضميرك وتخسر كرامتك .

٢ - لا تستعمل في دفاعك طرائق ووسائل غير جائـزة .

٣ - لا تتقاضَ من موكلك اجرة لا تستحقها وان فعلت ذلك وجب عليك الرد .

٤ - دافع عن دعوى موكلك كما لو كانت دعواك شخصيًا .

٥ - ادرس القضية المعهود بها اليك الدرس الوافي .

٦ - لا تتكاسل في انجاز فصل الدعوى .

٧ - استعن بالله قبل المرافعة لأن الله هو مصدر القول واكبر المدافعين عن الحق.

٨ - لا تقبل التوكل في قضية وانت تعلم انها فوق مقدرتك وامكانك او ليس لديك الوقت الكافي للاهتمام بها بنوع لائق .

٩ - كن عادلاً وشريفًا واحرص على هاتين الخلتين .

١٠ - اذا سبب تهاونك واهمالك خسارة القضية فانه يجب عليك التعويض عن تقصيرك .

واخيراً فان من اولى واجبات المحامي ان يتمسك بالاخلاق القويمة فالمحاماة علم وخلق ونجدة وشجاعة وثقافة وتفكير ودرس وتمحيص وبلاغة وتذكير ومثابرة وجلد وثقة في النفس واستقلال في الحياة وامانة واستقامة واخلاص في الدفاع .

ا - تصرفات المحامي تجاه القاضي اثناء المرافعة

١ - على المحامي ان يبدي الاحترام للقاضي اثناء المرافعة ومن مظاهر ذلك ان يقف عندما يطلب الكلام او يجيب عن الاسئلة الموجهة اليه من قبل القاضي او عندما يقدم بياناته ودفوعه في الدعوى ، كما عليه ان يستأذن القاضي اذا اراد توجيه سؤال الى خصمه او اية جهة اخرى في الدعوى ومن المستحسن عندما يخاطب المحامي القاضي ان يستعمل تعابير للمجاملة مثل : سيادتكم او سعادتكم او غيرها مما ينم عن الاحترام .

ان هذا الاحترام ليس المقصود منه شخص القاضي في ذاته بل هو موجه الى فكرة العدالة في سموها وروعتها وان احترام العدالة يعزز مكانتها فضلاً عن ذلك فان القاضي وهو جالس على منصة القضاء يمثل الشعب ويصدر احكامه باسم الشعب في حين كان يصدرها في العهد الملكي باسم الملك .

وعلى القاضي ان يبادل المحامي الاحترام والتقدير وبذلك يؤدي كل منهما واجبه في يسر وكفاية وتعاون .

٢ - على المحامي ان ينفذ ما يطلب منه القاضي اثناء المرافعة من امور تتعلق بالدعوى دون ان يرفض او يماطل كأن يطلب منه احضار موكله في الجلسة القادمة للاستيضاح منه عن بعض ماله علاقة بالدعوى او لاجل اداء اليمين المقررة او اذا طلب من المحامي ابراز بعض الوثائق او المستندات ذات العلاقة في الدعوى او غير ذلك .
وان استمرار تأجيل الدعوى بسبب امتناع او تأخر المحامي عن تحقيق ما طلب منه يعطي القاضي انطباعاً بأنه يماطل لاجل تأخير اصدار القرار الذي تأكد بانه سيكون ضده .

٣ - على المحامي ان لا يكثر من طلب تأجيل الدعوى لاسباب متعددة كأرسال التقارير الطبية او الادعاء بالسفر او غير ذلك .

ان تكرار مثل هذه الطلبات التي تؤدي الى تأجيل الدعوى خاصة اذا كانت في مرحلتها الاخيرة ومهيأة للحسم قد يسبب تذمر واعتراض الخصم وعدم ارتياح القاضي حيث سيحصل لديه انطباع بأن المحامي يماطل في حسم الدعوى وهذا ليس من مصلحة موكله .

٤ - على المحامي ان يتوخى الاختصار والتركيز على النقاط الاساسية ذات العلاقة بموضوع الدعوى وان يوضح النقاط الجوهرية والقانونية التي يستند اليها من غير اسهاب مستعملاً الفصاحة والبلاغة في لوائحه بقصد استظهار قدرته ومواهبه في اللغة ولو أدى ذلك الى ضجر القاضي وملله . وعليه أن لا يتكلم في المرافعة بأكثر مما تدعو اليه مقتضيات الدعوى وان لا يعمد الى ابراز شخصيته في قاعة المحكمة على حساب واجبه في ابراز حقائق ووثائق الدعوى كي لا يثقل على القاضي بالاسهاب ويثير شكوكه بالمدح والتبجيل .

اما في القضايا الجزائية فالأمر يختلف اذ على المحامي عند القاء الدفاع عن موكله ان يستعمل فصاحة اللغة وسلامتها وان يكون القاؤه بصوت خطابي مؤثر بحيث يجذب اهتمام القاضي وتتبعه لأقواله .

هناك مثل حول اسلوب كلام المحامي ودفاعه يقول : « إن المحامي الذي لا يضع النار في كلامه ضع كلامه في النار » .

٥ - على المحامي ان لا يعترض او يطعن في القرارات التي يصدرها القاضي اثناء المرافعة والتي لا تنتهي بها الدعوى وله حق الاعتراض على ذلك بمراجعة الطرق القانونية بعد صدور الحكم النهائي للدعوى ، اما القرارات التي يصدرها القاضي بشأن موضوع معين بالدعوى فليس للمحامي مناقشتها او الاعتراض عليها وله حق تمييزها لدى محكمة التمييز .

٦ - عندما تتطلب الدعوى اجراء الكشف الموقعي وتعيين خبراء يكون المحامي ملزمًا بتنفيذ قرار القاضي بشأن تهيئة وسائط النقل ودفع الرسوم والتأمينات المقتضية مع ايداع الاجور في صندوق المحكمة قبل الموعد المحدد لاجراء الكشف .

٧ - على المحامي ان يمتنع عن استعمال تعابير قاسية او الفاظ بذيئة اثناء المرافعة ضد خصمه او وكيله او احد الشهود ومن حق القاضي ان يمنعه عن ذلك وفي حالة عدم إذعانه يحق للقاضي ممارسة الصلاحيات الممنوحة له قانونا ضد المحامي .

٨ - يهتم القاضي بمرافعة المحامي الذي يعتمد في اقواله ولوائحه على رجاحة حججه وقانونيتها وموضوعيتها عكس المحامي الذي توكل في القضية وهو يعتمد بالدرجة الاولى على خطورة مركزه السياسي والاجتماعي سابقًا وحاليًا .

٩ - على المحامي ان يتجنب اثناء المرافعة المناورات والدفوع والاشكالات التي من شأنها ان تعقد الامور على القاضي او ان تثير في ذهنه ضبابًا يحول دون احسان تفهم الدعوى فان الاصل في الدفوع ان يكون هدفها الحقيقي تسهيل مهمة القاضي وتمكينه من اداء واجبه على الوجه الأكمل .

١٠ - ان واجبات المحامي اثناء المرافعة ترجع الى عمق احساسه بجلال رسالة القاضي وجلال رسالته فاخلاصه لهاتين الرسالتين يوجب عليه ان يكون عفّ اللفظ مع خصومه ، عميقًا في احترامه للقاضي سريعًا الى نجدة الضعفاء محبًا للحقيقة لا هدف له إلا البحث عنها يخاصم في الحق ويصالح فيه وبذلك يصبح مرموقًا من قبل القاضي .

١١ - اذا اراد المحامي اثناء المرافعة الكلام او توجيه سؤال الى الخصم او الشاهد فعليه ان يستأذن القاضي فإن لم يسمح له عليه ان يمتنع عن ذلك وليس له حق الاصرار .

٣ - تصرفات المحامي مع خصمه في المرافعة

١ - على المحامي ان يتبادل الاحترام مع خصمه اثناء المرافعة بوصفهما زميلين قبل أن يصبحا خصمين .

٢ - على المحامي ان يمتنع عن ايراد تعابير تتضمن الاهانة او الانتقاص من قيمة زميله سواء اثناء المرافعة او في اللوائح التحريرية المتبادلة . مثال ذلك لا يجوز ان يقول لزميله عند ايراده موضوعاً غير صحيح إنك تكذب بل عليه استعمال تعابير اخرى كقوله : ان هذا غير صحيح او مخالف للحقيقة .

٣ - على المحامي ان يتعاون مع زميله وخصمه في الدعوى بقدر الامكان مع الحفاظ على حقوق موكله . فاذا دعي للمرافعة ولم يحضر زميله ينبغي ان لايطلب فوراً اتخاذ الاجراءات القانونية ضده كأن يطلب اسقاط الدعوى مؤقتًا او اجراء المرافعة بحقه غيابًا بل ان واجب الزمالة يحتم عليه الانتظار مدة مناسبة عله يحضر .

٤ - على المحامي ان يجامل زميله عند طلبه تأجيل الدعوى الى موعد معين لاسباب اضطرارية بالموافقة دون الاصرار على موعد آخر .

٥ - يجمل بالمحامي عندما يقدم للمحكمة اثناء المرافعة لائحة او مذكرة او صوراً لوثائق ومستندات تتعلق بالدعوى ان يسلم خصمه نسخة منها دون الجائه الى استنساخ صورها من محضر الدعوى .

٦ - على المحامي ان يمتنع عن اجراء تصرف ما او استعمال تعابير خاصة او ذكر احداث قديمة اثناء المرافعة القصد منها إغاظة خصمه واستفزازه .

٣- تصرفات المحامي تجاه موكله

١ - ينبغي على المحامي ان يدافع عن حقوق موكله بكل جدية وامانة واخلاص ويصبح مسؤولاً اذا خالف ذلك او ارتكب خطأ جسيمًا .

٢ - على المحامي ان يمتنع عن قبول الوكالة في دعوى يعتقد أنها غير محقة حتى في حالة إصرار الموكل على ذلك .

٣ - لا يجوز للمحامي أن يتفق مع الموكل على اتعاب محاماة تزيد نسبتها عن ٢٠ ٪ من قيمة المدعى به .

٤ - على المحامي ان يحافظ على الوثائق والمستندات الأصلية التي يسلمها له الموكل ويكون مسؤولاً عنها . كما عليه أن يحتفظ بما يبديه له موكله من احداث واسرار ذات علاقة بدعواه وعدم افشائها لاية جهة .

٥ - على المحامي ان يطلع موكله على مراحل دعواه بين حين وآخر وكلما طلب منه ذلك .

٦ - على المحامي ان ينفذ رغبة موكله في استئناف أو تمييز القرار الصادر حتى لو كان ذلك خلاف رأيه .

٧ - ان القرارات التي يتفق المحامي وموكله على ضرورة استئنافها او تمييزها ، على المحامي ان ينجز ذلك وفي حالة امتناعه او انقضاء المدد القانونية بسبب تقاعسه يصبح مسؤولاً عن هذا التقصير والاهمال تجاه نقابته وحسب قانونها .

٨ - اذا اصدرت المحكمة قراراً باسقاط الدعوى مؤقتًا او السير فيها غيابًا بسبب عدم حضور المحامي المرافعة في موعدها المعين فانه يتحمل نفقات ورسوم تجديد الدعوى والاعتراض على الحكم الغيابي دون الموكل .

٩ - مهما يكن المحامي واثقًا من نجاحه في الدعوى فعليه ان لا يؤكد ويتعهد بذلك لموكله حيث ان كل قضية مهما تكن محقة تكن معرضة للخسارة بسبب ما يستجد من وقائع خلال المرافعة .

١٠ - على المحامي عند انتهاء الدعوى أن يعيد الى موكله المبالغ التي تسلمها لحسابه وكذلك الوثائق والمستندات الأصلية التي كان قد سلمها له ويسقط حق الموكل في ذلك بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار .

١١ - ليس للمحامي ان يرفض طلب موكله تعيين محام ثانٍ معه في الدعوى طالما ان حقوقه ثابتة ومحفوظة . الا انه اذا وجد أن المحامي المطلوب اضافته يلحق اضراراً بنتيجة الدعوى كما انه لا ينسجم معه في العمل مشتركًا فله ان يعترض لدى موكله على هذا التعيين مبديًا له اسباب ذلك وفي حالة الاصرار يصبح من حق المحامي الانسحاب من وكالته في الدعوى محتفظًا بحقوقه القانونية .

٤ ـ واجبات المحامي تجاه نقابته

١- على المحامي ان يخضع لاحكام قانون النقابة وان ينفذ التعليمات التي تصدر بموجبه سواء من قبل مجلس النقابة او الهيئة العامة .

٢ - على المحامي ان يسدد بدل اشتراكه في النقابة سنويًا في الموعد المحدد لذلك وفي حالة تأخره عن ذلك مدة ثلاث سنوات يصبح اسمه مشطوبًا من جدول المحامين واذا رغب في العودة الى ممارسة المحاماة فعليه ان يقدم الى مجلس النقابة طلبًا بالانتماء مجدداً .

٣ - اذا اصدر مجلس النقابة او الهيئة العامة قراراً بوجوب اضراب المحامين والامتناع عن مزاولة اعمالهم لمدة محددة او غير محددة فعلى المحامي ان ينفذ هذا القرار ويمتنع عن ممارسة مهنته طيلة مدة الاضراب وحتى تعلن النقابة انتهاءه .

٤ - اذا رفض المحامي بغير عذر مقبول تقديم المعونة القضائية او قبول الوكالة عمّن تكلفه به النقابة او لجنة المعونة يعاقب تأديبيًا .

٥ - يؤلف في النقابة مجلس انضباط للمحامين ينتخب اعضاؤه مع انتخاب مجلس النقابة وبموجب تعديل القانون استعيض عن مجلس الانضباط بمجلس التأديب يتم تأليفه في كل محكمة استئناف برئاسة رئيسها او نائبه وعضوية اثنين من المحامين يعينهما مجلس النقابة من غير اعضائه يختص بمحاكمة المحامين الذين يقرر مجلس النقابة او رئيس الادعاء العام محاكمتهم بسبب مخالفتهم لقانون النقابة او اخلالهم بواجبات المحاماة او اقدامهم على تصرفات من شأنها ان تحط من قدر المحاماة او تمس بكرامة المحامين . وللمجلس بعد اجراء المحاكمة وثبوت التهمة اصدار القرار باحدى العقوبات الثلاث وهي :

أ - التنبيه : بأن يلفت نظر المحامي الى ما وقع منه بكتاب يوجه اليه .

ب - المنع من ممارسة مهنة المحاماة لمدة لا تزيد عن سنة واحدة .

ج - فصل المحامي من عضوية النقابة ورفع اسمه من جدول المحامين وحرمانه من ممارسة المحاماة .

٦ - للمحامي الذي صدر بحقه قرار مجلس التأديب برفع اسمه من جدول المحاماة واكتسابه درجة البتات ان يطلب الى مجلس النقابة بعد مضي اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ المنع اعادة انتمائه الى النقابة وتسجيله مجدداً وللمجلس صلاحية البت في هذا الطلب .

٧ - للمحامي الذي احال نفسه على التقاعد ان يمتنع عن مزاولة المحاماة وله ممارسة الوكالة عن زوجته وفروعه واصوله فقط . وليس له حق طلب اعادة انتمائه وتسجيل اسمه في سجل النقابة .

٨ - يجب على المحامي ذي الصلاحيات المطلقة ان يكون له مكتب خاص للمحاماة في مركز عمله ويعتبر هذا محلاً لاجراء التبليغات القانونية له . وعليه ان يخبر النقابة عند تغيير مكتبه او محل عمله واقامته .

٩ - يكون المحامي مسؤولاً امام مجلس النقابة فيما اذا لم يراع واجبات المحاماة المنصوص عليها في القانون او لم يتقيد بمبادىء الشرف والنزاهة وما تفرضه عليه تقاليد وآداب المحاماة .

١٠ - لمجلس النقابة ان يحيل المحامي الى المجلس التأديبي فيما اذا سعى لجلب الزبائن بوسائل دعاية غير اعتيادية او باستخدام الوسطاء او السماسرة او ان يتفق مع شخص من غير المحامين لتخصيص حصة من اتعابه او شرائه بعض الحقوق المتنازع عليها في القضايا التي هو وكيل فيها .

١١ - على المحامي ان يراعي التعليمات التي يصدرها مجلس النقابة حول عدد الشركات التي يحق للعراقي ان يعين مشاوراً قانونياً لها . وفي حالة تجاوزه العدد المحدد لمجلس النقابة اتخاذ الاجراءات القانونية بشأنه .

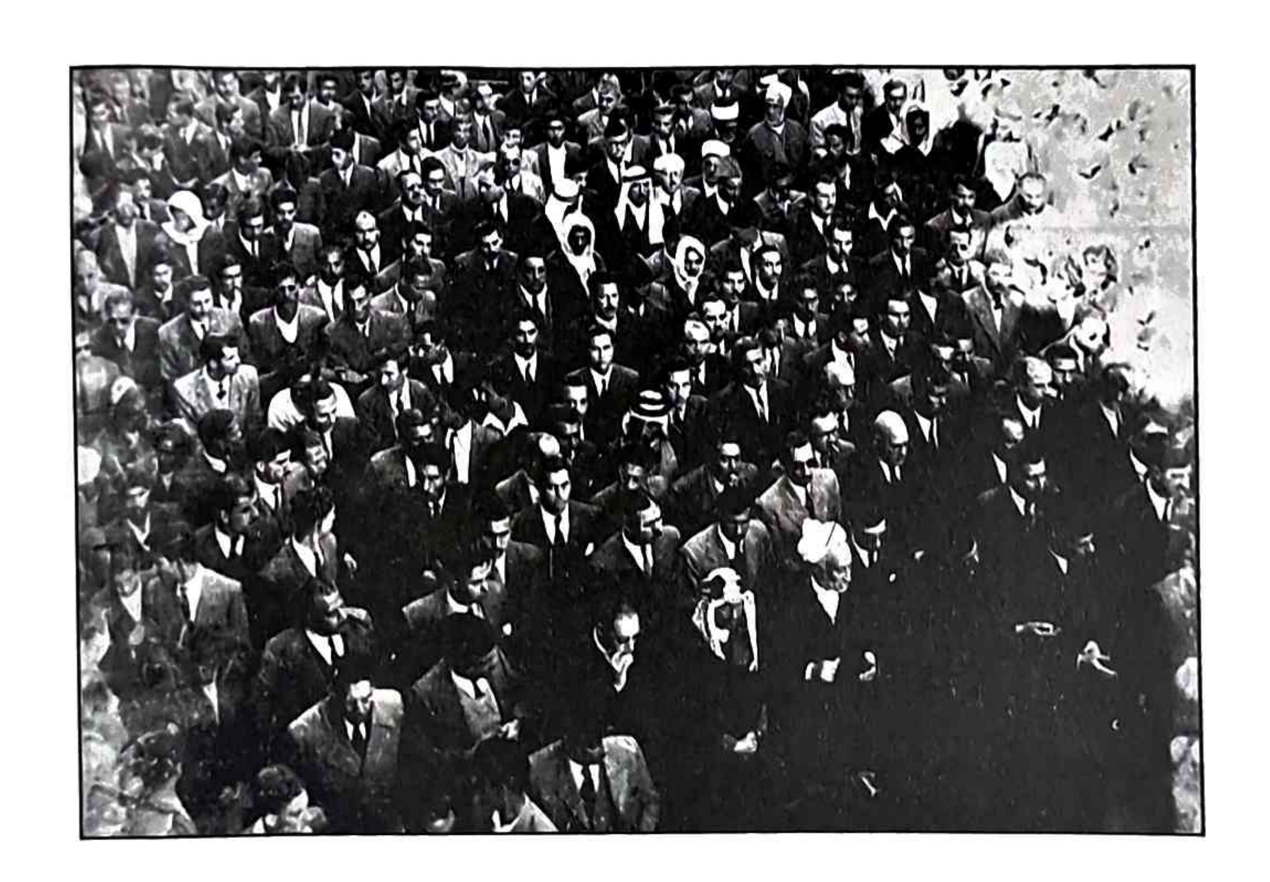
صور لها تاريخ



الصورة رقم (٥٧)

مدرسة الكلدان الأهلية في الموصل إبان العهد العثماني وهي خاضعة للتدريب العسكري من قبل الضباط الاتراك وذلك سنة ١٩١١ .

ويبدو في الصورة من اليسار : مدرسان تركيان ثم القائد العسكري المشرف على التدريب وهو ممسك بسيفه ثم السيد امجد العمري (اخو ارشد) ثم القس (المطران فيما بعد) جبرائيل نعمو والقس البطريرك يوسف غنيمة مدير المدرسة والذي صار فيما بعد عضواً في مجلس الأعيان اما من يمين الصورة فيظهر المدرس نعوم الصائغ واخوه المدرس القس (المطران فيما بعد) سليمان الصائغ .



صورة رقم (٥٨)

بعد احداث وثبة كانون الثاني الوطنية ضد مشروع معاهدة بورتسموث واستقالة وزارة صالح جبر اطمأن الشعب العراقي لتحقيق بعض مطالبه التي تمثلت في حل المجلس النيابي والغاء المعاهدة المذكورة لذلك اقيمت عدة فواتح على ارواح شهداء الوثبة ومن ضمنها الفاتحة التي اقيمت من قبل الاحزاب الوطنية عن ارواح جميع الشهداء .

وقد دعت الاحزاب والمنظمات الوطنية الى مسيرة للإعراب عن فرحها بتحقيق بعض مطالبها التي تتضمن اقالة وزارة صالح جبر وحل المجلس النيابي والغاء معاهدة بورتسموث وتسجل هذه الصورة المسيرة الضخمة التي تضم قادة ورجال الاحزاب والمنظمات والعناصر الوطنية ويبدو في مقدمتها (من جهة اليمين) : كامل الجادرجي ومحمد حديد ومحمد مهدي كبة وجعفر حمندي ونصرة الفارسي والشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد محسن ابو طبيخ .



صورة رقم (٥٩)

بمناسبة مجيء المستر د. ن . پريت الى العراق سنة ١٩٥٨ للتهنئة بنجاح ثورة ١٤ / تموز والاتصال بالعناصر الوطنية واليسارية اقيمت له عدة حفلات تكريمية وكان المستر بريت يشغل منصب وزارة حامل اختام الملكة في وزارة العمال كما وكان مستر بريت معروفًا لدى جمهور المثقفين العراقيين من خلال مؤلفاته العديدة وخاصة كتابه « سقوط الجمهورية الفرنسية الثالثة » الذي ترجمه كامل قزانجي والذي طبع طبعتين الأولى سنة ١٩٤٣ والثانية سنة ١٩٥٩ .

وقد اخذت هذه الصورة التذكارية في الحفلة التي اقامتها نقابة المحامين في حدائق ناديها في العيواضية تكريمًا له وقد ظهر فيها من اليسار ١ ـ طالب جميل ٢ ـ لطيف سمحيري ٣ ـ عواد علي النجم ٤ ـ المحتفى به (المستر بريت) ٥ نجيب الصائغ ٦ ـ رفعت كامل الجادرجي ٧ ـ عبد الحق فاضل ٨ ـ ذو النون ايوب ٩ ـ كامل قزانجي ١٠ ـ ناجي يوسف ١١ ـ ؟ ١٢ ـ اديب الجادر .



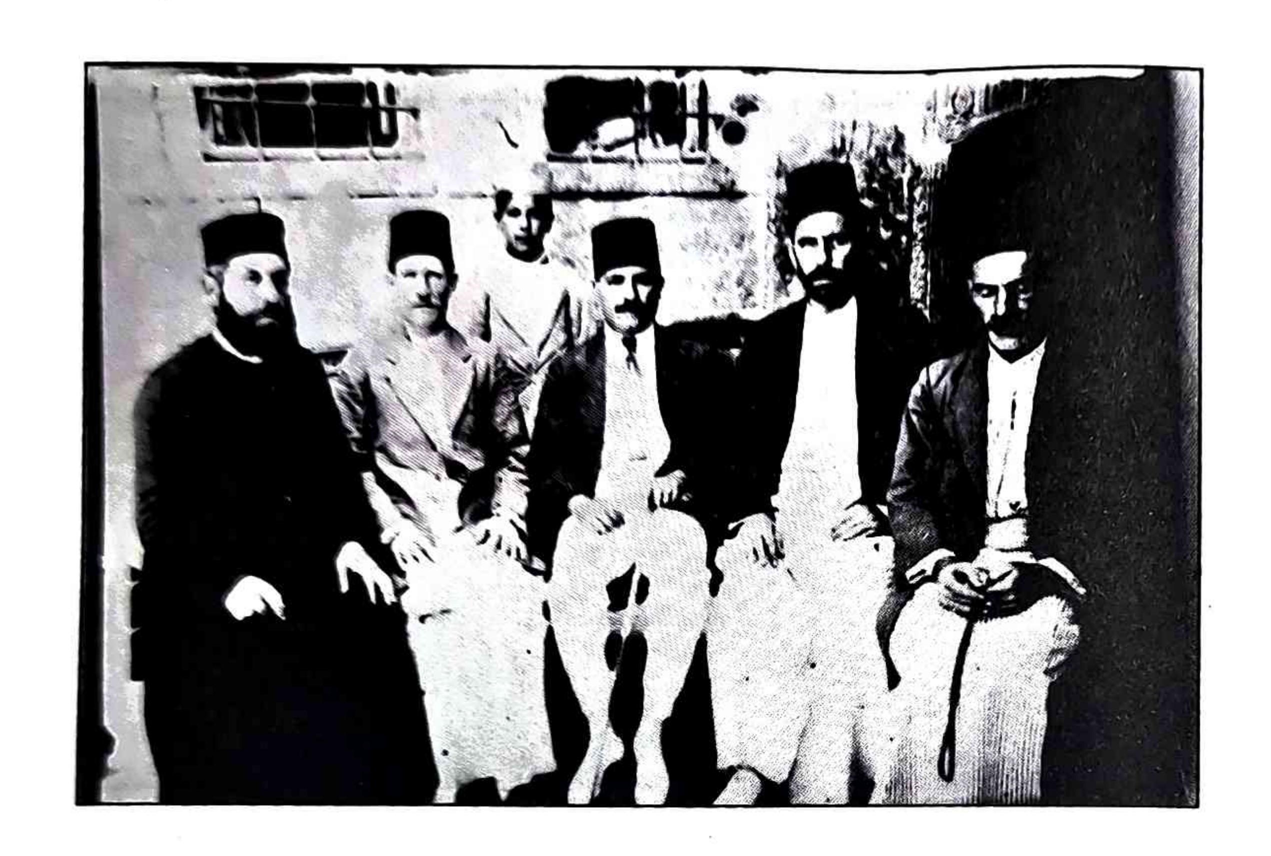
صورة رقم (٦٠)

اقامت وزارة نوري السعيد بتاريخ ١٤ / ايار (مايس) سنة ١٩٣٩ حفلة تأبينية بمناسبة مرور اربعين يومًا على وفاة الملك غازي دعت اليها وفوداً من الاقطار العربية وكان الوفد المصري برئاسة الزعيم الوفدي حمد الباسل باشا وعضوية الشاعر علي الجارم والاديب ابراهيم عبد القادر المازني .

وقد اهتم نوري السعيد بهذا الوفد كثيراً خاصة بحمد الباسل .

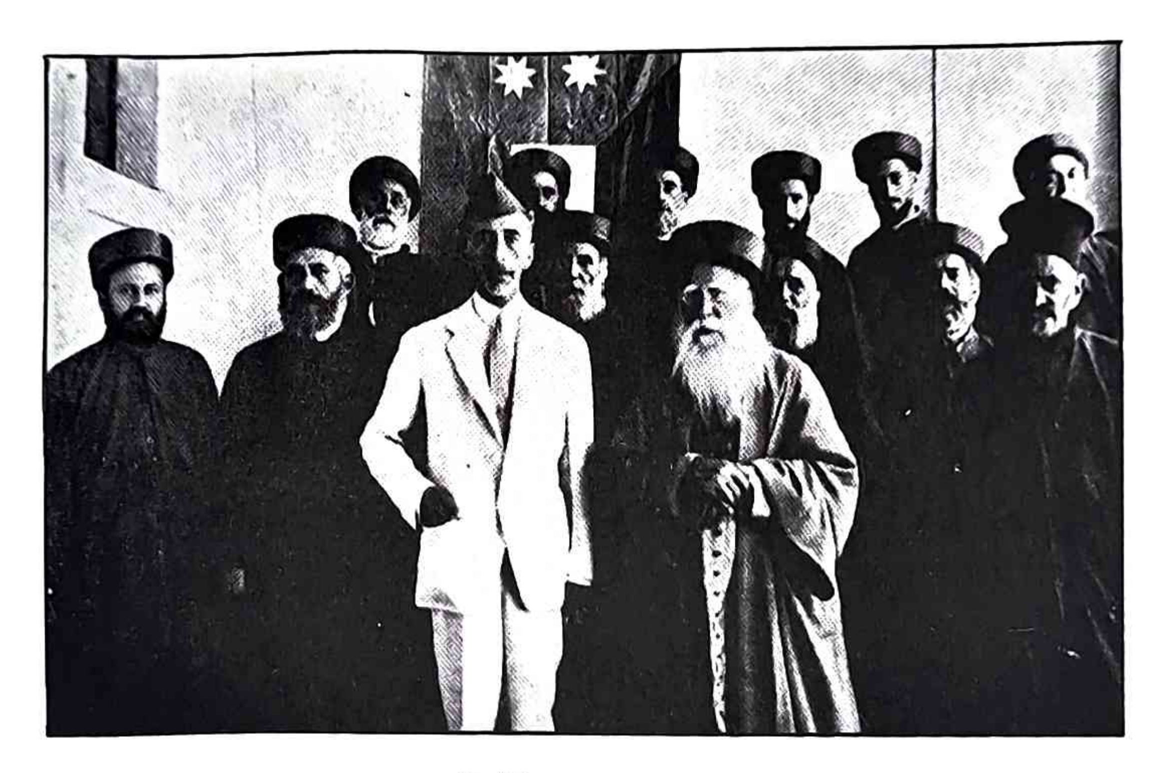
ووقع الاختيار عليَّ وعلى نعمان العاني لمرافقة حمد الباسل وقد اوصانا نوري السعيد بأن نهتم به ونستجيب الى جميع طلباته في الزيارات التي يرغب فيها ومرافقته الى حضور الاجتماعات والحفلات التي تقام في تلك المناسبة وكذلك لزيارة المواقع التي يريد زيارتها .

وفي هذه الصورة يظهر حمد الباسل ونعمان العاني وهما يقرآن الفاتحة على قبر الملك غازي بينما وقفت في اقصى يمين الصورة ووقف في اقصى اليسار عبد المسيح وزير وارجح ان الذي وقف بين حمد الباسل ونعمان العاني هو علي الجارم .



صورة رقم (٦١)

تمثل هذه الصورة اجتماع بعض قادة الحركة الوطنية في الموصل وكانت تهدف الى مقاومة الانتداب والعمل على التخلص من الاستعمار البريطاني في العراق وقد اخذت بمناسبة زيارة جميل المدفعي للموصل في اواسط العشرينيات لغرض الاتصال بالعناصر الوطنية والمداولة حول خطة العمل واسلوبه وقد تم الاجتماع في دار القس سليمان الصائغ (المطران فيمابعد) وهم من اليمين : الحاج ايوب العبد الواحد (والد القاص ذنون) وسعيد الحاج ثابت وجميل المدفعي وابراهيم عطار باشي ، والقس سليمان الصائغ وقد وقفت خلفهم وعمري حينذاك يقرب من عشر سنوات وقد التقطت هذه الصورة في دارنا .



صورة رقم (٦٢)

كان الملك فيصل الأول قد زار الموصل سنة ١٩٣١ لتفقد احوال المنطقة خاصة حول مطالبة الآثوريين بالحكم الذاتي في مناطق سكناهم الجبلية وقد ادى هذا الى استياء الموصليين وحقدهم على المسيحيين بسبب رابطة الدين وقد ساعد على بث هذه الشائعة والترويج لها نفر من عملاء الاستعمار بهدف احداث تصدع وفتنة بين المسلمين والمسيحيين .

وقد زاد الطين بلة ان جو الموصل مهيأ لتقبل مثل هذه الاشاعات كما تشهد بذلك احداث الماضي لذا فقد بادر بطريرك الكلدان يوسف عمانوئيل (عضو مجلس الاعيان) الى اقامة حفلة غداء في مصيفه (دير مار اوراها) الذي يبعد عن الموصل زهاء (١٥ كيلو مترا) احتفاء بالملك وتكريمًا له ولحاشيته .

وقد طلب الملك فيصل بأن تؤخذ صورة تذكارية لهذه الحفلة تضمه مع البطريرك وجميع القسس فقط من غير ان يشترك فيها اعضاء حاشيته وكان الملك يرمي من وراء ذلك الى القضاء على الدسائس والاشاعات عن تفشي النعرات الطائفية في الموصل وقطع دابرها . وامر في الوقت نفسه ان تطبع اعداد كبيرة منها وتنشر داخل العراق وخارجه .

وقد تم فعلاً نشر هذه الصورة وكان لها اثرها المباشر في ايقاف تلك النعرات والاحقاد في الداخل ودحض ما اشاعه العملاء في خارج العراق من ان الدولة تضطهد المسيحيين خاصة وقد قرب موعد مداولة مجلس عصبة الامم بشأن اصدار القرار بالغاء الانتداب عن العراق وضمه الى العصبة كدولة مستقلة وحيث ان عدداً من الدول الاستعمارية غير راغبة في ذلك ولم يرق لها اصدار القرار باستقلال العراق اخذت تختلق الاشاعات عن الحكم في العراق منها سوء معاملة المسيحيين واضطهادهم من قبل الدولة وغير ذلك من الاشاعات الكاذبة الغرض منها حمل مجلس عصبة الامم على رفض اصدار القرار باستقلال العراق .

يظهر في هذه الصورة : الملك فيصل الاول عن يمين البطريرك والى جانبه القس سليمان الصائغ على حين ظهر في اقصى اليمين القس يوسف خياط (عضو المجلس النيابي) وبهذه المناسبة فقد القى القس سليمان الصائغ قصيدة هذا مطلعها .

يـا أيهـا المـلك الـذي مـلك القلـو
ب بحلمـه وبعزمـه الـمضـاء

فهـــــرس الموضوعات

فهـــرس الصـــور

الرقم - الصورة

٣٢ عبدالكريم قاسم في مدخل وزارة الدفاع
٣٢(م) عبدالكريم قاسم يلقي خطبة افتتاح المؤتمر
٣٣ عبدالكريم قاسم يلقي كلمة في اعضاء المكتب الدائم
٣٤ صورة تذكارية مع عبدالكريم قاسم
٣٥ في احدى حفلات المؤتمر
٣٦ نقيب المحامين ونائبه مع اعضاء مجلس السيادة
٣٧ احدى الحفلات التي اقيمت لاعضاء المكتب الدائم
٣٨ نقباء محاميي الدول العربية
٣٩ احد الاجتماعات في نقابة محاميي بيروت
٤٠ زيارة النقباء لرئيس جمهورية لبنان
٤١ زيارة النقباء للبطريرك المعوشي
٤٢ المحامي العراقي عبدالهادي شليلة
٤٣ جانب من المناوشات التي وقعت في بيروت
٤٤ احدى الاشتباكات بين المحامين العراقيين والمحامين القوميين
٤٥ الوفد العراقي في مؤتمر وزارة الخارجية في شتورا - لبنان
٤٦ وزير خارجية لبنان وهو يقلدني وسام الارز الاكبر
٤٧ وزير الخارجية يلقي كلمة بمناسبة تقليدي الوسام
٤٨ المؤلف حاملاً الوسام في احدى الحفلات
٤٩ صورة البراءة التي تمنح مع الوسام
٥٠ في البلاط الملكي اليوناني
٥١ العريس والدي في الوسط مع عروسه
٥٢ العروس والدتي يوم زفافها
٥٣ صورتي مع العروس فيوليت يوم زفافها
٥٤ صورة تذكارية لافراد اسرتي بمناسبة زفاف ابنتي نجوى وكالة عامة
٥٥ صورة داود الصائغ في الستين من عمره
٥٦ السيدة بهيجة حافظ اثناء وجودها في بغداد
٥٧ مدرسة الكلدان الاهلية في الموصل ابان العهد العثماني
٥٨ صورة المسيرة التي تضم قادة ورجال الاحزاب والمنظمات والعناصر الوطنية بعد احداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨
٥٩ حفلة نقابة المحامين للمستر د. ن پريت سنة ١٩٥٨
٦٠ زيارة حمد الباسل باشا والوفد المرافق له لقبر الملك غازي الاول لقراءة الفاتحة
٦١ اجتماع بعض قادة الحركة الوطنية في الموصل بهدف مقاومة الانتداب والتخلص من الاستعمار البريطاني
٦٢ الملك فيصل الاول يستجيب لدعوة غداء اقامها على شرفه بطريرك الكلدان يوسف عمانوئيل عضو مجلس الاعيان في مصيفه بـ (دير مار اوراها سنة ١٩٣١) .

٤ و ٩٢٣
ص ٢٩٧ الصائغ ، نجيب
ذكريـات نصف قرن في المحاماة
نجيب الصائغ - بغداد : مطبعة الاديب البغدادية ، ١٩٩٩
ص ؛ ٢٤سم
١ - المحامون - تراجم أ - العنوان

م.و
٢٤٢ / ١٩٩٩

المكتبة الوطنية (الفهرسة اثناء النشـر)

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٤٢) لسنة ١٩٩٩

٢/١٠٠٠ - ١٩٩٩/٧/٢٥

شركة مطبعة الاديب البغدادية المحدودة

هاتف ٧١٨٨٢٨٦ - ٧١٨٨٢٨٧

١٩١٩ - ١٩٩٩

شركة مطبعة الاديب البغدادية المحدودة
١٩١٩ - ١٩٩٩

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب ثلاثة اقسام يضم الاول منها نبذة مختصرة عن نشأة المؤلف وظروف حياته ومراحل دراسته حتى تخرجه في كلية الحقوق وانتمائه الى نقابة المحامين ومزاولته مهنة المحاماة مدة نصف قرن وما تخلل ذلك من ممارسات وظائفية ونيابية وحزبية وسياسية حتى طلب احالته على التقاعد وقد تم ذلك في سنة ١٩٨٩ .

ويتضمن القسم الثاني بعض القضايا الطريفة التي اصطفاها المؤلف، من بين مئات الدعاوى التي مارسها بصفته وكيلا فيها .

اما القسم الثالث فيتضمن بعض ما ينبغي ان يتصف به المحامي من مزايا تتناسب وشرف المهنة وايضا عن تصرفاته وسلوكه اثناء المرافعة مع القاضي ومع خصمه المحامي ، وكذلك اسلوب تعامله مع موكليه ، واخيرا ما يترتب عليه من واجبات والتزامات تجاه نقابته .

وقد اختتم الكتاب بملحق يتضمن عدداً من الصور التاريخية القديمة حيث تعطي للقارئ فكرة وانطباعا تاريخيا عن الاحداث التي سجلتها تلك الصور في زمانها . بالاضافة الى كثير من الصور التي سجلت أهم الاحداث والمناسبات التي تضمنها الكتاب .

تصميم الغلاف : مها اسماعيل

السعر : ٣٠٠٠ دينار

شركة مطبعة الاديب البغدادية المحدودة
هاتف : ٧١٨٨٢٨٦ - ٧١٨٨٢٨٧
١٩١٩ - ١٩٩٩